

ISSN 0258 - 1094



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم اسلادي

مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق



السنة الثلاثون

العدد ٧١

تموز - كانون الأول ٢٠٠٦م

مادى الآخرة - ذو القعدة ١٤٢٧هـ

مَجَلَّة مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْأُرْدُنِيِّ

(مجلة متخصصة محكمة)

تصدر مرتين في السنة

- * البحوث التي ترسل إلى المجلة تكون خاصة بها ، ولم يسبق أن نشرت في مكان آخر، وأن تتوافر فيها شرائط البحث العلمي .
- * يرسل كل بحث إلى ثلاثة محكمين مختصين ، وفي ضوء تقاريرهم تقرر هيئة التحرير نشر البحث أو الاعتذار عن عدم نشره .
- * البحوث غير المجازة لا ترد إلى أصحابها .
- * يخضع ترتيب البحوث في المجلة لاعتبارات فنية .
- * تقبل للنشر مراجعات الكتب إذا كانت قيمة .
- * يجوز للباحث أن ينشر بحثه في مكان آخر ، بعد نشره في مجلة المجمع ، شريطة أن يشير إلى ذلك .

الاشتراكات

في الأردن

خمسة دنانير سنوياً

في البلاد العربية والأجنبية

اثنا عشر دولاراً سنوياً أو ما يعادلها

تضاف أجرة البريد الجوي لمن يشاء ذلك من المشتركين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

ISSN 0258 - 1094



مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق

مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم إسلامي

السنة الثلاثون

العدد ٧١

تموز - كانون الأول ٢٠٠٦م

جمادى الآخرة - ذو القعدة ١٤٢٧هـ

هيئة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة

رئيس المجمع

الأعضاء

الأستاذ الدكتور محمود السمره نائب رئيس المجمع

الأستاذ الدكتور سعيد السهل

الأستاذ الدكتور إسحق أحمد فرحان

الأستاذ الدكتور عبد العزيز السدوري

الأستاذ الدكتور سعدون حمادي

الأستاذ الدكتور عبيد دحيات

الأستاذ الدكتور بشار عواد

الأستاذ الدكتور عبد المجيد نصير

الأستاذ الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني

الأستاذ الدكتور عبد اللطيف عربيات

الأستاذ الدكتور همام غصيب

الأستاذ الدكتور أحمد شيخ السروجية

الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت

الأستاذ الدكتور عبد الجليل عبدالمهدي

الأستاذ الدكتور إسماعيل عمارة

الأستاذ الدكتور عبد الحميد الفلاح

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٩	لأ: البحوث
١١	- العربية: الثابت والمتحول بين السابق واللاحق "دلالة الكلمة العربية أنموذجاً" د. مهدي أسعد عرار جامعة بيرزيت
٥٩	- المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص مصدره ودلالته د. محمود عبدالله جفال الجامعة الأردنية
١٢٩	بأ: مع الكتب
١٣١	١- إصلاح كتاب الحيوان "الجزء الأول" الأستاذ صبحي البصام

١٩ ثالثاً: تعليقات ومناقشات

١١ ١- وقّعت مؤتمر "العربية وقرن من درس النحوي" الدكتور عباس علي السوسوة
١٨-١٩ شباط ٢٠٠٣ جامعة تعز - اليمن

١٣ ٢- تعليق على البحث الموسوم بـ"الوظائف
لنحوية بين المركزي والهامشي/ مثل من
٣٣ وظيفة الحال للدكتورة لطيفة إبراهيم النجار
د. علاء الدين حمويه

٣٣ ابعاً: أخبار جمعية

أولاً: البحوث



العربية: الثابت والمتحول بين السابق واللاحق "دلالة الكلمة العربية أنموذجاً"

د. مهدي أسعد عرار
جامعة بيرزيت - فلسطين

مهاتّد وتأسيس:

عنّ لي وأنا أمسكُ عنانَ القلم عن كتابة بحثٍ لي قبلَ للنشر في مجلة "مجمع اللغة العربية الأردني" أن أستكملهُ بأبحاثٍ أخرى تجلّي ما كان البحثُ مضماره، وكنتُ قد وسمته بـ: "أثرُ استشرافِ التطوّر الدلاليّ في فهم النص القرآنيّ: أمثلةٌ جزئية ومقولاتٌ كئيبة" (١)، ثم ارتضيتُ أن أوسّع دائرة البحثِ ذلكَ ببحثٍ آخرٍ ذي لُحمةٍ ونسبٍ حميمٍ بالأول، لأنتقل بها من التنزيلِ العزيزِ إلى الحديثِ الشريفِ، فكان ذلكُ ودفعتُ به للنشر، ثم قفز في النفسِ خاطرٌ مفاده أن أستصفي مثلاً مُبيناً عن أثرِ استشرافِ التطوّر الدلاليّ في فهمِ المتعينِ من نصوص العربية المعرّرة المتقدمة في المعجم العربيّ، فاستجدته، وتلقفتهُ بقبولٍ حسنٍ أفضى إلى أن يكونَ هذا البحثُ كئالفة الأثافي.

وقد كان من محصولِ هذا المتقدّم بيانهُ وقوفي عند مُثلٍ من ثلاثِ قُرَح: من كلامِ ربِّ الناسِ، ونبيِّ الناسِ، وكلامِ الناسِ، وقد ألفتُ في وقفاتي تلكم ألفاظاً منزاحةً عن دلالتها المتقدمة، وقد غدا من المحظورِ المُستهجنِ أن يفهمها اللاحقُ

١. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٦٨، ٢٠٠٥م، وقد عرج فيه الباحث على كلمات يفهمها اللاحق فهما مغايراً للمتعين من معناها؛ وذلك نحو الركض، والسعي، والفتنة، وغير ذلك.

فهماً دلاليًا معاصراً ظاناً أن تلكم الألفاظ المتقدمة كانت تعني عند السابق ما تعنيه اليوم، إذ إن تراخياً بين اللفظ ودلالته قد وقع، كان ورود السابق على نصّ اللاحق مما ينتسب إلى المحال، فتلك أمة قد خلت لها ما كسبت، دلاليًا، ولما كان ورود اللاحق على نصّ السابق متحققاً قريباً المبتغى؛ إذ إن فينا قرآناً كريماً شريفاً يتلى أثناء الليل وأطراف النهار، وفينا أحاديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، وفينا مصنفات تراثية متقدمة معمّرة كثيرة كثيرة - لما كان كذلك - آثرت في وجهتي التي وليت قلمي شطرها أن يكون ذلكم الدرس تطبيقياً، فجعلت المثل المصطفاه من المعجم العربيّ مورداً لطلبتي لأغراض في النفس شتى، ومنها ما كان:

- تبيناً لمدى استشرافهم التطور الدلاليّ أولاً.
- وتجليّة لواقع تغييب التطور الدلاليّ في فهم السابق وأثره في التجافي عن المقصد الذي رمى إليه ثانياً.
- وتوصيفاً تطبيقياً لهذا الإشكال الموسوم بـ "بين السابق واللاحق في فهم النصّ".

بين السابق واللاحق:

من المقررّ المستحکم أن ظاهرة التطور اللغويّ عامّة، والدلاليّ خاصّة، نافذة الفعل في اللغة، ويتجلى ذلك في مستويات اللغة: الصوّتيّ، والصرفيّ، والتركيبيّ، والمعجميّ والأسلوبيّ، والحق أن هذا الميدان؛ ميدان التطور اللغويّ

ما زال بكرة لم تقم عليه دراسات وافية تجلّه وتبين مظاهره في مستويات العربية^(٢) ، وموضع المباحثة في هذه الورقة قائم على ملحظ له خطرته في تلقّي نصّ السابق والوقوف على مقاصده ورسوم تعابيره، والحقّ أنّ الناظر في المعجمات العربية يجد بين كثير من الألفاظ ودلالاتها تراخياً جلياً، ولا يُنسى أنّ كثيراً من ألفاظ العربية المعرّرة مُداولة، وقد خضعت لناموس التطور، فانزاحت بعض الألفاظ عن دلالاتها قليلاً، وتراخت أخرى إلى حدّ الإيهام دون الإحكام، وقد كان من شأن هذا الذي تقدّم أنّ يُعقب التباساً وغموضاً في بعض المواقف الكلامية، كأن يفهم اللاحق ألفاظ السابق كما يفهمها في عصره ظاناً أنّ تلكم الألفاظ المتقدمة كانت تعني عند السابق ما تعنيه عند اللاحق، فكثيراً منا يوهمون إذ يظنون أنّ بعض الألفاظ المتقدمة كانت تعني أمس ما تعنيه اليوم.

والحقّ أنّ للتطور الدلالي بواعث مخصوصة وأعراضاً، فدالات الألفاظ في حركة دائمة، فمن تعميم إلى تخصيص إلى رقي إلى انحطاط، وتقلع بواعث مخصوصة أدواراً تفضي إلى تطور دلالات الألفاظ، ومن ذلك الأدوار الاجتماعية والتاريخية والنفسية وكثرة التداول والحاجة وتطور المجتمع، ثم إنها وسيلة التفكير وأداته، والفكر في حركة دائمة متوتّبة، وما يجري على الفكر يجري على اللغة.

٢. للوقوف على الأبحاث التي عنيت باستشراف التحول في المستوى التركيبي انظر: نهاد الموسى، اللغة العربية بين الثبوت والتحول: مثل من ظاهرة الإضافة، حوليات الجامعة التونسية، ١٣٤، ١٩٧٦م، ٧-٥٥، ومحمد رباع، انحسار الأصول وانتشار الفروع في نحو العربية، بحث قبل للنشر في مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢م. وفي المستويين الصرفي والتركيبي: محمد الخولي، دراسات استطلاعية تحليلية لمفردات اللغة العربية وجملها، بحث في كتابه "دراسات لغوية"، دار الفلاح، عمان، ١٩٨٨م، ٧١-١١٤.

وفي افتراض وليد الخيال لا أمل من ترديده أقول: لنا أن نسرح الخاطر متخيلين أن أمراً القيس "السابق" بُعث حياً من قبره بمشيئة الله القدير، وأنه بدأ يتجول في أسواق اللاحق بزِيه العربي التقليدي وقد نفّض عن جبينه رمال الصحراء، أحسب أن نصيبه معنا من التواصل خافت؛ ذلك أن كثيراً من الألفاظ الحادثة لا عهد له بها، كالحاسوب، والهاتف، والتلفاز والمذياع، وأن كثيراً من الألفاظ عصره استوت اليوم في ملامح دلالية مفترقة عن ملامحها الأولى افتراقاً يسيراً أو خطيراً، ولا يُنسى أنه سيفتقد كثيراً من الألفاظ عصره التي طواها الزمن؛ سيفتقد ناقته وصفاتها، وسيفه وأوصافه والملامح الدلالية المميزة لكل وصف، والخمرة وأشكالها، وأنواع الرياح التي كان يقيم فروقاً دلالية بين ألفاظها، وحصانه والأوصاف الدقيقة التي كان يسبغها عليه، وفوق هذا كله، سيجد نفسه غريباً في عالم البنطال والقميص، وأحسب أن الباحث غير مبالغ لو قال: والأمر عند اللاحق كما هو عند السابق "امرئ القيس"، فإذا ما أُرْجِع إلى القرون الأولى فإنه سيلقي عنناً ومشقة في التواصل، بل ستفضي به تلك المشقة إلى أبواب التفاضل؛ ذلك أنه سينفر عن معاني الألفاظ السابق في المعجمات، وقد يتعذر عليه إدراكها إدراك السابق، وسيجد أن كثيراً من المدلولات قد تطورت مع بقاء رسمها على ما هو عليه كالبريد وريشة الكتابة والذباب والقطار، ولا يُنسى أمحاء الفروق الدلالية المميزة التي كان يقيمها السابق، كالفرق بين القعود والجلوس، والظل والفيء، والقضيم والكهام، وغير ذلك كثير، كثيراً، حقاً إنها مشكلة لغوية تفضي باللاحق إلى الولوج في عالم اللبس من بوابة عريضة: من أمحاء الفروق الدلالية، ومن انزياح الألفاظ عن دلالاتها إلى حد الإيهام دون الإحكام، ومن انتفاء قدرته على إقامة بون بين المطلق والمقيد، وعندها ستصبح الناقاة وصفاتها المتباينة المتنوعة "ناقاة" واحدة عند اللاحق، وهي عند

السَّابِقِ أَشْكَالٌ وَأَلْوَانٌ وَأَنْوَاعٌ، وَسَتَعْدُو أَنْوَاعُ السِّيُوفِ وَصِفَاتُهَا سَيْفًا وَاحِدًا، كَمَا سَتَصْبِحُ جَمِيعُ أَنْوَاعِ السِّيَّارَاتِ الْمُتَبَايِنَةِ الَّتِي يَرَاهَا امْرُؤُ الْقَيْسِ سَيَّارَةً وَاحِدَةً؛ ذَلِكَ أَنَّهَا مِمَّا يَقَعُ خَارِجَ وَعْيِهِ وَمَفْهُومِهِ فَقَدْ يَصْعَبُ عَلَيْهِ أَنْ يَدْرِكَ أَنَّ هَذِهِ مِنْ طِرَازِ "مَرْسِيدِس"، وَأَنَّ تِلْكَ مِنْ طِرَازِ "قُولْفُو" (٣).

لنرجع النظر بروية فيما يأتي من كلمات اعترى دلالاتها تطوُّرٌ دلالي أفضى إلى وجوب استرفاده عند الوقوف على نصِّ السَّابِقِ:

• الأثاث:

وبنظرة سريعة إلى دلالة هذه الكلمة التي نتداولها اليوم تداولاً كثيراً يظهر أنه قد وقع فيها تطوُّرٌ دلالي هينئته التخصيص؛ إذ إن دلالة المتاع كانت رحبةً تشتمل على مُدْخَلَاتٍ متنوعة، فقد جاء في "أدب الكاتب" أن الأثاث المال أجمع: الإبل، والغنم، والمتاع، والعبيد (٤) وهي عند الفراء المتاع (٥)، وليس يخفى أن قوله "المتاع" محتملٌ لأشياء كثيرة، وفي اللسان قيل إن الأثاث الكثير من المال وقيل: المال كله، والمتاع ما كان من لباس أو حشو لفرش أو دثار (٦) وقد جاء في القاموس أن الأثاث هو متاع البيت والمال أجمع (٧)، وكذلك في مفردات الراغب الأصفهاني (٨).

٣. انظر: مهدي عرار، ظاهرة اللبس في العربية: جدل التواصل والتفاضل، دار وائل، عمان

٢٠٠٣م، ١٧٧.

٤. انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٥٣.

٥. انظر: الفراء، معاني القرآن، ١٧١/٢.

٦. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "أث".

٧. انظر: الفيروز أبادي، القاموس، مادة "أث".

٨. انظر: الراغب، المفردات، ١٥.

يظهرُ من هذا العرضِ الدائرِ في فلكِ دلالةِ رَحبةٍ، فالأثاثُ اسمٌ لمتاعِ البيتِ، والمالِ، والإبلِ، والغنمِ، والعبيدِ و.... ولكن هذه الدائرة الدلالية الرَّحبة اختزلت فاطُرح كثيرٌ من المُدخلات التي تستوعبها هذه الدلالة، فاقترنت في رحلة العربيةِ على واحدة، وهي متاعُ البيتِ، وهذا هو المعنى الذي لنا به عهدٌ وتواضعٌ هذه الأيامِ، والحقُّ أنني كنتُ قد عرضتُ هذه الكلمةَ على طلبةِ العربيةِ الشاذين ملتمساً منهم تعيينَ معناها، فجنحوا كلهم إلى ما استقر في الفهم اللغويِّ المعاصرِ القائلِ بأنه متاعُ البيتِ فقط.

• البلد:

وللبلد في كلامِ السابقِ دلالةٌ أعمُّ وأرحبُ من دلالتها عند اللأحق؛ إذ إنها عند الأخيرِ تعني المكانَ العامرَ المسكونَ ذا الحدودِ، ولكن هذا المعنى جزءٌ من معناها في المعجم العربيِّ؛ إذ ينضاف إليه أنه كلُّ موضعٍ أو قطعةٍ مستحيزةٍ عامرةٍ كانت أو غير عامرةٍ، خاليةٍ أو مسكونةٍ (٩)، وقد جنح إلى هذا المعنى ابنُ الأثيرِ في تفسيرِ الحديثِ الشريفِ: "وأعوذ بك من ساكني البلد" فقال: "والبلد من الأرض ما كان مأوىً للحيوانِ وإن لم يكن فيه بناءٌ، وأراد بساكنيه الجنَّ لأنهم سكانُ الأرض (١٠)، ولعلَّ وصفَ هذا التطوُّرِ الدلاليِّ الواقعِ في دلالةِ البلدِ قائمٌ على التخصيصِ.

٩. انظر: الأزهرى، التهذيب، مادة "بلد"، وابن منظور، اللسان، مادة "بلد".

١٠. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١/١٥١، وابن منظور، اللسان، مادة "بلد".

• التَّابُوتُ:

للتَّابُوتِ اليَوْمَ دَلَالَةٌ تَفَارِقُ دَلَالَةَ الْأَمْسِ، وَلَكِنَّهُمَا - أَعْنِي الدَّلَالَتَيْنِ - تَتَصَلَّانِ بِنَسَبِ حَمِيمٍ، وَالْمَعْنَى الشَّائِعُ الْيَوْمَ أَنَّهُ الظَّرْفُ الَّذِي يَوْضَعُ فِيهِ المِيتَ لِيُحْمَلَ، وَلَا يَكَادُ هَذَا المَعْنَى فِي عَامِيَّتِنَا - فِي الَّذِي أَعْلَمُهُ - يَنْصَرَفُ إِلَّا لِحَقْلِ المَوْتِ، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا المَعْنَى الحَادِثَ لَمْ يَرِدْ فِي المَعْجَمِ العَرَبِيِّ؛ إِذْ إِنَّ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ أَنَّهُ الصَّنَدُوقُ ^(١١)، وَقَدْ وَرَدَتْ هَذِهِ الكَلِمَةُ فِي قَوْلِهِ - تَبَارَكَ اسْمُهُ - : "إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ ^(١٢)، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ مَنْ عَرَّجَ عَلَيْهِ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ وَالمُفَسِّرِينَ - أَنَّهُ الصَّنَدُوقُ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّهُ "كَانَ شَيْئاً مَنْحُوتاً مِنَ الخَشْبِ فِي حِكْمَةٍ" ^(١٣)، وَقَدْ قِيلَ هُوَ الصَّنَدُوقُ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ التَّورَةُ تَوْضَعُ، وَقَدْ كَانَ مِنْ عَوْدِ سَمْسَادٍ عَلَيْهِ صَفَائِحُ الذَّهَبِ ^(١٤)، وَالمَعْنَى عِنْدَ الزَّمْخَشَرِيِّ أَنَّهُ صَنَّادُ التَّورَةِ، وَكَانَ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِذَا قَاتَلَ قَدَمَهُ، فَكَانَتْ تَسْكُنُ نَفْسُ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَلَا يَفْرُونَ ^(١٥) .

إِخَالُ أَنْ كُلَّ مَا تَقَدَّمَ يُجْمَعُ عَلَى أَنَّ التَّابُوتَ هُوَ الصَّنَدُوقُ وَلَكِنِ اللُّغَوِيِّينَ افْتَرَقُوا فِي بَيَانِ اسْتِقْرَاقِهِ ^(١٦) وَقَدْ قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ - وَهَذَا مَوْضِعُ تَمَثُّلِ التَّنْظِيرِ الدَّلَالِيِّ - بِرَأْيَيْنِ: أَوَّلُهُمَا أَنَّهُ عَلَى وَزْنِ "قَاعُولٍ"، وَثَانِيَهُمَا أَنَّهُ عَلَى وَزْنِ "قَعْلُوتٍ"، وَالأخِيرُ عِنْدَهُ أَعْلَى وَآكَدُ؛ إِذْ إِنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ "التَّوْبِ"، وَهُوَ الرَّجُوعُ، لِأَنَّهُ ظَرْفٌ تَوْضَعُ فِيهِ الأَشْيَاءُ وَتُودَعُهُ فَلَا يَزَالُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ" ^(١٧) .

١١. انظر: ابن منظور، اللسان مادة "تبت".

١٢. الآية (البقرة، ٢٤٨).

١٣. انظر: الراغب، المفردات، ٨٢.

١٤. انظر السجستاني، النزاهة، ١٥٤.

١٥. انظر الزمخشري، الكشاف، ٣٧٨/١.

١٦. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "تبت" ومادة "توب".

١٧. الزمخشري، الكشاف، ٣٨٠/١، وأبو حيان، البحر، ٢٦٩/٢.

لعله تجدرُ الإشارةُ إلى أن تطوراً دلاليّاً اعترى كلمة "التأبوت"، أوّله قائم على أنه إذا نحن سلّمنا أن هذه الكلمة إنّما هي مشتقة من "توب"، فإن ذلك يعني أن تطوراً دلاليّاً وقع إذ سمّي التأبوتُ تابوتاً لما فيه من رجعةٍ صاحبه إليه كما تقدّم عند الزمخشري من بيان. وثانية: التطورُ الحادثُ اليوم، وهو تخصيصُ دلالةِ التأبوتِ للميتِ بعد أن كانت معمّمة تدلّ على الصندوق وما يوضع فيه بإطلاق، ومما جاء بالمعنى المجازي "ما أودعت تابوتي شيئاً ففقدته"، أي ما أودعتُ صدري علماً فعدمتُهُ^(١٨)، وكذلك قوله - صلى الله عليه وسلّم - في دعاءِ الليل: اللهم اجعل في قلبي نوراً - وذكر سبعا- في التأبوت"، وقد أريد بالتأبوت ههنا الأضلاعُ وما تحويه كالقلبِ والكبدِ وغيرهما تشبيهاً بالصندوق الذي يُحزَرُ فيه المتاعُ^(١٩)، وقد ساءلتُ فيها طلابُ العربية فلم تقترنَ في أذهانهم إلا بما يُحمل عليه الميتُ، وهي كذلك في عامياتنا.

• الجنّازة:

لعله يُحسن أن أستفتح هذه المباحثة بالإلماح إلى أن مذاهبَ اللغويين قد تباينتُ في ضبط هذه الكلمة، فمنهم من قال إنّ الجنّازةَ والجنّازةَ الميتِ على سريره^(٢٠)، ومنهم من قال إنّ الجنّازةَ بالفتح الميتِ، وبالكسر السّريرُ، وإن لم يكن عليه الميتُ فهو سريرٌ أو نعش^(٢١)، ومنهم من قال إنّ الجنّازةَ الإنسانُ الميتِ، وقد جرى في

١٨. انظر: الزمخشري، الأساس، ٥٩.

١٩. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١/١٧٩.

٢٠. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١/٣٠٦، وابن منظور، اللسان، مادة "جنز".

٢١. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "جنز"، وابن منظور، اللسان، مادة "جنز".

كلام أفواه الناس جنازة، بالفتح، والنحاريرُ ينكرونه" (٢٢)، والمستصفي مما تقدم أن الجنازة قد تكون الميت على سريره، أو السرير الذي عليه يحمل، وليست تلكم الدلالة التي أثبتتها المعجمات العربية بمطابقة لدلالة اليوم؛ إذ إنها اليوم تدل على الميت ونعشه وجمهور المشيعين، ولسنا في عرفنا اللغوي المعاصر في فلسطين نسمي الميت جنازة، لا ولا سريره كذلك، بل الجنازة كل مشترك مما تقدم، ويظهر ثانية وثالثة ورابعة أن هذا المعنى الحادث ليس هو المتقدم، ومن هنا وجب التنبيه على التباين في المقصدَيْن: مقصد السابق ومقصد اللاحق.

• الجيل:

ولهذه الكلمة دلالة عند السابق تفرق عن دلالة اللاحق افتراقاً ظاهراً؛ إذ إن ما ورد في كلام السابق يشير إلى أنها تعني كل صنف من الناس، فالترك جيل، والصين جيل، والعرب جيل، والروم جيل (٢٣)، وقيل إن كل قوم يختصون بلغة جيل، وقيل إن الجيل الأمة (٢٤) وبهذه المعاني فسّر ابن الأثير حديث سعد بن معاذ: "ما أعلم من جيل كان أخبث منكم" (٢٥)، ولعل التدقيق يفضي إلى الاعتقاد بأن دلالة الجيل الحادثة قائمة في ضبط معناها وتقييده على معيار زمني، ولعلها كانت في غابر عهدها يغلب عليها معيار عرقي أو مكاني، وقد تبدى هذا بجلاء عند ابن

٢٢. ابن فارس، المقاييس، مادة "جنز".

٢٣. انظر معنى الجيل: الزمخشري، الأساس، مادة "جيل".

٢٤. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "جيل".

٢٥. ابن الأثير، النهاية، ٣٢٥/١.

فارس في إشارته إلى قوم "جيل" إخوان الديلم (٢٦) ، والزمخشري في قوله: " عنده من الناس أجيال؛ أي أصناف: جيل من الترك، وجيل من الخزر" (٢٧) ، وابن منظور في كلامه المتقدم آنفاً، وليس في اللاحق من يعرف الترك جيلاً، لا، ولا الصين كذلك بل تنهى إلى عرفنا اللغوي المعاصر وإفنا المستحکم أن الجيل الجماعة من الناس الذين تقاربت أعمارهم فصاروا أتراباً أو كادوا، وصرنا نطلق عليهم الجيل.

• الرقات:

وفي تطور هذه الكلمة يتجلى عارضُ تخصيص الدلالة؛ ذلك أن جماع معنى هذه المادة يلتقي على الكسر والدق (٢٨) ، فنقول: رقت الشيء يرفته فهو رفات؛ إذا كسره ودقّه، ورفت الشيء إذا حطّمته وكسّرتّه، ورفت عظام الجزور إذا كسرها ليطبّخها (٢٩) ، والمعنى الجامع لهذه المادة في مقاييس ابن فارس أن الرأء والفاء والستاء أصل واحد يدل على فتّ وليّ (٣٠) والظاهر أن أبناء العربية اليوم يقرّ في أذهانهم أن الرقات إنما هو متعلّق بما يبقى من جثمان الميت بعد تحلّله، كالعظم البالي الهباء المنثور، وأحسب - ولست بمبالغٍ - أن هذا المعنى الحادث إنما هو شطرٌ من المعنى المتقادم؛ ذلك أن دائرة دلالة "الرقات" كانت رحبةً تتسع لمُدخلاتٍ كثيرة متنوّعة، ويشهد على هذا كلّهُ؛ أعني عموم دلالتها المتقادمة:

٢٦. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "جيل".

٢٧. الزمخشري، الأساس، مادة "جيل".

٢٨. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "رفت".

٢٩. انظر: ابن منظور اللسان مادة "رفت".

٣٠. انظر ابن فارس، المقاييس، مادة "رفت".

١. تعريجة الراغب على هذه الكلمة في موضعها في التنزيل العزيز، فقد رأى أن الرقات كالفئات؛ إذ هو ما تكسر وتفرق من التبن وغيره (٣١). وقوله: "من التبن وغيره" نو إلماحة فاقعة تعضد المذهب المتقدم بيانه، وهو القول بأن دلالة الرقات المتقدمة كانت رحية ذات عموم يتسع لمذخلات معنوية كثيرة.

٢. ما ورد عند صاحب اللسان، فقد ذكر أن الرقات " الحطام من كل شيء تكسر (٣٢)، وفي موضع آخر يلح على هذا المعنى المذكور آنفاً بعبارة أخرى مفادها "والرقات: كل ما ذق فكسر" (٣٣).

٣. تفسير القرطبي للرفات بعبارته: "والرقات ما تكسر وبلي من كل شيء كالفئات والحطام والرُضاض" (٣٤).

لعل في هذا المتقدم فضل بيان ينبئ عن عمومية دلالة الرقات في كلام السابق، وتخصيصها في كلام اللاحق وأنها في كلام اللاحق غدت تقترن بالحقق الدلالي المنتسب للموت وما يلحق به، وأنها لم تكن مقصورة على ذلكم الحقق "الموت"؛ إذ إنها تقترن بما يبقى من الميت من فئات، وقد قال أبو عبيدة في قول الحق - تقديس اسمه - : "إذا كنا عظاماً ورفاتاً" (٣٥) حطاماً (٣٦) وقد ذهب السجستاني إلى أنها الفئات (٣٧).

٣١. انظر الراغب، المفردات، ٢٢٥.

٣٢. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "رفت".

٣٣. ابن منظور، اللسان، مادة "رفت".

٣٤. القرطبي، الجامع، ١٠/١٧٧.

٣٥. الآية (الإسراء، ٤٩).

• المْتَزَمَت:

وللمتزممت في كلام اللاحق معنى ليس عند السابق، وباعت ذلك التطورُ الدلالي، فقد جاء في المعجم العربيّ أنّ الزمّيت والزمّيت الحليمُ الساكن القليل الكلام، كالصمّيت (٣٨)، أو السكّيت (٣٩)، وقد قيل رجل متزمّت، وما أشدّ تزمتّه، ورجل زمّيت وزمّيت إذا توقّف في مجلسه، ومنه ما ورد في صفة الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلّم - "أنه كان من أزمّتهم في المجلس"، والمعنى المتعّين: من أرزنيهم وأوقرهم (٤٠)، والذي يظهر أنّ هذه الدلالة المتقدمة تفرّق عن الدلالة الحادثة من جهتين: أولاهما الدلالة المركزية، وثانيهما الدلالة الهامشيّة. أما الهامشيّة فذلك أنها تكتسي اليوم بمعانٍ هامشية وظلالٍ سلبية تدلّ على أنّ صاحبها الموسوم بها "المتزمّت" ممّن ينتسبون إلى الغلاة والمتشدّدين الذين يستمسكون بعصم النصوص وحرّوفها، ولكنّ هذه الدلالة "المتزمّت" عند السابق ذات وجه دلاليّ مشرقٍ يكتسي بظلالٍ وإيحاءاتٍ هامشيةٍ مستحسنة، ولعلّ ما تقدّم في مفتح هذه المعالجة يسند هذا.

أما الافتراق الواقع في الدلالة المركزية فمرده إلى أنّ هذه الدلالة قد انزاحت انزياحاً ظاهراً في كلام اللاحق عن دلالتها في كلام السابق، فعند الأوّل الحليمُ

٣٦. انظر: أبو عبيدة، المجاز، ٣٨١/١.

٣٧. انظر: ابن عزيز، للنزهة، ٢٤٩.

٣٨. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "زمت".

٣٩. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "زمت"، والفيروز أبادي، القاموس، مادة "زمت".

٤٠. انظر الحديث وما قيل فيه: الزمخشري، الفائق، ١٣٧/٣، وابن الأثير، النهاية، ٣١١/٢، وابن

منظور، اللسان، مادة "زمت".

السَّاجِي الوقورُ، وفي كلام اللّاحق المتشددُ المغالي الجافي، ولعلَّ وجه الالتقاء بين الدالّتين؛ أعني دلالة السّابق واللاحق، مأخوذاً من السكوت أو التوقّر في المجلس، فكانَ ذلك المتزمت في كلام اللّاحق يبقى على حالٍ واحدة لا يكاد يبرحها ولا يرتضي لها بدلاً، واللّطيف في هذا المبحث أن ابن فارس لا يعدّ مادة "زمت" أصلاً قائماً برأسه؛ ذلك أنه يرى أن إبدالاً وقع فأفضى بها إلى هذه الصّورة النطقية، فالزاي عنده مبدلة من الصاد، والأصل هو الصمت^(٤١)، ولما أوردت طلاّبي عليها لم يستشرفوا المعنى المتقادم البتّة.

• السَّبِّ والسَّبَب:

لابن دريد في جمهرته مذهبٌ في أصل "السَّبِّ"، فقد قرّر أنه القطع^(٤٢)، وهو كذلك في اللسان^(٤٣)، فيقال: سبّه سبّاً: قطعاً، والسببُ يسمى سبباً العراقيب لأنّه يقطعها، وقيل السَّبُّ العقرُ، فيقال سبّ الناقة إذا عقرها. والذي يظهر من رحلة هذه الدلالة في سيرورة العربيّة في زمانها المتطاول أن السبّ انتقلت من الدلالة على الماديّ إلى المعنويّ، فقد تفرع عن ذلك الأصل فروعٌ دلاليةٌ أخرى ذات نسبٍ حميم به، ومن ذلك السبّ الذي هو الشتمُ، وأصله - كما يرى صاحب اللسان - من ذلك^(٤٤)، وقد التمس المعنى الجامع بين الدالّتين الماديّة والمعنويّة ابن فارس من

٤١. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "زمت".

٤٢. انظر: ابن دريد، الجمهرة، مادة "سبب".

٤٣. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "سبب".

٤٤. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "سبب".

قبله، فرأى أَنَّ السَّبَّ الشَّتْمُ، ولا قَطِيعَةٌ أَقْطَعُ مِنَ الشَّتْمِ" (٤٥)، وسَبَّسَبَ إِذَا قَطَعَ رَحْمَهُ، وَالتَّسْبَابُ التَّقَاطُعُ، وَمِمَّا وَرَدَ فِيهِ الدَّلَالَتَانِ؛ دِلَالَةُ الْأَصْلِ الْمَادِيِّ، وَدِلَالَةُ الْفَرْعِ الْمَعْنَوِيِّ قَوْلُ ذِي الْخِرَقِ الطُّهُويِّ:

فَمَا كَانَ ذَنْبُ بَنِي مَالِكٍ بَأَنْ سُبَّ مِنْهُمْ غَلَامٌ فَسَبَّ
عَرَاقِيبَ كُومٍ طَوَالَ الذَّرِي تَخَرَّبُوا نَكْهًا لِلرُّكْبِ
بِأَبِيضَ ذِي شَطْبٍ بِاتْرٍ يَقُطُّ الْعِظَامَ وَيَبِيرِي الْعَصْبِ

أَمَّا قَوْلُهُ سَبَّ فَالْمَعْنَى الْمَتَعَيْنُ مِنْهُ: شَتْمٌ، وَأَمَّا سَبَّ الْأَخِيرَةَ فَالْمَعْنَى: "عَقْر" (٤٦)
أَمَّا السَّبُّ فَهُوَ دَالٌّ عَلَى الْعِلَّةِ أَوْ الذَّرِيعَةِ الَّتِي يُتَوَسَّلُ بِهَا إِلَى غَيْرِهَا، فَنَقُولُ: جَعَلْتُ
فُلَانًا لِي سَبِيًّا إِلَى فُلَانٍ فِي حَاجَتِي، أَيْ وَصَلَةٌ وَذَرِيعَةٌ (٤٧)، وَالْمَتَدَبَّرُ يَلْفِي هَذَا
الْمَعْنَى مَنْزَاحًا عَنْ آخَرَ؛ إِذْ إِنَّ فِيهِ انْتِقَالَ مِنَ الْمَادِيِّ الْمَحْسُوسِ إِلَى الْمَعْنَوِيِّ
الْمَجْرَدِ. أَمَّا الْمَادِيُّ الْمَحْسُوسُ فَهُوَ الْحَبْلُ الَّذِي يَتَوَصَّلُ بِهِ لِلْحَاجَةِ، وَأَمَّا الْمَعْنَوِيُّ
الْمَجْرَدُ فَهُوَ مَا اسْتُعِيرَ لِكُلِّ مَا يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى شَيْءٍ، وَقَدْ التَفَتَ إِلَى هَذَا الْانْتِقَالِ
الْمُعْجِبِ الْقَائِمِ عَلَى التَّجَوُّزِ فِي الْمَعْجَمِ الْعَرَبِيِّ فَقِيلَ: "وَهُوَ مِنَ السَّبِّ، وَهُوَ الْحَبْلُ"

٤٥. ابن فارس، المقاييس، مادة "سبب".

٤٦. يربيد الشاعر في هذه الأبيات معاقرة أبي الفرزدق غالب بن صعصعة لسحيم بن وثيل لما
تعاقرا بصوآر، فعقر سحيم خمسا، ثم بدا له وعقر غالب منه. انظر قصة هذه الأبيات في
اللسان في مادة "سبب".

٤٧. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "سبب".

الذي يتوصّل به إلى الماء، ثم استُعير لكل ما يتوصّل به إلى شيء^(٤٨)، وقد ورد المعنى المتقدّم في التنزيل العزيز في قول الحقّ - تقدّس اسمه - : " فليمدد بسبب إلى السماء"، والمعنى: فليمدد حبلًا في سقفه ثم ليقطع ليموت مختلفاً^(٤٩)، وقد تباينت أقوال اللّغويين في توصيف هيئة ذلكم الحبل، فقيل هو من الحبال القويّ الطويل، وقيل: لا يدعى الحبل سبباً حتّى يصعد به وينحدر^(٥٠).

• الشبّاك:

وشبّاك السابِق ليس كشبّاك اللاحق؛ إذ إنّه عند السابِق القنّاص الذين يجلبون الشبّاك، وهي المصايد للصيّد، وقد تعني عنده أيضاً اسماً لكلّ شيء كالقصب المشبّكة التي تُجعل على صنعة البواري، والشبّابة واحدة الشبّابيك، وهي المشبّكة من الحديد، والشبّاك ما وضع من القصب ونحوه على صنعة البواري^(٥١)، أما الشبّاك اليوم فيكاد يكون مرادفاً للنافذة، ولعلّ الملمح الجامع بين شبّاك السابِق وشبّاك اللاحق هو الأصل الجامع الذال على تداخل الشيء^(٥٢)، وكذلك هيئة الشبّاك، فقد يكون مؤتلفاً من حديد مختلطٍ متشابك، واللّطيف في تطوّر هذه الدلالة - فضلاً عما تقدّم - أننا في يومنا هذا نسمي الشبّاك شبّاكاً وهو غير مُشبّك حديدّه ولا مختلط، وعندها يكون نافذةً فقط.

٤٨. انظر: اللسان، ابن منظور، مادة "سبب".

٤٩. انظر: اللسان، ابن منظور، مادة سبب".

٥٠. انظر هذه الأوصاف الدلالية في اللسان، مادة "سبب".

٥١. ابن منظور، اللسان، مادة "شبك".

٥٢. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "شبك".

• الشاطر:

و"شاطر" اللاحق ليس كشاطر السابق، بل بينهما افتراق دلالي يصل إلى عتبة التّضاد؛ إذ إنه في كلام السابق ذو إحياءات سلبية، وظلال هامشية مقبّية، والأمر بخلاف ذلك في كلام اللاحق، فهو يعني قديماً الذي نزع عن أهله وتركهم مراغماً أو مخالفاً بعد أن أعياهم خُبناً، وقيل هو الذي أعيأ أهله ومؤدبه خُبناً، ومصدره "الشطارة"، وفي معنى قريب مما تقدم قيل إن الشاطر - وهذا معنى لا يدافع الأول بل يساوقه - هو الذي أخذ في نحو غير الاستواء، ولذلك قيل له شاطر؛ لأنه تباعد عن الاستواء (٥٣). أما عن هيئة ذلكم التطور الدلالي المكتف هذه الكلمة فهي الرقي، فمن ظلال سلبية في كلام السابق إلى أخرى إيجابية في كلام اللاحق تقال في مقامات المدح والثناء، ولعل تفسير هذا التطور يغدو قريباً باسترفاد أنظار ابن فارس المُعجبة في مقاييسه، فقد جنح إلى أن الشين والطاء والراء أصلان يدل أحدهما على نصف الشيء، والآخر على البعد والمواجهة (٥٤) وإخال أنها في كلام السابق مأخوذة من الأصل الثاني الذي عرّج عليه ابن فارس، وهو البعد والنزوح عن الأهل مراغمة أو مخالفة، أما في كلام اللاحق فكأنها - وأقول كأنها - مأخوذة من الأصل الأول، وهو نصف الشيء؛ إذ إنها تكاد تكون في العربية المعاصرة مُرادفةً "بِماهر" أو "نكي" وكان من يوسم بهذا الميسم يضرب بسهمه في كل باب ليكون له منه شطرٌ أو نصيبٌ، ليصدق فيه المثل وعليه: "في كلِّ عرسٍ له قرصٌ"، فكانه شاطرٌ يأخذ من هنا وهناك ما يفيد.

٥٣. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "شطر".

٥٤. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "شطر".

• الشَّلَل:

وشَلَلُ اللّاحِقِ لَيْسَ كَشَلَلِ السَّابِقِ، فَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ تَقْتَصِرُ عَلَى شَلَلِ الْيَدِ، بَلْ تَقْتَرِنُ بِهَا اقْتِرَانًا لَفْظِيًّا لِأَزْمَاءَ، فَقِيلَ إِنَّ الشَّلَلَ: يُبَسُّ فِي الْيَدِ وَذَهَابُهَا، وَقِيلَ فَسَادُهَا^(٥٥)، وَمِمَّا يَعْبُدُ مَذْهَبَ اقْتِرَانِ الشَّلَلِ بِالْيَدِ فِي قَوْلِ اللَّاحِقِ:

١. ما ورد في الحديث الشريف يومَ أحد: "شَلَّتْ يَدُهُ يَوْمَ أُحُدٍ"^(٥٦).

٢. في الدَّعَاءِ: لَا تَشَلَّلْ يَدَكَ وَلَا تَكَلَّلْ.

٣. وفي قول الشاعر:

فَشَلَّتْ بِيَمِينِي، يَوْمَ أَعْلُو ابْنَ جَعْفَرٍ
وَشَلَّ بِنَانَاهَا، وَشَلَّ الْخَنَاصِرُ^(٥٧)

وَالْحَقُّ أَنَّ إِثْبَاتَ اقْتِرَانِ الشَّلَلِ بِالْيَدِ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ ظَاهِرٌ غَالِبٌ، وَهُوَ يَكْثُرُ إِنْ تَتَّبَعْتَهُ، وَقَدْ أُورِدَتْ أُمثلةٌ تَتَّبَعُهُ عَلَى الْغَرَضِ الَّذِي قَصَدْتَهُ، وَقَدْ فَسَّرَ ابْنُ الْأَثِيرِ الْيَدَ الشَّلَاءَ بِأَنَّهَا: الْمُنْتَشِرَةُ الْعَصَبِ الَّتِي لَا تَوَاتِي صَاحِبَهَا عَلَى مَا يَرِيدُ لِمَا بِهَا مِنْ الْإِفَاءَةِ^(٥٨). أَمَّا الشَّلَلُ فِي الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاوِرَةِ فَتُظْهِرُ دَلَالَتَهُ ذَاتَ عَمومٍ يَشْتَمِلُ عَلَى يَبْسِ الْجِسْمِ كُلِّهِ، أَوْ عَلَى شِقِّ الْإِنْسَانِ، أَوْ عَلَى الْجَارِحَةِ، وَقَدْ خَطَأَ بَعْضُ الَّذِينَ تَصَدَّرُوا لِلتَّصْحِيحِ الدَّلَالِيِّ اسْتِعْمَالَنَا لَهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْمُنْتَقَمِ ذِكْرَهُ مَعْتَدِينَ بِمَا وَرَدَ فِي الْمَعْجَمِ الْعَرَبِيِّ، ذَاهِبِينَ إِلَى أَنَّ دَلَالَتَهَا ذَاتَ خُصُوصٍ لَا عَمومٍ، قَائِلِينَ بِأَنَّ

٥٥. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "شلل".

٥٦. انظر الحديث: ابن الأثير، النهاية، ٤٩٨/٢.

٥٧. انظر الشعر: ابن منظور، اللسان، مادة "شلل".

٥٨. ابن الأثير، النهاية ٤٩٨/٢.

الصَّوَابَ هو "الفالج" لا الشَّلَل (٥٩) ، وإِخَالُ أَنْ نُوَامِيسِ التَّطَوُّرَ الدَّلَالِيَّ تَجِيزُ اسْتِعْمَالَ اللَّاحِقِ لِهَذِهِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَتَأَخَّرِ ، وَإِخَالُ - مِنْ وَجْهَةٍ أُخْرَى - أَنْ فِي تَخَطُّطِهِمْ تَكْلُفًا وَتَضْيِيقًا عَلَى أَهْلِ اللَّغَةِ ، فَدَائِرَةُ دَلَالَةِ الْكَلِمَةِ قَدْ تَضْيِيقُ فَتَطْرَحُ مَا قَدْ كَانَ دَاخِلًا فِيهَا ، وَقَدْ تَتَّسَعُ فَتَسْتَعْرِقُ مُدْخَلَاتٍ جَدِيدَةً لَمْ يَكُنْ لَهَا نَصِيبٌ فِيهَا ، وَهَذَا وَقَعَ فِي دَلَالَةِ الشَّلَلِ ، فَقَدْ اتَّسَعُ مِلْحَظُ الْيُسِّ فَاسْتَعْرِقَ الْجِسْمَ كُلَّهُ ، وَمِمَّا يَعْضُدُ هَذَا أَنْ الزَّمْخَشْرِيَّ فِي أُسَاسِهِ جَنَحَ إِلَى عَدِّ قَوْلِنَا "عَيْنٌ شَلَاءٌ" ؛ أَيِ الذَّاهِبِ بِصَرِّهَا ، مَجَازًا (٦٠) . فَتَمَّ مَسْوَعٌ ظَاهِرٌ يُوَدِّنُ بِتَعْمِيمِ هَذِهِ الدَّلَالَةِ وَانْتِقَالِهَا لِتَشْمَلَ الْجِسْمَ .

• الصَّبْرُ :

مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْعَلِيَّةِ "الصَّبْرُ" ، وَهُوَ مِنْ أُبْنِيَةِ الْمَبَالِغَةِ ، وَمَعْنَاهُ الَّذِي لَا يِعَاجِلُ الْعَصَاةَ بِالْإِنْتِقَامِ وَالْأَخْذِ (٦١) ، وَقَدْ يَقَعُ هَذَا الْوَصْفُ عَلَى الْإِدْمِيِّ الْمَخْلُوقِ ، وَالْمَعْنَى الْمَتَعِينُ مِنْهُ يَدُورُ فِي فَلَكَ الدَّلَالَةِ عَلَى التَّحَمُّلِ وَإِطْرَاحِ الْجَزَعِ وَالْمَكَابِدَةِ ، وَهُوَ عِنْدَ الرَّاعِبِ : حَبْسُ النَّفْسِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْلُ وَالشَّرْعُ ، أَوْ عَمَّا يَقْتَضِيَانِ حَبْسَهَا عَنْهُ (٦٢) ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ - تَبَارَكَ - : "أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا" (٦٣) ، وَالْمَعْنَى : بِمَا تَحَمَّلُوا مِنَ الصَّبْرِ فِي الْوَصُولِ إِلَى مَرْضَاةِ اللَّهِ (٦٤)

٥٩. انظر العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ١٣٤.

٦٠. انظر الزمخشري، الأساس، مادة "شلل".

٦١. انظر: ابن الأثير، النهاية، ٧/٣، وابن منظور، اللسان، مادة "صبر".

٦٢. انظر: الراغب، المفردات، ٣٠٧.

٦٣. الآية (الفرقان، ٧٥).

٦٤. انظر: الراغب، المفردات، ٣٠٧.

وبعود فاحص في المعجم العربي يلقي الباحث أن دلالة الصبر لها أصل متقدم، و "أصل الصبر الحبس" (٦٥)، ومما ورد من سياقات لهذه الكلمة في المعجم: صبره عن الشيء: حبسه، وكل من حبس شيئاً فقد صبره (٦٦) ولذلك نهى الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن المصبورة، وهي المحبوسة على الموت (٦٧) ومما ينتسب إلى دلالة ما تقدم: يمين الصبر، وبيانها أن يحبس السلطان صاحبها على اليمين حتى يحلف بها واليمين المصبورة فيها تجوز وانزياح، فقد قيل لها مصبورة "محبوسة" لأن صاحبها في الحقيقة هو المصبور، وإنما صبر من أجلها، أي حبس، فوصفت بالصبر، وأضيفت إليه مجازاً (٦٨)، ومما يحمل على تلك الدلالة المتقدمة الأصلية؛ أعني دلالة الحبس، وصفه - صلى الله عليه وسلم - لشهر رمضان بشهر الصبر، وقد جنح ابن الأثير في تفسيره هذا الحديث بأنه إنما سمي كذلك لدلالة الأصل المتقدم "الحبس"؛ إذ إن فيه حبساً للنفس عن الطعام والشراب والنكاح (٦٩).

ومما جاء بالمعنى المتقدم الحديث الشريف في رجل أمسك رجلاً، وقتله آخر: "اقتلوا القاتل، واصبروا الصابر"، والمعنى، احبسوا الذي حبسه للموت حتى يموت كفعله به (٧٠)، ومن مثل ما تقدم ما ورد في شعر العرب من قول الحطيئة:

٦٥. ابن الأثير، النهاية، ٧/٣، وابن فارس، المقاييس، مادة "صبر"، واللسان، مادة "صبر".

٦٦. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "صبر".

٦٧. انظر ابن الأثير، النهاية ٨/٣، وابن منظور، اللسان مادة "صبر".

٦٨. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة صبر".

٦٩. انظر: ابن الأثير، النهاية، ٧/٣، وابن منظور، اللسان، مادة "صبر".

٧٠. انظر: ابن الأثير، النهاية، ٨/٣.

قلت لها: أصبرُها جاهداً ويحك، أمثالُ طريفٍ قليل.
ومما جاء على وجه الحقيقة عند الزمخشري قولهم: صبرت نفسي على كذا:
حبستها، وإنه ليصبرني عن حاجتي: يحبطني (٧١).

ولما كان لفظ الصبر عاماً يقع على أشياء كثيرة في العالم الخارجي، خولف
بين أسمائه لاختلاف مواقعها، فإذا كان الحبس حبس النفس لمصيبة سمي صبراً،
وإذا كان الجزع، وإن كان الصبر في محاربة سمي شجاعةً، وإذا كان
الصبر في مضجعة سمي رحابة صدر، وإذا كان الضجر، وإن كان الصبر في إمساك
الكلام وسم بالكتمان، وإذا كان المذل، كل ذلك يجمعه قوله - تقديس اسمه - بلفظ
عموم دلالة الصبر وإطلاقها: والصابرين في البأساء والضراء (٧٢).

• الصافن:

ولرحلة هذه الكلمة في عصور العربية سيرة وأطوار، فقد انتقلت دلالتها من
مضمار إلى مضمار، وانبنى على هذا وقوع اللاحق في إشكال باعثه فهمة فهماً
لغويًا معاصراً يشط عن معنى السابق إلى مكان طروح، فهي في كلام اللاحق تدل
على الساجي الذي صرف نظره تلقاء شيء ما فأطال النظر مع كثير من التحديق
وتسريح خاطر سواء أكان قائماً أم قاعداً أم جالساً أم راكباً أم محمولاً، ولكن ذلك
ليس كذلك عند السابق، فالصائد والفاء والنون يدل على جنس من القيام، والشافن
عند ابن فارس هو الذي يصف قدميه (٧٣) وعند ابن الأثير: كل صاف قدميه قائماً

٧١. انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "صبر".

٧٢. انظر: الراغب، المفردات، ٣٠٧، والآية (البقرة، ١٧٧).

٧٣. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "صفن".

فهو صافن^(٧٤)، والصفان برجله عند ابن منظور هو الذي قام على طرف حوافره^(٧٥)، وعند الراغب الصفن الجمع بين الشينين ضاماً بعضهما إلى بعض^(٧٦)، ولعلّ أعرف ما يميّز به الصفون في هذا المقام صورة العسكري حين يكون صافناً صافاً قَدَمِيه قائماً لقائده مُسَلِّماً، أو حين يُعْرَضُ عليه أو يُعْرِضُ هو على موكب للرئيس فيقف صافناً ثابتاً على هيئة عسكرية مخصوصة، والحق أن هذه السمة كانت تقترب بالخيال، فالصفون: أن يقوم الفرس على ثلاث قوائم ويرفع الرابعة، إلا أنه ينال بطرف سنّبكها الأرض^(٧٧)، وهذا معنى أجمع عليه جل اللغويين بالتقرير والإثبات من أمثال ابن قتيبة وابن فارس والسجستاني والراغب وابن الأثير وابن منظور^(٧٨)، وقد أنشد ابن الأعرابي في صفة فرس:

ألف الصفون فلا يزال كأنه مما يقوم على الثلاث كسيراً^(٧٩) .

وقد ألمح بل صرّح بأصل هذا الاستعمال السجستاني فقال: "وأصل الصفان في الخيل، يقال صفن الفرس فهو صافن إذا قام على ثلاث قوائم وثنى سنّبك

٧٤. انظر: ابن الأثير، النهاية، ٣٩/٣.

٧٥. انظر: ابن منظور، اللسان مادة "صفن".

٧٦. انظر: الراغب، المفردات، ٣١٧.

٧٧. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "صفن".

٧٨. انظر: ابن قتيبة، الغريب، ٣٧٩، ابن فارس، المقاييس، مادة "صفن"، والسجستاني، النزاهة، ٣٠١، والراغب، المفردات، ٣١٧، وابن الأثير، النهاية، ٣٩/٣، وابن منظور، اللسان، مادة

"صفن".

٧٩. انظر: الشعر غي الأساس واللسان تحت مادة "صفن".

الرابعة" (٨٠) والظاهر أن تعميماً دلاليًا وقع، فقد كان يختص بالخيل، وهذا ما يشهد به السجستاني، ثم اتسعت دائرتها الدلالية فاستغرقت الخيل وغيره، ولذلك وُسم هذا الطور من التطور الدلالي بأنه تعميم، ثم انتقلت في كلام اللّاحق ليغدو الصفون والصفنة على هيئة من التراخي مع كثير من التأمل وإحداق النظر وتسريح خاطر كما تقدم قبلاً، ومن أمثلة فهم اللّاحق لهذه الكلمة فهماً معاصراً نهى الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن صلاة الصّافين، وقد ذهب جميع أبناء العربية من الفئة المنتقاة إلى أن الصّافين ههنا هو الذي سرح خاطرة وصفن؛ ولم يكن لدلالة السابق المتقدم بيانها حظ في التفسير ولا في الاستشراق، وأين هذا من ذلك؟ فالصّافين في حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - هو الذي يجمع قدميه (٨١)، وفي حديث آخر دالّ قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "من سرّه أن يقوم له النّاسُ صفوناً فليتبوأ مقعده من النّار"، والمعنى: يُديمون له القيام (٨٢).

• عرقل:

والعرقلة في كلام السابق معنى ليس كالمعنى الذي تواضع عليه اللّاحق، فالعرقلة في المعجم العربي تشتمل على معانٍ متقاربة، فقد تكون التّعويج، وقد يقال: عرقل الرّجل إذا جار عن القصد، وعرقل عليه كلامه: عوجه وأدار عليه كلاماً

٨٠. السجستاني، النزهة، ٢٩٧.

٨١. انظر: ابن الأثير، النهاية، ٣/٣٩.

٨٢. انظر الحديث: ابن الأثير، النهاية، ٣/٣٩، وابن منظور، اللسان، مادة "صفن"، والمصافنة الموافقة في مركز القتال من الصفون، انظر: الزمخشري، الفائق، ٢/٣٤٥.

ليس بمستقيم، والعراقيل: الدواهي، وعراقيل الأمور: صعابها (٨٣) ، ولكن معنى العرقلة اليوم ليس ببعيد عما ذكر آنفاً، ولعلها اقترنت بحركة جسمية يمدّ فيها المرء رجله أو يده للآخر ليتعثر، أو ليجور عن القصد، والذي يظهر أن بين المعنى المتقادم والحادث لحممة ونسباً حميمين.

• العسكريّة:

وقد اقترنت هذه الكلمة بالجند والمقاتلين، وغدونا نسمع بأن للعسكرية أصولاً ولوائح مخصوصة، ولكن الناظر في المعجم العربي يجد أنها مما ألمّ به تطوّر، فأصل العسكر الجمع، وليس يخفى أن الجمع قد يقع على أشياء متباينة في العالم الخارجي، فجماعة الرجال عسكر، وجماعة الخيل عسكر، وجماعة الكلاب عسكر (٨٤) ، وقد قيل إن العسكر الكثير من كل شيء، وقد عسكر بالمكان: تجمّع، وإخال أن الباعث على تسمية عرفة ومنى بالعسكرين هو هذه الدلالة الكليّة (٨٥) ، أعني الجمع أو التجمّع، فجموع الحجيج عسكر "تجتمع" في عرفة ثم يفيض معسكرهم إلى منى، وقد قال الأزهري إن عسكر الرجل قد يُطلق على جماعة ماله ونعمه (٨٦) ، ولما كان الجيش لا يكون له عماد ولا هيئة إلا بالعسكرة قيل عسكر الجيش إذا اجتمع، وقد أسيغت هذه الصفة على الجيش فقامت مقام الاسم، وصرنا نقول - وهذا معنى أثبتته المعجم العربي - لمكان تجمع الجيش:

٨٣. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عرقل".

٨٤. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عسكر".

٨٥. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عسكر"، والزمخشري، الأساس ، مادة "عسكر".

٨٦. انظر: الأزهري، التهذيب، مادة "عسكر"، وابن منظور، اللسان، مادة "عسكر".

معسكر، واشتقنا في عربيتنا المعاصرة مصدراً صناعياً صار مثلثاً على الألسن، وهو العسكريّة.

• عَيْطُ:

يشيعُ في بعضِ عاميَاتنا أن العَيْطَ مرادفٌ للبكاء، وهو ليس كذلك في الفصحى؛ إذ إنَّ مادَّة "عَيْط" تجتمع على أصلين معنويين، أولهما يدل على ارتفاع، وثانيهما يدل على التعييط^(٨٧) والذي يخصّ هذه المباحثه هو الأصل الأخير؛ إذ إنَّ التَّعْيِيطَ: أن ينبعَ حجرٌ أو شجرٌ أو عودٌ فيخرج منه شبه الماء، فيصمغ أو يسيل^(٨٨)، وقد تعيَّطت الذَّفرى بالعرق: سالت، ومنه قولُ الشَّاعر:

تَعْيِطُ ذفراها بجونٍ كأنه كحيلٌ جرى منها على اللبتِ واكف^(٨٩)

وقيل إنَّ التَّعْيِيطَ: غضبُ الرَّجُلِ واختلاطُه وتكبرُه^(٩٠) وقد جاء في القاموس: "وقيل هو الجلبة، أو الصياح، أو صياح الأشر^(٩١)، وقد قال الزمخشري: "عَيْطٌ إذا مدَّ صوته بالصرَّيخ وهو العَيْاط"^(٩٢).

٨٧. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "عَيْط"

٨٨. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "عَيْط"، وابن منظور، اللسان، مادة "عَيْط"، والفيروز أبادي، القاموس، مادة "عَيْط".

٨٩. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عَيْط".

٩٠. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عَيْط".

٩١. انظر: الفيروز أبادي، القاموس، مادة "عَيْط".

٩٢. الزمخشري، الأساس، مادة "عَيْط"، وفي عامية أهل لبنان ما زال العياط دالا على الصراخ والنداء.

ويبقى مستأنف من القول مضماره استشفاف الوجه الجامع بين عياط اليوم، وعياط الأمس، أما اليوم فبكاءً، وأما أمس وقد تقدم أنفاً مجموعة من المعاني التي كانت تدل عليها "التعيط".

فإذا كان العياط مأخوذاً من نبع الحجر أو الشجر أو العود وخروج شبه الماء منه فإن ثم وجه شبه جلي بين العياطين، فالعين في عياط اللاحق تسيل وتتبع بالماء كما ينبع العود أو الحجر، والمعنى الجامع هو السيلان. وإذا كانت مأخوذة من معنى الجلبة والصياح أو صياح الأشر عند السكر فالمعنى الجامع أن الباكي قد يفترن ببيكائه صوت، كالولولة والنحيب. وأياً كان المعنى فالذي يتجلى للقارئ المتدبر أن العياط في كلام اللاحق مفارق للعياط في كلام السابق، وإن كان بينهما أرومة جامعة.

• القزم:

وللقزم عند اللاحق دلالة تفترق عن دلالة السابق، فالقاف والزاي والميم كلمة تدل على دناءة ولؤم، والقزم الدنائة^(٩٣)، وإذا ما جال الطرف مجاله في اللسان في مضمار هذه المادة فإنه سيقف على:

- أن القزم اللئيم الدنيء الصغير الجنة الذي لا غناء عنده.
- وأنه يقال: شاة قزمة: رديئة صغيرة، وغنم قزم رذال لا خير فيها.
- وأنه يقال: رجل قزمة: قصير، والقزم: رذال الناس وسقلتهم.
- وأنه يقال للردال من الأشياء: قزم.
- وقد جاء في الحديث الشريف أنه كان - صلى الله عليه وسلم - يتعود من القزم، وهو اللؤم والشح^(٩٤). أما القزم في عربيتنا المعاصرة فهو

٩٣. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "قزم".

القصير المفرط في القصر، والذي يظهر أنها في كلام اللآحق لم تعد مقترنة بإيحاءات سلبية، وظلال هامشية سوداوية، بل اقترنت بدلالاتها على الوصف الجسدي، والذي يظهر أن عماد دلالتها في كلام السابق يقوم على تقييدين: أولهما خلقي وآخر خلقي، أما الخلقي فهو اللوم والدناءة، وهذا من الأصول المقيدة لدلالة "القزم" في كلام السابق، وأما الخلقي فهو القصر. وهذا محدد هذه الدلالة في كلام اللآحق.

• الكثرة:

وفي تطور دلالة الكثرة إيانة ظاهر أمرها عن الإشكال الذي يأتي من فهم اللآحق لدلالات السابق كما يفهمها في عصره ظاناً أنها عنده بالمعنى الحادث، وقد تجلّى هذا - من وجهة محض تطبيقية - أن عرضي نصين ينتسبان إلى كلام السابق، وفيهما تلكم الكلمة، على ثلة من أبناء العربية الشادين، فجنحوا كلهم إلى أن المتعین منهما هو ما يشيع في الفهم اللغوي المعاصر المرادف للعبوس، والنصان أولهما حديث أبي الدرداء: "إنا لنكثير في وجوه أقوام، وإن قلوبنا لتقلّهم"، والمعنى: لنبسّم في وجوههم، والثاني قول الشاعر:

إن من الأخوان إخوان كثره وإخوان كيف الحال والبال كله

والمعنى المتعین من الكثرة ظهور الأسنان للضحك، فيقال: كآشره إذا ضحك في وجهه وبأسطه (٩٥).

٩٤. انظر: ابن الأثير، النهاية، ٥٩/٤.

٩٥. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١٧٦/٤، ابن منظور، اللسان، مادة "كشر"، والزمخشري، الأساس، مادة "كشر".

وليس يخفى أن الكثرة في كلام اللّاحق تضادُّ الكثرة في كلام السّابق؛ إذ إنَّها، فيما تقدّم، الضّحك وبدوّ الأسنان، ولعلّ تفسير هذا التّطور قائمٌ على النظر في مادة "كشر" برويةٍ ولطفٍ نظرٍ كبيرين، فالأصلُ فيها "بدوّ الأسنان عند التّبسم"، وقد ورد أنه يكون في الضّحك وغيره (٩٦) ، فالمتّجهم العابسُ قد تعتريه كثرةٌ، ولعلّ ممّا يزيدُ في تبصّرنا لاقتناص ذلكم التّطور أنه يقال: كشر السّبغ عن نابِه إذا هَرَّ للحراش، وكشر فلان لفلان إذا تنمر له وأوعده كأنه سبغ (٩٧) ، ولعلّ ممّا يزيد من الإبانة عن احتمالها المعنيين قولُ المتنبّي:

إذا رأيتَ نيوبَ اللّيث بارزةً فلا تظننَّ أن اللّيثَ يبتسمُ

فبدوّها، إذًا، قد يكون للضحك، وقد يكون الأمرُ بالضدِّ؛ أي للتجهّم والعبوس، والحق أن الذي يرد على الخاطر أن مادة "كشر" كانت عائمة الدلالة تتسع للحالين، وقد تقدّم المعجم العربيُّ معنى التّبسم في الوجه والمباشطة، ولكنّ هذه الدلالة تطورت بالتخصيص في كلام اللّاحق، فاطُرِح من دائرتها الدلالية الضّحك أو التّبسم، وشاعت في أفهام اللّاحق مقتصرةً على الزمجرة والعبوس، مطرحة الضّحك والمباشطة.

• الكنة:

الكنة في كلام اللّاحق يعترّيها تخصيصٌ دلاليّ؛ إذ إنَّ دائرتها الدلالية التي تتربّع عليها لا تشتمل على ما كانت تشتملُ عليه دائرتها في كلام السّابق، فاليوم

٩٦. انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "كشر"، وابن منظور، اللسان، مادة "كشر"، والفيروز

أبادي، القاموس مادة "كشر".

٩٧. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة كشر".

تعني امرأة الابن وجمعها كنانن، أمّا في كلام السابق فإنّها تعني امرأة الابن أو امرأة الأخ، وهذا ما ذهب إليه الأزهرى والزمخشري وابن منظور والفيروز أبادي^(٩٨) ومما جاء بالمعنى الذي ليس للآحق به عهدٌ حديث أبيّ: "أنه قال لعمرّ والعبّاس وقد استأذنا عليه: إن كنتكما كانت ترجئني"، وقد فسّر ابن الأثير هذا بقوله "الكنة: امرأة الابن وامرأة الأخ، أراد امرأته، فسماها كنتهما، لأنه أخوها في الإسلام"^(٩٩) ولعله لا يخفى على صاحب نظرٍ أنّ تعميماً دلاليّاً في استعمال السابق، وتخصيصاً في استعمال الآحق، واللافت للخاطر أنّ هذا التخصيص قد انفرد به ابن فارس في مقاييسه فأشار إلى أنّها امرأة الابن^(١٠٠).

• الكهل:

كنتُ قد عرضتُ على طلبتي في الدراسات الدّنيا هذه الكلمة ملتصقاً منهم فضل بيانٍ يجليّ عمّر الكهل وإنّ على وجه الإبهام لا الإحكام، فجنحوا جميعاً إلى أنّ الكهل من ربا على الستين أو السبعين، والحق أنّ ذلك ليس كذلك في المعجم العربيّ، وكنتُ قبلها قد أنعمتُ نظري في دلالتها في كثيرٍ من معجمات العربيّة فألفيتها على نحو يفارق ما ران عليه إلّنا اللغويّ المعاصر:

٩٨. انظر: الأزهرى، التهذيب، مادة "كنن"، والزمخشري، أساس البلاغة، مادة "كنن"، وابن الأثير، النهاية، ٢٠٦/٤، وابن منظور للسان، مادة "كنن"، والفيروز أبادي، القاموس، مادة "كنن".

٩٩. انظر: ابن الأثير، النهاية، ٢٠٦/٤.

١٠٠. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "كنن".

- فالكهْلُ عند ابن الأثيرِ في النهايةِ مَنْ زاد على ثلاثين سنةً إلى الأربعين، وقيل من ثلاثٍ وثلاثين إلى تمام الخمسين (١٠١).
- وقيل الكهل من الرجال الذي جاوز الثلاثين ووظفه الشيبُ (١٠٢).
- ويقال له كهل لانتهاء شبابه وكمال قوته (١٠٣).
- وقيل رجل كهل وامرأة كهلة إذا انتهى شبابهما، وذلك عند استكمالهما ثلاثاً وثلاثين سنةً (١٠٤).
- وأحسبُ أن عند ابن فارس الخبرَ اليقين في تفسير معنى الكهولة، فقد أشار إلى أن الكاف والهاء واللام أصلٌ يدل على قوة الشيء أو اجتماع جيلة، ومن ذلك الكاهل، وهو ما بين الكتفين، وقد سمي بذلك لقوته، ويقال للرجل المجتمع إذا وخطه الشيب: كهل (١٠٥) والمعنى: نما واجتمعت قوته، وهذا يكون بعد الثلاثين والأربعين، ولا يكون بعد الستين أو السبعين؛ إذ لا مَعْمَرٌ يتغافل عنه الزمان، ويسند هذا قولهم: اكتهل النَّبْتُ، فإنما هو تشبيه بالرجل الكهل، واكتهال الروضة أن

١٠١. انظر: ابن الأثير، النهاية، ٤/٢١٣.

١٠٢. انظر: الجوهري، الصحاح، مادة "كهل".

١٠٣. انظر: الأزهرى، التهذيب، مادة "كهل".

١٠٤. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "كهل".

١٠٥. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "كهل".

يَعْمَهَا النُّورُ" (١٠٦) ، وقد جاء في اللسان: اِكْتَهَلَ النَّبْتُ إِذَا طَالَ وَانْتَهَى
مَنْتَهَاهُ، أَوْ تَمَّ طَوْلُهُ، وَأَظْهَرَ نَوْرَهُ (١٠٧).

• اللَّفْحُ:

يَشِيْعُ فِي عَرَبِيَّتِنَا الْمَعَاصِرَةِ قَوْلُنَا: "لَفَحَ الْهَوَاءُ"، وَالنَّفْحُ، وَهُوَ تَعْبِيرٌ مُؤَدَّاهُ
إِلَى وَصْفِ عَرَضٍ مِنْ أَعْرَاضِ الزَّكَامِ وَالْبِرُودَةِ، وَلَكِنْ التَّنْقِيرُ فِي الْمَعْجَمِ
الْعَرَبِيِّ فِي مَضَامِرِ هَذِهِ الْمَادَةِ يُؤَدِّنُ بِالْوَقُوفِ عَلَى تَطَوُّرٍ دَلَالِيٍّ ظَاهِرٍ أَمْرُهُ،
فَلَيْسَ اللَّفْحُ بِضَمِيمٍ لَفْظِيٍّ لِلْبُرْدِ، وَلَا بِمَقْتَرَنٍ بِهِ تَمًّا؛ إِذْ إِنَّ الْأَمْرَ بِالضَّدَّةِ، وَالَّذِي
وَرَدَ فِيهِ أَنَّ اللَّفْحَ مَقْتَرَنٌ بِالنَّارِ وَالسَّمُومِ (١٠٨)، فَنَقُولُ: لَفَحَتُهُ النَّارُ تَلْفَحُهُ إِذَا
أَصَابَتْ وَجْهَهُ أَوْ أَحْرَقَتْهُ بَحْرَهَا، وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ الْمَجَلِّيَّةِ لِاقْتِرَانِهَا بِالنَّارِ سِيَاقَانِ
شَرِيفَانِ؛ أَوْلَهُمَا قَوْلُهُ - تَقَدَّسَ اسْمُهُ - فِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: "تَلْفَحُ وَجُوهَهُمُ
النَّارُ" (١٠٩)، وَثَانِيَهُمَا وَرُودُهَا فِي حَدِيثِ الْكُصُوفِ: "تَأَخَّرْتُ مَخَافَةَ أَنْ يَصِيْبَنِي
مِنْ لَفْحِهَا" (١١٠)، أَيِ حَرِّهَا وَوَهْجِهَا.

١٠٦. ابن فارس، المقاييس، مادة "كهل".

١٠٧. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "كهل".

١٠٨. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "لفح"، والزمخشري، الأساس، مادة "لفح"، وابن الأثير،
النهاية، ٢٦٠/٤، وابن منظور، اللسان، مادة "لفح".

١٠٩. الآية (المؤمنون، ١٠٤).

١١٠. ابن الأثير، النهاية ٢٦٠/٤.

إخال أن التطور قد بدأ جلياً من العرض المتقدم، فاللفح في العربية مقترن بالنار والسموم، وقد فرّق اللغويون بين هواء "لفح" الحر والبرد، أما الحر فهو ما عليه عقد الباب "اللفح"، وأما البرد فليس من اللفح في شيء، بل هو "النفح" (١١١)

• النكهة:

والنكهة في كلام السابق ليست كالنكهة في كلام الآحق؛ إذ إنها تشيع اليوم في عربيتنا المعاصرة بمعنى "المذاق"، وقد يقترن المذاق بالرائحة، والحق أنني ساءلت ثلة من طلاب العربية الشادين في دلالة النكهة، فجنحوا إلى أن المتعين منها المذاق، وانفرد واحد منهم بأنها مزيج من المذاق الطيب والرائحة الزكية، ولما راجعناها في اللسان ألفيتها دالة في أصلها على ريح الفم فقط (١١٢)، ومما جاء من كلام العرب يعضد هذا المعنى ما تمثله الجوهري في صحاحه:

نكّهت مجالداً فوجدت منه كريح الكلب مات حديثاً عهد (١١٣)

وقول الآخر:

يقولون لي : انكه قد شربت مداماً فقلت لهم لا بل أكلت سفرجلا وبالقيء على هذا المتقدم يغدو المعنى: نكهته واستنكهته: شم رائحة فيه، والاسم النكهة، ونكهة: إذا أخرج نفسه إلى أنفي، وقد جاء في حديث

١١١. انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "لفح"، وابن منظور، اللسان، مادة "لفح".

١١٢. انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "نكه"، وابن الأثير، النهاية، ١١٧/٥، وابن منظور،

اللسان، مادة "نكه"، والفيروزآبادي، القاموس، مادة "نكه".

١١٣. انظر: الجوهري، الصحاح، مادة "نكه".

شارب الخمر: استنكهوه، أي شموا نكهته ورائحة فيه، ليعلم أشارب هو أم غير شارب (١١٤) ، وإخال، بعد هذا العرض الدال على دلالة النكهة، أن تطوراً دلاليًا مؤتلفاً من أطوار متعاقبة قد اعترأها، فالأصل المتقادم ريحُ الفم، ثم أصبحت في كلام اللآحق دالةً على الرائحة ممزوجةً بالمذاق، ولم تعد مقترنةً برائحة الفم، بل برائحة الشيء أو الطعام، فصرنا نسمعُ أو نقرأ على علبِ بعضِ المنتجات: مذاقُ النكهة المميّزة.

• الوجوبُ:

يلفي المرءُ في ثني وقوفه عند مادة "وجب"، معاني متعدّدة تكتنفُ هذا الأصلَ العريض، ومن أجلها وأعرفها اللزومُ، فيقال وجبَ الشيءُ وجوباً إذا لزم، وحقك عليّ واجبٌ، والموجبة، الكبيرة من الذنوب التي يستوجب بها العذابُ، وقيل تكون من الحسناتِ والسيئاتِ، فقد ورد حديثٌ شريفٌ مفاده: "اللهمّ إنّي أسألك موجباتِ رحمتك، (١١٥) ووجِب الرجلُ وجوباً: إذا مات، والواجبُ الميتُ والوجبةُ: السقطة مع الهدّة.

يظهرُ للمتبصّر في هذه المادة أن تمّ تطوراً دلاليّاً وقع فأفضى إلى تغييرِ دلالتِها، بل أفضى هذا، في عُمرِ العربية المتقادم، إلى أن يغدو

١١٤. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١١٧/٥، وابن منظور، اللسان، مادة "نكه".

١١٥. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "وجب".

الأصلُ فرعاً، والفرعُ أصلاً، وقد تجلّى هذا إذ استفتح ابنُ منظورِ مادةَ "وجب" بذكر المعنى الحادثِ، ثمّ ثنى بعد تعريجه على معاني هذه المادّةِ بذكر الأصلِ المتقادمِ الذي يدلُّ على السُّقُوطِ، وقد التمس الزمخشريُّ^(١١٦)، وابنُ الأثيرِ^(١١٧) وابنُ منظورِ الأصلَ الدلاليَّ العريضَ مشيرين إلى أنّ "أصل الوجوب: السقوطُ والوقوعُ، ووجب الميِّتُ إذا سقط ومات، ويُقال للقتيلِ واجبٌ"^(١١٨) ومما يعضدُ هذا المذهبَ، مذهبَ مَنْ تقدّم ذكرُهم، إلماحةُ ابنِ فارسِ المُعجبةُ في مقاييسهِ إلى أنّ الواوَ والجيمَ والباءَ أصلٌ واحدٌ يدلُّ على سقوطِ الشيءِ ووقوعِهِ، ثمّ يتفرّع^(١١٩).

مما تقدم أنفاً يغدو بمُكنتنا تلمسُ هذا الخيطِ الجامعِ الذي ينتظمُ عقدُ هذه المادّةِ بأطوارها الدلاليةِ، فالموجِبَةُ، إن حسنةً وإن سيئةً، هي الفِعلَةُ التي تستدعي نزولَ رحمةٍ، أو عذابِ بئيسٍ، ووجبُ الحائطِ أو وجِبَتُهُ: سقوطُهُ، وأوجبَت عليه كذا، إذا ألزمتُهُ وفرضتُهُ، فكأنك أسقطتَ عليه الحكمَ أو الفرضَ، والوجبُ هو الجبانُ، وقد أُسبِغت عليه هذه الصفةُ

١١٦. انظر: الزمخشري، الفائق، ٤٣/٤.

١١٧. انظر: ابن الأثير، النهاية ١٥٤/٥.

١١٨. انظر: ابن منظور، للسان، مادة "وجب".

١١٩. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "وجب".

تشبيهاً له بالساقط (١٢٠)، ووجيب القلب: كل ذلك اعتباراً بتصوّر الوقوع فيه (١٢١).

لعله يحسن، بعد هذا العرض المتقدم بيانه، الإشارة إلى ثلاثة ملاحظ، أولها أنه يتبدى أن المرء يقف على دالتين لتلك المادة: واحدة متقدمة، وأخرى حادثة، وثانيها: تنبّه القدماء الملمح إلى الأصل الدلالي العريض الذي اعتراه تطوّر أذن بنقل هذه الدلالة، وثالثها أن اللافت للخاطر أن تلك الدلالة المادية العتيقة قد وردت في نصوص العربية، كالتنزيل العزيز، والحديث الشريف، وما يُحتجّ به من شعر:

أما في التنزيل العزيز فقولُه - تقدّس اسمه - في حقّ البدن: "فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها" (١٢٢)، وقد جنح أبو عبيدة في مجازهِ إلى أن المتعيّن منها: سقطت إلى الأرض، ومنها وجوبُ الشمس إذا سقطت لتغيّب (١٢٣)، وتابعه على هذا ابن قتيبة في غريبه (١٢٤)، والسجستانيُّ

١٢٠. انظر: ابن فارس، المعانييس مادة "وجب"

١٢١. انظر: الراغب، المفردات، ٥٨٣.

١٢٢. الآية (الحج، ٣٦).

١٢٣. انظر: أبو عبيدة، المجاز، ٥١/٢.

١٢٤. انظر: ابن قتيبة، الغريب، ٢٩٣.

في نزهة القلوب (١٢٥) ، ومكي في عمدته (١٢٦) ، والراغب الأصفهاني في مفرداته (١٢٧) ، وأبو حيان في البحر المحيط (١٢٨) .

أما في الحديث الشريف فمنه حديث الضحية: "قلما وجبت جنوبها" ، أي سقطت إلى الأرض، لأن المستحب أن تتحرر الإبل قياماً معلقة (١٢٩) ، وفي حديث آخر شريف، روي أنه - صلى الله عليه وسلم - عاد رجلاً فوجده قد غلب، فصاح النساء وبكين، فجعل آخر يسكتهن، فقال - صلى الله عليه وسلم - : "دعهن، فإذا وجب فلا تكيين باكية" (١٣٠) أما في الشعر فقد قال قيس بن الخطيم:

أطاعت بنو عوف أميراً نهاهم عن السلم حتى كان أول واجب (١٣١) .

• المتكى:

لعل أول ما يولج بالمعالجة في هذه المادة الإشارة إلى تباين المعجميين في بيان جذرها ، فقد ورد عليها ابن فارس في باب "وكا" ، أما ابن الأثير والراغب فقد جعلها تقع تحت مادة "تكأ" ، واللافت للخاطر أن

١٢٥. انظر: السجستاني، النزهة، ٤٦٥.

١٢٦. انظر: مكي، العمدة، ٢١٣.

١٢٧. انظر: الراغب، المفردات، ٥٨٣.

١٢٨. انظر: أبو حيان، البحر، ٣٢٤/٦.

١٢٩. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١٥٤/٥.

١٣٠. انظر: الزمخشري، الفائق، ٤٥/٤، وابن الأثير، النهاية، ١٥٤/٥.

١٣١. انظر الشعر: ابن فارس، المقاييس، مادة "وجب"، والزمخشري، الفائق، ٤٣/٤، وابن

منظور، اللسان، مادة "وجب".

دلالة المتكى يعترتها تطور دلالي متقدم شكاً منه ابن الأثير، وتابعه عليه ابن منظور، فقد ورد عن العرب أنه يقال: توكأ على الشيء واتكأ إذا تحمل واعتمد، والتكأة: كثير الاتكاء، والمفارقة اللطيفة تتجلى في تعيين هيئة "المتكى"؛ إذ إنها مفارقة لما نعهد من هيئة يميل فيها القاعد معتمداً على أحد شقيه، وهذا مذهب العامة الذي أشار إليه ابن الأثير (١٣٢)، ولكن المتكى في كلام العرب الخالص: "كل من استوى قاعداً على وطاء متمكناً، والعامة لا تعرف المتكى إلا من مال في قعوده معتمداً على أحد شقيه (١٣٣)، والحق أن هذا الذي تقدم يثير في النفس ثلاثة ملاحظ أولها استدراك، وثانيها تبيان، وثالثها إشكال:

- أما الاستدراك فمضماره الإلماحة إلى أننا اليوم لا نعرف المتكى إلا كما عرفه العامة قبلاً، وهم الذين أشار إليهم ابن الأثير، فهذا إذا تطور دلالي عتيق ليس بحادث في عربيتنا المعاصرة.

- أما التبيان فمضماره بيان دلالة الجذر المكتف كلمة "المتكى"، فقد قيل إن التاء فيه بدل من الواو، وأصله من "الوكاء"، وهو ما يُشدُّ به الكيس ونحوه، فكان المتكى في كلام السابق أوكاً مقعدته فشدّها بالقعود على الوطاء الذي هو تحته (١٣٤)، ويسند هذا إلماحة ابن فارس إلى أن مادة "وكا" تدل على

١٣٢. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١/١٩٣.

١٣٣. ابن الأثير، النهاية، ١/١٩٣، وابن منظور، اللسان، مادة "وكا".

١٣٤. انظر: ابن الأثير، النهاية، ١/١٩٣، وابن منظور، اللسان، مادة "وكا".

شُدَّ شيءٌ وشُدَّةٌ (١٣٥)، وهذا ممَّا لا يكون في قَعْدَةِ المتكئِ المسترخي بلغةِ
العامةِ واللاحقِ.

- أمَّا الإشكالُ فمردهُ إلى أن يفهم اللّاحقُ كلامَ السّابقِ في عصره بالفهمِ
الحادثِ، وقد وقع ذلكُ حقاً في اقتناصِ المتعيّنِ من قولِ الرّسولِ الكريمِ -
صلى الله عليه وسلّم: - "إني إذا أكلتُ لم أقعد متمكّناً"، وقد ذهب في فهمِ
دلالةِ المتكئِ في هذا السّياقِ الشّريفِ إلى الوجهين؛ الدّلالةِ المتقدّمةِ،
والدّلالةِ الحادثةِ، فمن حمّله على الميلِ إلى أحدِ الشّقين تأوّلته على مذهبِ
الطّيبِ، فإنّه لا ينحدرُ في مجرى الطّعامِ سهلاً، ولا يسيغُه هنيئاً، ومن
حمّله بالمعنى المتقدّمِ، فقد ذهب إلى أنّه لا يريدُ الاستكثارَ منه، ولكنّه
يأكلُ البُلْغَةَ، وعند هذا يكونُ القعودُ للطّعامِ قعودَ المستوفزِ لا
المسترخي (١٣٦).

• مستصفي ما تقدم:

وبعد؛ فماذا عسى أن أقول؟ أقول إن ما تقدّم قليلٌ من مجموع متكاثر، فالمذيع
في كلام السّابق ليس كالمذيع في كلام اللّاحق؛ إذ إنّهُ عند الأولِ الذي لا يكتُم سرّاً
أبداً، وليس يخفي أن هذه الكلمة قد جاءت في صيغة "مفعال" الدّالة على المبالغةِ
وكذلك "التّخت"، فإن ورد عليه اللّاحقُ بالمعنى الذي يحتكم إليه في تواصله اليوميّ،
والفهِه اللّغويّ المعاصر، فإن حظّه من التّواصل سيكون خافتاً بل مُطرحاً؛ ذلك أن
التّخت في كلام السّابق وعاءٌ تصان فيه الثياب، وأين اليوم من الأمس؟؟؟

١٣٥. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "وكا"

١٣٦. انظر: هذين المعنيين: ابن الأثير، النهاية، ١/١٩٣، وابن منظور، اللسان، مادة "تكا".

والصَّهْرِيحُ اليَوْمَ لَيْسَ كَالصَّهْرِيحِ أَمْسٍ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا لُحْمَةٌ وَتَعَالَقَ؛ إِذْ إِنَّهُ عِنْدَ السَّابِقِ كَالْحِيَاضِ يَجْتَمِعُ فِيهَا الْمَاءُ، وَالزَّرْغَرْدَةُ عِنْدَ السَّابِقِ هَدِيرٌ يَرُدُّهُ الْفَحْلُ فِي حَلْقِهِ (١٣٧)، وَالتَّلَامِيذُ عِنْدَ السَّابِقِ الْخَدْمُ وَالْأَتْبَاعُ، وَهِيَ عِنْدَ الْلَّاحِقِ مَرَادِفَةٌ لِلطَّلَابِ (١٣٨)، وَالْعَرَبِيَّةُ عِنْدَهُ السَّقْنُ الرَّوَاكِدُ، وَجَمْعُهَا عَرَبَاتٌ (١٣٩)، وَالشَّنْبُ عِنْدَ السَّابِقِ تَحْزِيذُ أَطْرَافِ الْأَسْنَانِ، أَوْ صَفَاؤُهَا، أَوْ تَفْلِيحُهَا، أَوْ طَيِّبُ نَكْهَتِهَا، أَوْ الْبَرْدُ وَالْعَذُوبَةُ فِي الْفَمِ (١٤٠)، وَهِيَ عِنْدَ الْلَّاحِقِ مَرَادِفَةٌ لِلشَّارِبِ أَوْ تَكَادُ تَكُونُ، وَالْحَلْبَةُ فِي كَلَامِ السَّابِقِ الدَّقْعَةُ مِنَ الْخَيْلِ فِي الرَّهَانِ خَاصَّةً، وَقِيلَ هِيَ الْخَيْلُ تُجْمَعُ لِلسَّابِقِ مِنْ كَلِّ أَوْبٍ لَا تَخْرُجُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ (١٤١)، وَمَا كَانَ أَنْأَى دَلَالَةَ الْيَوْمِ عَنِ دَلَالَةِ الْأَمْسِ، فَهِيَ دَالَةٌ - وَلَا رَيْبَ فِي ذَلِكَ - عَلَى الْمَكَانِ الَّذِي تَعْقُدُ فِيهِ الْمُبَارَاةَ أَوْ السَّبَاقَ، وَالْفَشْخُ فِي كَلَامِ السَّابِقِ اللَّطْمُ وَالصَّقْعُ فِي لَعِبِ الصَّبِيَّانِ، وَالْكَذِبُ فِيهِ (١٤٢)، وَهِيَ الْيَوْمَ بِمَعْنَى شَجِّ الرَّأْسِ بِحَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَالْبَخْعُ الْقَتْلُ غِيظًا وَغَمًّا، وَمِنْهُ قَوْلُ الْحَقِّ - تَقْدِسَ اسْمُهُ - : "قَلْعَلْكَ بِأَخْعِ نَفْسِكَ عَلَى أَثَارِهِمْ"، وَالْمَعْنَى : فَلَاعَلَّكَ قَاتِلٌ نَفْسَكَ وَمُخْرِجُهَا (١٤٣).

١٣٧. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "زغرد".

١٣٨. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "تلمذ".

١٣٩. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عرب".

١٤٠. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "شنب".

١٤١. انظر: الأزهرى، التهذيب، مادة "حلب"، وابن منظور، اللسان، مادة "حلب".

١٤٢. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "فشخ".

١٤٣. الآية (الكهف، ٦)، وانظر: ابن منظور، اللسان، مادة "بخع".

وليس يذهب بالقارئ الظنُّ إلى أن الباحثَ يصرِّح أو يلمحُ إلى أن التّواصلَ بين السّابق واللاحق مغيبٌ أو متعذّر، أو أن للاحق لغةً ليست كلغة السّابق البتّة، أو أن هذه العربيّة تعجزُ عن الوفاءِ بالقصدِ الأوّل من اللّغة، وهو التّواصل، بل الأمرُ بالضدِّ، فالعظيمُ - تقدّس اسمه - تعهّد التّنزيل العزيزَ بالحفظ، وانبنى على ذلكم العهد - وإنه لعهدٌ لو نعلمُ عظيمٌ - أن يحفظ اللّغة التي نزل بها، والقصدُ من هذا المتقدّم بعد هذا العرضِ يسيرٌ في ستّ شعب:

أولّها: أن العربيّة ليست بدعاً بين اللّغاتِ في هذه الجهة، وقد وردت شكايّة من صعيدٍ عربيٍّ جأر بها أولمان، وقد كان مردّها إلى تحسّسه هذا التفاضل المتخلّق من التطوّر الدلاليّ، وانزياح الألفاظ المعمرة عن دلالاتها المتقدّمة، "ولو قمنا بمقارنة كاملة بين فترتين متباعدتين لتكشّف لنا الأمرُ عن اختلافات عميقة كثيرة من شأنها أن تعوّق فهمَ المرحلة السابقة وإدراكها إدراكاً تاماً، فمما لا شكّ فيه أننا في حاجة إلى استعدادٍ لغويٍّ خاصٍّ كي نتمكّن من فهم الملحمة الإنجليزيّة القديمة "Beowulf" مثلاً، أو أن نتذوّق أساليب النثر في عهد الملك ألفريد "king Alfred" (١٤٤).

وثانيها: أن العربيّة لها فِراةٌ تقدّم الإلماخ إليها؛ ذلك أنها لغةٌ عتيقةٌ معمّرة ذات ألفاظ متقدّمة، وقد كان للتّنزيل العزيز - وما زال - سُهمة كبرى في الحفاظ على صورتها الكلّية، وبنيتها المؤلّفة.

١٤٤. أولمان، ستيفن، دور الكلمة، ١٧٠.

وثالثها: التعرّيجُ على فجوةٍ كبيرةٍ في بنية الدّرس المعجميِّ، ومنها يتخلّق الإشكالُ الذي يمكنُ أنْ نقفَ عنده، فالعربيّة ما زالتُ تنتظرُ ثلّةً من أبنائها صالحةً تنهّدُ لصناعة المعجم اللّغوي التّاريخي الذي يسيرُ مع الكلمةِ عصراً بعد عصرٍ مستشرقاً أطوارها، مقتنصاً تطوّرها متتبعاً سيرتها.

ورابعها: أنني إخالُ أنّ بابَ القولِ على هذا المبحثِ يتصلُ بنسبِ حميمٍ إلى مطلبٍ بلاغي عنوانه المجازُ، وليس يذهبُ بالقارئِ الظنُّ ثانياً وثالثاً إلى أنّ الباحثَ يومئٍ إلى درسِ البلاغة؛ ذلك أن تطوّر الدلالةِ قد كان مجازاً حياً لحظةً وقوعه، ولكن سيرورته، وتطاولُ العُمُرِ به، وغلبته، إنّ على صعيدِ الشّفاة، أو على صعيدِ الأقلام؛ كلُّ ذلك أفضى به إلى أن يلحقَ بركبِ الحقيقةِ، ولنا أن نسترفد في هذا المقامِ قولاً تُنسبُ إلى ابنِ جنّي مأثورةً، وهي ذاهيةٌ إلى أن المجازَ إذا كثُرَ لحقَ بالحقيقةِ، فليس يصحّ في الفهمِ ولا يستقيمُ أن يقالَ إنّ الرّشوةَ اليومَ مجازٌ، وإنّ الصّفقةَ والذمّانةُ كذلك أمرهما، بل الأمرُ بالضدِّ، ولعلّ القولَ الفصل - من وجهة ثانية - يكونُ في استرفادِ بعضِ الأنظارِ اللّسانيّةِ الحديثةِ الدّاهيةِ إلى ثلاثةِ مذاهبٍ في تقسيمِ المجازِ، فقد ميّزَ بين ثلاثةِ أنواعٍ أوّلها المجازُ الحيّ، وثانيها المجازُ الميّت، وثالثها النائمُ الذي يتردّدُ بين بين (١٤٥)، وكلّ ذلكم المخوضُ فيه في هذه الورقةِ ممّا ينتسبُ إلى المجازِ الميّتِ.

وخامسها: أنّ عمادَ المباحثاتِ المتقدّمِ بيانها، الخائضةُ في الوقوفِ عند مُثُلٍ من التطوّرِ الدلاليِّ، قائمٌ على ثلاثةِ ملاحظٍ، أوّلها "الأصلُ"، وثانيها "النقلُ"، وثالثها

١٤٥ . انظر، Waldron, R.A, Sense and Sense Development, London, 1967, 162-179.

وانظر: أحمد عمر، علم الدلالة، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٤م، ٢٤٢.

"الوصل". أما "الأصل" فقد بدا أن ثم أصلاً في اللغة يتخلق منه معنى آخر حادث، ومن ذلك الوجوب أصله السقوط، والتأبوت عند السابق الصندوق، والأثاث المال أجمع: الإبل، والغنم، والمتاع، والعبيد، أما "النقل" فعماده أن دلالة السابق واللاحق تتصلان بنسب حميم، وعلاقة جامعة، والذي يحدث، أو حدث في المثل المذكورة في ثني صفحات البحث، هو تطور دلالة الكلمة، وانتقالها من حقل إلى آخر للدلالة على معنى جديد ذي نسب جلي بالأول. أما "الوصل" فهو كالخيطة الجامع الذي ينتظم حبات العقد الواحد، فبين الأصل والنقل يتعين وجود الوصل، وهو المعنى الجامع الذي يؤذن بتطور الدلالة، وانتقالها من مضمار إلى مضمار، ولعل هذا قد وسم في البلاغة العربية بالمناسبة؛ إذ إن المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولاً لمناسبة بينهما^(١٤٦)، وبعبارة الكفوي الدالة على "الوصل" في تعريف المجاز: "هو اسم لما أريد به غير موضعه لاتصال بينهما"^(١٤٧)، والمناسبة تلك، أو الاتصال ذلك، هو حلقة وصل جامعة بين الدلالة المتقدمة والدلالة الحادثة؛ بين دلالة السابق ودلالة اللاحق، ولعل هذا يفضي إلى الإشارة إلى أن القدماء كانوا قد التفوا إلى ملحظ التطور الدلالي عامة، وموضوع هذه الورقة خاصة، إن بالمثال، وإن بالتطير، وفي مصنفاتهم ما يومئ بأن لديهم مجموعاً متكاملاً من المثل التي نبهوا على تطور الدلالة، لنرجع النظر في قول ابن قتيبة: "والعرب تسمي الشيء باسم الشيء إذا كان مجاوراً له، أو كان منه بسبب على ما بينت لك في باب تسمية

١٤٦. انظر: ابن أبي الإصبع، بديع القرآن، ١٧٦.

١٤٧. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (١٠٩٤ هـ) - الكليات، تحقيق عدنان درويش، ومحمد

المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م، ٨٠٤.

الشيء باسم غيره^(١٤٨)، وكذلك قوله في سياق آخر: فالعرب تستعير الكلمة فتضعها مكان الكلمة إذا كان المسمى بها بسبب من الأخرى أو مجاوراً لها أو مشاكلاً^(١٤٩)، وقول ابن السيد: "كما يسمّى الشيءُ باسمِ الشيءِ إذا كان منه بسببٍ"^(١٥٠)، وقول ابن الأثير في النهاية: فاستعملوا لفظ السبب في موضع المسبب حتى صار به أشهر"^(١٥١).

وسادسها: وصية إلى مدرّسي علم الدلالة عامّة، والمعجم العربيّ خاصّة، بأنّ ينبهوا على مثل هذه المواضع في محاضراتهم تخفيفاً لهذا الإشكال، وأنّ يخصّصوا مساقات تعنى بشأن التطور الدلاليّ من وجهة تطبيقية للوقوف على ما يمكن أن يقف عليه الباحثون؛ إن طلاباً، وإن مدرّسين وفاءً بسيرورة التّواصل، واستشرافاً للتطور الدلالي، واقتراباً من تعيين دلالات السابق ومقاصده، وتأسيساً وتعزيزاً لفكرة المأمول المنتظر، وهو المعجم اللّغويّ التاريخي.

والحمد لله في بدء وفي ختم

١٤٨. ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (٢٧٦هـ) أدب الكاتب، شرح علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ٢٣.

١٤٩. ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٣م، ١٣٥.

١٥٠. ابن السيد، عبدالله بن محمد البطيوسي (٥٢١هـ)، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م، ٢/٢٧.

١٥١. ابن الأثير، النهاية، ٣٥٧/٤.

المصادر والمراجع:

- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦.
- ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق أحمد الزاوي ومحمود الطناجي، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٣م.
- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٢م.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، مراجعة علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤م.
- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم الضامن، ط٢، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٩م.
- أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٦٢م.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٦٠م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح، (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٦م.
- جيرو، بيير، علم الدلالة، ترجمة منذر عياشي، ط١، دار طلاس للنشر، دمشق، ١٩٩٢م.

حلمي خليل، الكلمة: دراسة لغوية معجمية، ط ٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.

- أبو حيان، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

- ابن دريد، أبو بكر بن الحسن، جمهرة اللغة، ط ١، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٤٥هـ.

- الراغب، أبو القاسم حسين بن محمد، معجم المفردات في غريب القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، أساس البلاغة، دار الفك ر، بيروت، ١٩٨٩م.

- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفك، القاهرة، ١٩٧٧م.

- السجستاني، أبو بكر محمد بن عزيز، نزهة القلوب في تفسير القرآن العزي، تحقيق يوسف المرعشلي، ط ١، دار المعرفة، بيروت ١٩٩٠م.

- ابن السراج، ابو بكر بن محمد، الاشتقاق، تحقيق محمد علي الدرويش ومصطفى الحديري، (د.ن)، دمشق، ١٩٧٢م.

- ابن السيد، عبدالله بن محمد البطليوسي، الاقتضاب في شرح ادب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٠م.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد احمد جاد المولى وعلي البجاوي وحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة (د.ت).
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.
- ابو عبدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، محمد الخانجي، القاهرة، ١٩٦٢م.
- ابن فارس أبو الحسين احمد بن فارس، الصحاح في فقه اللغة العربية، ومسائلها وسنن العرب العرب في كلامها، تحقيق عمر الطباع، ط١، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٩٣م.
- ابن فارس ابو الحسين احمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ط١، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي، ومحمد النجار، الدار المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.

- فنديس هوزيف، اللغة ترجمة عبدالرحمن الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.
- ابن قتيبة، أبو عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، شرح علي فاعور، ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد احمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٣م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تفسير غريب القرآن، تحقيق السيد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.
- محمد رباع، انحسار الأصول وانتشار الفروع في نحو العربية وجملها، بحث في كتابه <دراسات لغوية">، دار الفلاح، عمان، ١٩٨٨م، ٧١ - ١١٤.
- محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٣م.
- مكّي بن أبي طالب، العمدة في غريب القرآن، تحقيق يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.

- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب ، ط ١، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- مهدي عرار، أثر استشراق التطور الدلالي في فهم النص القرآني: نماذج جزئية وموجهات كلية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان ٢٠٠٢م.
- مهدي عرار، جدل اللفظ والمعنى: دراسة في دلالة الكلمة، العربية، دار وائل، ط ١، عمان ٢٠٠٢م.
- مهدي عرار ظاهرة اللبس في العربية بين الثبوت والتحول: مثل من ظاهرة الإضافة، حوليات الجامعة التونسية، ع ١٣، ١٩٧٦م، ٥٥-٧.
- الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٨٦م.



المصطلح اللغوي عند ابن جنّي في كتاب الخصائص

مصدره ودلالته

د. محمود عبد الله جفال

قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب

الجامعة الأردنية

المقدمة:

تعريف المصطلح:

تناول كثيرون من الدارسين المحدثين موضوع تعريف المصطلح، وعلى الرغم مما يبدو من اختلاف ظاهر في ألفاظ التعريف إلا أنها كلها تؤدي مدلولاً واحداً، فما هو ذا أحدهم يجعل لفظ المصطلح محور تعريفه له فيقول: "اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو فني، أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة"^(١).

وآخر يجعل التعريف متعلقاً بوضعيه فالمصطلح/ أو الاصطلاح "هو العرف الخاص، وهو اتفاق طائفة مخصوصة على وضع شيء"^(٢).

وقد ورد عن العرب استخدام لفظ مصطلح إلى جانب استخدام لفظ اصطلاح، وسنقتصر في بحثنا هذا على استخدام ما يشيع أكثر بين الدارسين وهو لفظ (مصطلح) إلا إذا ورد نص صريح باستخدام اللفظ الآخر (اصطلاح)^(٣).

اللغويون العرب والمصطلح اللغوي:

يذهب كثير من الدارسين المحدثين إلى أن تأريخ المصطلح اللغوي لا يمكن تحديده، غير أنهم أقرّوا أن أوائل اللغويين وضعوا المصطلح اللغوي لما أصلوه في الدرس اللغوي، ولكن الملاحظ أن اللغة قد طورت استخدام المصطلح في عهد مبكر فيها هو ذا ابن فارس - من بين لغويي العرب - تنبه إلى أن اللغة العربية انتقلت بعد الإسلام إلى استعمال جديد في اللغة يساير مفاهيم الدين الإسلامي. إذ يقول: "كان العرب في جاهليتها على إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم، فلما جاء الله - جل ثناؤه - بالإسلام حالت أحوال ونُسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخسر بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت، فغفي الآخر على الأول".

وهذا ينطبق تمام الانطباق على ما يسميه الدارسون بـ "الألفاظ الإسلامية"، ولهذا رأينا ابن فارس يجعل الألفاظ من حيث استعمالها ودلالاتها في شقين: الدلالة اللغوية ثم الدلالة الشرعية كما في قوله: "في الصلاة اسمان: لغوي وشرعي".

وأما فيما يتعلق بما يسمى بالمصطلحات فقد جعل ابن فارس لألفاظها اسمين: "لغوي وصناعي"^(٤).

المصطلح اللغوي:

أقر الدارسون الذين تناولوا موضوع المصطلح اللغوي ونشأته أن المصطلح اللغوي نشأ في مرحلة مبكرة غير أنهم لم يستطيعوا تعيين زمن وضع المصطلح ولا تحديد دلالاته الأولى، وذلك لأن المصطلح عرف مكتوباً في زمن متأخر عن مرحلة نشوء الدرس اللغوي عند العرب، ونعني بذلك وروده في

كتاب سيبويه. ولا يعني إثباته في الكتاب أن المصطلح اللغوي كان من وضع سيبويه وشيوخه الأندلسيين كالخليل ويونس، إذ لا بد أن تكون بعض المصطلحات قد تردت على ألسنة النحاة قبل الخليل، وتوارث الخليل ومن جاؤوا بعده هذه المصطلحات وزادوا عليها تبعاً لتطور درسه اللغوي^(٥).

ولما كانت من المشاكل التي عرضت لدراسة المصطلح: أصول المصطلح ومصادره؟ فإن الدارسين يقررون أن علماء العرب في العلوم الطبيعية قد استعملوا المصطلحات غير العربية، ولكن جميع مصطلحات الفقه وعلوم العربية أصيلة؛ لأنها انبثقت من الفكر العربي بعد الإسلام، وكانت المصطلحات تظهر مع ظهور العلم وتتطور بتطوره وتتقدم بتقدمه^(٦).

ولحظ بعض الدارسين على استعمال سيبويه للمصطلح أنه ربما استخدم المصطلح الواحد لأكثر من مسمى، وأنه ربما ترك أبواباً متعددة من دون وضع مصطلح لها، واكتفى بشرحها ووصفها والتمثيل لها^(٧).

ولحظ دارسون آخرون أن المصطلحات اللغوية قد تختلف باختلاف المدرسة اللغوية، فإن سيبويه وشيوخه من البصريين كانت لهم مصطلحاتهم التي وضعوها أو تناقلوها، وهي التي كان لها الذبوع والشبوع بين علماء العربية، ولكن ذلك لا يعني أن أتباع المدرسة الكوفية قد استعملوا كل مصطلحات البصريين، فإن علماء الكوفة اتخذوا لأنفسهم مصطلحاتهم اللغوية الخاصة، وعزا الدارسون وضع هذه المصطلحات لرأسي مدرسة الكوفة: الكسائي والفراء^(٨).

وقد تعصب بعض الدارسين للمدرسة الكوفية فادّعى أن مصطلحاتها أكثر دقة وقرباً من المفاهيم اللغوية الدالة عليها، ومن ذلك أن الكوفيين يسمون (الحروف) وهي التي يسميها البصريون بحروف المعاني (أدوات)، ويرى

المخزومي أن تسمية الكوفيين "أدق من تسمية البصريين في مصطلحهم هذا"،
وعلى تفضيله لتسمية الكوفيين لأنها - أي الأدوات - "أصبحت رموزاً مجردة لا
تدل على معنى مستقل بحيث يمكن التعبير عنه أو ترجمته، ولا يظهر معناها إلا
إذا اتخذت لنفسها مكاناً معيناً في الجملة"^(٩).

وعلى الرغم من هذا التشيع للكوفيين وادعاء أن لهم مصطلحات خاصة
بهم تختلف عما ورد عن البصريين، نحو مصطلح (الخفض) الذي هو (الجر)
عند البصريين، إلا أن هناك من تتبع هذه المصطلحات وتوصل إلى أن لأغلب
تسميات الكوفيين أصولاً عند البصريين، فهذا أحدهم يقول: "كلمة الخفض التي
شاعت في الاستعمال الكوفي لم يضعها الكوفيون ولم يبتكروها، وإنما أخذوها
عن الخليل كما أخذوا غيرها عنه"^(١٠).

ولاحظ الدارسون أن التعصب هو الذي حدا بالدارسين للتفريق بين
المصطلحات وجعل بعضها بصرية وأخرى كوفية، فهذا أبو الطيب اللغوي (ت
٣٥١هـ) الذي يبدو من كتابه (مراتب النحويين) أنه مشايخ للبصريين ومتعصب
لهم ضد الكوفيين ينقل عن أبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٦هـ) نصاً يتهم فيه
الكوفيين الذين عاشوا في بغداد بأنهم لا يوثق بروايتهم فيما يتعلق بكلام العرب،
"... وإنما هم أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يسير اسماً اخترعه لينسب إليه،
فيسمي الجر خفضاً، والظرف صفة، ويسمون حروف الجر: حروف الصفات،
والعطف النسق، ومفاعيل في العروض فعولان، ونحو هذا من التخليط"^(١١).

ويظهر من النص تعصب بعض البصريين للغويين، ومن ثم تجريد
الكوفيين من أية مساهمة فعالة في تطور الدرس اللغوي، وليس لهم سوى
مخالفة البصريين بوضع مصطلحات تختلف عن مصطلحاتهم.

ولكن بعض المحدثين أثبتوا أن معظم المصطلحات التي نسبتها أبو الطيب وغيره إلى الكوفيين ما هي إلا أسماء / أو مصطلحات بصرية. ولعلّ هذا يدلنا على أن العلماء الأقدمين قد وضعوا أكثر من مصطلح لغوي/ نحوي، أو لربما وضع أحدهم مصطلح (الجر) مثلاً، ثم جاء آخر فوضع (الخفض)، فأخذ البصريون بالجر، ثم جاء بعض الكوفيين فأشاعوا الخفض في درسهم النحوي، فظن بعض الدارسين تبعاً لمقالة أبي الطيب التي يروونها عن أبي حاتم، أن الكوفيين قد تعمدوا مخالفة البصريين شكلاً لا مضموناً بتغيير، أو بإتباع مصطلح يقل تداوله بين البصريين^(١٢).

المصطلح اللغوي قبل ابن جنّي:

لحظ الدارسون في الدراسات اللغوية / النحوية شيوع المصطلحات البصرية ولا سيما التي وردت في كتاب سيبويه، ولكن اللغويين المتأخرين ربما تصرفوا في النقل عن (الكتاب) وفسروا وأضافوا، غير أنهم ظلوا تلامذة مخلصين لشيوخهم البصريين أمثال الخليل وسيبويه. وسنضرب لذلك مثلاً وهو تعريف سيبويه ومن جاؤوا بعده لمصطلحي المعرب والمبني/ الإعراب والبناء. يقول سيبويه في الإعراب والبناء: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية:

وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف.

وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبني عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب:-

ثم يتابع، فيقول: "... فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة ولأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون." ثم يقول عن البناء وحركاته:

"... وأما الفتح والكسر والضمّ والوقف فلأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير، نحو: سوف وقد، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى" (١٣).

ويبدو من النص أن سيبويه قد استخدم المصطلحات ولكنه أطل في شرحها وتوضيحها، وتلقف تلامذته من أعلام البصريين كلامه فاختصروه، ووضحوه فقد عرف المبرد (ت ٢٨٥هـ) المعرب بقوله: "والمعرب الاسم المتمكن والفعل المضارع..." (١٤).

ثم يأتي من بعده تلميذه ابن السراج (ت ٣١٦هـ) ليفرق بين حركات الإعراب وحركات البناء بشكل أوضح، ويتجلى ذلك في قوله في باب (الإعراب والمعرب والبناء والمبني): "الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن، وأعني بالمتمكن ما لم يشبه الحرف قبل التنثية والجمع الذي على حد التنثية، ويكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها، سميت رفعاً، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصباً، وإذا كانت الكسرة سميت خفضاً وجرأً.

فإذا كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنياً، فإذا كان مفهوماً نحو: "منذ" قيل مضموم، ولم يقل: مرفوع ليفرق بينه وبين المعرب..." (١٥).

ويعرف أبو علي الفارسي - تلميذ ابن السراج - الإعراب بأنه "تغير
أو آخر الكلم، واختلافها باختلاف العامل. والبناء خلاف ذلك"، ثم يتابع قوله:
"والأسماء على ضربين" معرب وغير معرب، فالمعرب ما كان متمكناً، وهو
الذي لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه"^(١٦).

ويلاحظ توافق تعريف مصطلحات حركات الإعراب والبناء، والمعرب
والمبني في المصادر البصرية من لدن سيبويه - في الكتاب - حتى زمن أبي
علي الفارسي - شيخ ابن جني - وقد نلاحظ أحياناً اختلاف بعض ألفاظ
التعريف إلا أنها كلها تؤدي دلالة واحدة يرجع إلى الأصل الذي استقي منه
التعريف، وهو في الغالب ما تناقله البصريون عن شيوخهم ولا سيما الخليل بن
أحمد، وما أورده سيبويه في الكتاب.

وعلى الرغم من توافق نقول البصريين عن شيوخهم في تعاريف
المصطلحات اللغوية، فإن بعض الدارسين المحدثين لاحظوا أن في بعض
المصادر القديمة اختلاف التعاريف المروية إلى حد التناقض، فما هو ذا
الخوارزمي يذكر في سفره القيم (مفاتيح العلوم) عدداً من المصطلحات التي
تتصل بأحوال الكلمة في وجوهها الإعرابية المختلفة ونسبها إلى الخليل بن
أحمد، ومن هذه المصطلحات: "الرفع وهو ما وقع في أعجاز الكلم منوناً، نحو
قولك: زيدٌ، والضمُّ وهو ما وقع في أعجاز الكلم غير منون، نحو قولك: يفعلُ"^(١٧).

وقد عرض د. عباينة لهذا التناقض في تعليقه الآتي: "وهذا الذي ذكره
الخوارزمي يناقض ما ورد عن الخليل في كتاب سيبويه مناقضة تكاد تكون
تامة، فقد استخدم الخليل مصطلح الرفع للكلمات المعربة سواء كان آخرها منوناً
نحو: رجلٌ من قولك هذا رجلٌ، أم غير منون نحو: آخر من قولك: في الدار

آخر، وسواء أكان إعرابها بالحركات كالمثاليين المتقدمين، أم بالحروف وذلك نحو: أخوك من قولك: كأن عبد الله أخوك. وكان يطلق كلمة الرفع أيضاً على محل الكلمة من الإعراب إذا كان محلها الرفع وذلك نحو قوله: إن حبذا اسم مرفوع^(١٨).

المصطلحات/ المصطلح في القرن الرابع الهجري:

من المعلوم لدى مؤرخي العلوم في الثقافة العربية الإسلامية أن القرن الرابع الهجري قد شهد نهضة علمية في شتى أنواع العلوم، فامتزجت فيه الثقافات المتنوعة من يونانية وفارسية وعربية، ولذلك شهد هذا القرن مؤلفات اهتمت بتصنيف العلوم وترجمت لأهم العلماء، واستخرجت المصطلحات فنسبتها إلى علومها وفنونها وإلى واضعيها إذا عرف هؤلاء الواضعون.

وبرز في هذا القرن صنفان متميزان كبيران للعلوم هما: العلوم العربية وهي علوم الفقه والكلام واللغة من نحو ولغة وآداب وتاريخ، والثاني العلوم غير العربية كالطب والهندسة والنجوم وغيرها^(١٩).

ولعل من أبرز المصنفات في هذا المقام كتاب (مفاتيح العلوم) للخوارزمي الذي تظهر فيه بوضوح هذه القسمة الثنائية، فقد جمع الخوارزمي " ٢٤٠٠ مصطلح تقريباً، اعتمد في انتقائها على مجهوده الشخصي ويبدو لنا أنه قد اعتمد في تفسيرها على ثقافته كثيراً، وعلى النقل عن السابقين قليلاً، بحيث لم يرد في الكتاب إلا الخليل بن أحمد بإزاء بعض النقول، وما عدا ذلك فهو لا يحيل إلى مرجع إلا بعبارة (قيل) أو (قال) من دون أن يسبق ذكر لمن قال".

ويرى بعض الدارسين أن معالجة الخوارزمي للمصطلحات تعد الخطوات الأولى على طريق تقنين المصطلح العلمي " ذلك أن عصره لم يشهد

تأليفاً لمعاجم المصطلحات العلمية التي تعد بالفعل "المصادر التي تستقى منها عادة تعريفات الألفاظ لغوياً واصطلاحياً"^(٢٠).

ولحظ الدارسون كذلك "أن جميع مصطلحات الفقه وعلوم العربية أصيلة لأنها انبثقت من الفكر العربي بعد الإسلام، وكانت المصطلحات تظهر مع ظهور العلم وتتطور بتطوره وتتقدم بتقدمه. وأما فيما يخص المصطلحات العلمية المحضة، لعلوم الطب والهندسة وغيرها، أي المصطلحات العلمية غير العربية فإنها لم تكن مستقرة في القرن الرابع الهجري فاقترضت تفسيرها بالمصطلحات والألفاظ الأعجمية"^(٢١).

ابن جنّي والمصطلح اللغوي:

عاش ابن جنّي كل حياته في القرن الرابع الهجري، وقد تميز بعقلية علمية رفيعة، فكان عالماً من أعلام علوم العربية كافة مبرزاً في نحوها وصرفها وأصواتها وفقهاها، إلى جانب حذقه لعلوم الدين وعلم الكلام. إذ لا بد من أنه قد حذقها وعرف أصولها ومناهجها، مما كان له الأثر الأكبر في تكون شخصيته العلمية. وتدلنا كتبه ومؤلفاته الكثيرة على أننا إزاء شخصية مبدعة، فقد كانت له اجتهاداته اللغوية الكثيرة. وعلى الرغم من تتلمذه على عدد من المبدعين في مجالات الدراسة اللغوية ولا سيما شيخه أبو علي الفارسي، فإن ابن جنّي استقل بآرائه وتعليقاته وتأويلاته في مجال اللغة. وقد تحدث مترجمو حياته أن مؤلفاته تجلت فيها مظاهر ثلاثة: المظهر اللغوي، والمظهر الفقهي، والمظهر الكلامي، إذ قيل إنه كان ينزع إلى مذهب المعتزلة^(٢٢).

كل هذا كان له أثره في اهتمام ابن جنّي بموضوع (المصطلح اللغوي) إذ لم يكن مجرد ناقل مرتد لما وضعه شيوخه، على الرغم من أنه كان تلميذاً وفاقاً للبصريين نقل عنهم وردد مصطلحاتهم^(٢٣).

ولكن ابن جني المجتهد اللغوي ابتدع مصطلحات خاصة به، وقد صرح هو نفسه بذلك في خصائصه، نحو وضعه مصطلح الاشتقاق الأكبر.

وأما فيما يتعلق بموضوعات هذه المصطلحات فإننا نجد ابن جني قد استنبط موضوعاتها في اللغة محاكاة للقضايا الفقهية أو الكلامية إلى جانب القضايا اللغوية. أو أنه استقى موضوعاتها مما كان يأنس به شيوخه الأذنين كأبي علي الفارسي.

يضاف إلى ذلك وضع ابن جني مصطلحات فرعية لمسائل في اللغة محاكاة لبعض فروع الفقه. وسنشير فيما بعد إلى هذه المصطلحات وأصولها.

ويرى بعض الدارسين المحدثين في الحديث عن عقلية ابن جني ومنهجه في كتبه وبحوثه أنه كان "يلمح الإشارة الخاطفة فيأخذها ويتبناها ويبنى عليها حتى يتملكها وتعرف به، فرب عبارة أو إشارة لمحها فعقد عليها باباً أو أكثر، وأخرجها إلى الوجود فكرة واضحة محدودة المعالم، من مثل الاشتقاق الأكبر، والجوار، والتجريد... وغيرها"^(٢٤).

ويعجب الباحث أن ابن جني لم يردد ما يسميه الدارسون (المصطلحات الكوفية) على الرغم من إعجابه ببعض علمائهم البارزين من مثل أبي العباس أحمد بن يحيى الملقب بثعلب (ت ٢٩١هـ).

تطوير ابن جني لمصطلحات شيوخه:

أ- المصطلحات اللغوية:

سبقت الإشارة إلى أن ابن جني قد تلقى علوم العربية عن شيوخ عرفوا بالمهارة والإتقان والإبداع سواء من حيث الموضوعات اللغوية التي ورثوها عن شيوخهم، أو من حيث ابتكار الموضوعات أو التفسيرات للظواهر اللغوية

المتنوعة. وقد أثر عن ابن جنى أنه تلقف علوم البصريين فنشرها وطورها ولا سيما تلك القضايا اللغوية التي ذكرها سيبويه في الكتاب. وكان لأبي علي الفارسي - بعد سيبويه - الفضل في صقل شخصية ابن جنى اللغوية، بل كان له الأثر الطيب في تكوين ثقافته إذ لم يقف عند حدود النقل عن شيوخه فكان يضع المصطلحات للمسائل اللغوية التي استقاها منهم، ويزيد عليهم بالتفسير والتقسيم والتطوير، وكان أحياناً يختار مصطلحه من أقوال شيوخه، فيختصر كلاماً كثيراً لهم ليضع مصطلحاً واضحاً وموجزاً.

المطرذ والشاذ:

وواقع أن ابن جنى لم يبتدع تسمية المطرذ والشاذ، ولكنه اختصر كلاماً كثيراً لشيخه أبي علي الفارسي وشيخه ابن السراج. فها هو ذا ابن السراج ينثر كلامه حول المطرذ والشاذ في صفحات كثيرة^(٢٥).

ثم يأخذ تلميذه أبو علي الفارسي بكلام شيخه فيضعه في باب في كتاب (المسائل العسكرية) أطلق عليه (معرفة ما كان شاذاً في كلامهم)^(٢٦). وجعل الشيطان الشاذ ثلاثة أنواع:

أ- شاذ عن الاستعمال مطرذ في القياس.

ب- مطرذ في الاستعمال شاذ عن القياس.

ج- وشاذ عنهما.

ثم يأتي ابن جنى فيلاحظ أن القسمة تحتاج نوعاً رابعاً، فإن كل نوع له ما يقابله إلا الشاذ في الاستعمال والقياس، فإن ما يقابله لا بد من أن يكون المطرذ في الاستعمال والقياس، ولذلك جعل المطرذ والشاذ ليس عنواناً للباب فحسب،

وإنما جعله مصطلحاً لمسائل في اللغة ارتبط فيها الاطراد والشذوذ في الاستعمال والقياس.

بدأ ابن جني الباب (باب القول على المطرد والشاذ) بتعريف المصطلحين وبيان تطور المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي، فعرف مصطلح (المطرد) بقوله: "أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار، فذكر استعمالات (طرد) واستشهد لمعانيها بما ورد في كلام العرب. ثم انتقل بعد ذلك إلى مادة (ش ذ ذ)، فقال: "وأما مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرق والتفرد. ثم خلاص إلى بيان معنى المصطلحين: "هذا أصل هذين الأصلين في اللغة، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمة وطريقة في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابيه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً، حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرها"^(٢٧).

ثم أخذ ابن جني يفصل للأصناف الأربعة من المطرد والشاذ. ولعلنا هنا نسجل لابن جني ليس لاستخدامه المصطلحين فحسب، ولكن لأن عقليته المنظمة قد فرقت بين كل نوع بشكل واضح مقنن، فإنه يذكر كل نوع فيوضحه، ثم يضرب له الأمثلة، ويضع لها قواعد يسير عليها من جاؤوا بعده في تبويب القضايا اللغوية وتوضيحها واستنباط أحكامها.

وهذا الذي طوره ابن جني تطويراً بديعاً جعل السيوطي ينقل الباب كله تقريباً عن ابن جني فجعل (المطرد والشاذ) باباً خاصاً من أبواب كتاب المزهر في علوم اللغة^(٢٨).

ب- الاشتقاق الأكبر:

عرف اللغويون العرب القدامى الاشتقاق. ولعل أول من ألف في الاشتقاق (الأصمعي) في كتيب سماه (الاشتقاق)، وأراد العلماء الأوائل من الاشتقاق ما عرف لاحقاً بالاشتقاق الصغير/ الأصغر أو العام وهو الاشتقاق التصريفي، وقد عني به البصريون الذين كانوا يرون أن الكلام يشتق بعضه من بعض، وأن المصدر أصل المشتقات. وهذا موقف البصريين، وكان ابن جني تلميذهم الوفي.

ولقد طور اللغويون درس الاشتقاق فاستنبطوا له أنواعاً لا نوعاً واحداً وما أن أهل القرن الرابع الهجري حتى عرفنا للاشتقاق ثلاثة أنواع هي:

١- الاشتقاق الصغير/ العام.

٢- والاشتقاق الكبير، وهو الإبدال.

٣- والاشتقاق الأكبر، وهو الاشتقاق التقليبي، وصاحب تسميته ابن جني على ما صرح في باب الاشتقاق الأكبر. على أن ابن جني اعترف بالفضل لشيخه أبي علي الفارسي الذي كان يأنس به^(٢٩).

والاشتقاق الأكبر هو أن تأخذ أصلاً من الأصول ثم تجري قلباً لمواطن الحروف فيتكون لنا من كل أصل عددٌ من الصور هي: الصور الست للحروف الثلاثة المختلفة من حيث النظم، والأربع والعشرون للأربعة، والمائة والعشرون للخمسة^(٣٠).

ولكن بعض اللغويين، ومنهم السكاكي سمي هذا اللون من الاشتقاق بالاشتقاق الكبير.

ويظهر أن الذي دعا ابن جني إلى تسميته بالاشتقاق الأكبر وجعله من باب الاشتقاق أن الصور المختلفة للأصل الواحد/ للحروف ينتظمها معنى واحد، وقد طبق ذلك على عدد من ألفاظ اللغة نحو اشتقاق المواد التالية: ك ل م، ق و ل، ل م س، و ج د، ج ب ر.

ولكن ابن جني اعترف بعدم اطراد الاشتقاق الأكبر في كل ألفاظ اللغة. ويرى أحد الدارسين المحدثين أن الذي فتح الباب لابن جني في الاشتقاق الأكبر كان عمل الخليل بن أحمد في معجم العين حين جعل المقلوبات جزءاً من منهج العين^(٣١).

وأما الاشتقاق الأكبر عند اللغويين فهو ما يسمى بالإبدال اللغوي، وشرطه أن تتفق كلمتان في أغلب حروفهما على أن يكون المعنى واحداً أو متوافقاً لكلا الكلمتين، يقول عبد الله أمين: "وهذا الضرب من الاشتقاق يمكن أن ينتفع به في اشتقاق اسمين لمسميين متشابهين في الشكل والعمل، أو في أحدهما إن كان بين الاسميين والمسميين ملازمة. مثال ذلك: الغمئة والغمرة: تمر ولبن تظلي به المرأة وجهها ويديها، حتى ترق بشرتها"^(٣٢).

ويذهب بعض الدارسين إلى أن أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) بنى معجمه (مقاييس اللغة) على فكرة هذا الاشتقاق.

غير أن بعض الدارسين عكس التسمية فجعل الاشتقاق الكبير للمقلوبات والاشتقاق الأكبر للإبدال اللغوي^(٣٣).

اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين:

وهذا عنوان باب في الخصائص جعله ابن جني - كما يبدو من تكملة عنوان الباب - "في الحروف والحركات والسكنات". إذ استعار عنوان الباب مما

ذكره اللغويون قبله في تقسيم ألفاظ اللغة، فقد ورد هذا التقسيم في كتاب سيبويه كالآتي:

- ١- اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو: جلس وذهب.
 - ٢- اختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو ذهب وانطلق. وهذا الذي استخدم له اللغويون مصطلح (الترادف).
 - ٣- اتفاق اللفظين والمعنى مختلف، نحو: وجدتُ عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة. وهذا هو المسمى بالمشترك اللفظي^(٣٤).
- صرح ابن جني في الباب أن غرضه منه "ليس ما جاء به الناس في كتبهم..." فإن هذه الأنواع قد كثر تناولها وقد تناهبتها أقوالهم، وأحاطت بتحقيقها أغراضهم"، ولكن ابن جني استعار (المصطلح) وتناوله بطريقته الخاصة، بأن قسم الكلام ثلاثة أنواع كالآتي:

١- اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف:

ويقصد ابن جني بهذا النوع الألفاظ التي تتفق حروفها في المفرد والجمع ولكن معانيها مختلفة، نحو كلمة: دلاص التي تستخدم للمفرد فيقال درع دلاص، وتجمع مكسرة: أدرع دلاص، ثم مثل للمفرد بألفاظ نحو: ناقة كِناز، وامرأة ضِناك، وبين أن ألف (دلاص) للمفرد بمنزلة ألف كِناز وضِناك. وأما ألف الجمع في أدرع دلاص، فهي بمنزلة الألف في ظِراف وشِراف، "وذلك لأن العرب كسرت فعلاً على فعال، كما كسرت فعياً على فعال نحو كريم وكِرام، ولثيم ولِثام".

ويفسر ابن جني هذه الظاهرة بقوله: "وعذرها (يعني العرب) في ذلك أن فعيلاً أخت فعال، ألا ترى أن كل واحدة منهما ثلاثية الأصل، وثالثها حرف لين، وقد اعتقبتا أيضاً على المعنى الواحد، نحو: كليب وكلاب، وعبيد وعباد" (٣٥).

ب- اتفاق الحركات:

وينطبق ما قال ابن جني في الحروف على الحركات إذ يقول: "هذه الحال موجودة في الحركات وجدانها في الحروف". وجاء بأمثلة افتراضية بقوله: "وذلك كامرأة سميتها بحيث، وقبل، وبعد، فإنك قائل في رفعه: هذه حيث، وجاءتني قبل، وعندني بعد". وينبئ ابن جني على أن الضمة في الأصل هي للبناء، ولكنها تصير بعد التسمية ضمة إعراب. وهذا ينطبق على كل الكلم المبنية، نحو أين وكيف، "وكذلك لو سميت رجلاً بأمس".

ولكن ابن جني استثنى من هذه الألفاظ المبنية "هؤلاء" التي يرى أن كسر همزتها قبل التسمية وبعد التسمية سواء. وأما سبب هذا فهو "أن هؤلاء مما يجب بناؤه، وحكايته بعد التسمية به على ما كان من قبل التسمية، ألا ترى أنه اسم ضم إليه حرف فأشبهه الجملة" (٣٦).

ج- اتفاق السكون:

وهذا للألفاظ التي لا يتغير سكون أحد حروفها في حالتها الإفراد والجمع، نحو صنو للواحد، وصنوان للجمع، وقنو وقنوان. ويرى ابن جني أن سكون المفرد والجمع "مختلفان تقديراً" على الرغم من اتفاقهما لفظاً. ومثل لهذا الاختلاف التقديري بألفاظ في اللغة اختلف مفردهما عن جمعها، نحو: شبت وبرق فإنها تجمع على شبتان وبرقان، فدل ذلك على اختلافهما. ولهذا يرى ابن جني أنه لا بد من اختلاف صنو وصنوان، وقنو وقنوان، لأن سكون الواحد غير سكون الجمع، وسكون الجمع ليس لسكون الواحد، بل هو شيء أحدثته

الجمعية". ولذلك وصف الفرق بين نوعي الجمع اللذين ذكرهما - أي شبثان وصنوان - بالنسبة إلى مفرديهما، بقوله: "كَمَا أَنَّ هَذَيْنِ مُخْتَلِفَانِ لَفْظًا (شِبْثٌ وَشِبْثَانٌ)، فَكَذَلِكَ ذَانِكَ السُّكُونَانِ (صِنُوٌّ وَصِنَوَانٌ) هُمَا مُخْتَلِفَانِ تَقْدِيرًا"^(٣٧).

عدم النظير:

وهو عنوان باب في الخصائص يتابع فيه ابن جني رأي سيبويه في أنه "إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير"، وهذا هو مذهب صاحب الكتاب الذي مثل على وزن (فعل) بكسر الفاء والعين بلفظة واحدة هي (إيل). وخلص ابن جني إلى أنه "لم يمنع الحكم بها عنده إن لم يكن لها نظير، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به، لا للحاجة إليه"^(٣٨).

ويرى أحد الدارسين المحدثين أن مصطلح (النظير) من "المصطلحات التي وجدت عند علماء أصول النحو بعد سيبويه"، فقد استخدمه ابن السراج، وأكثر من استخدامه ابن جني مفرداً (النظير)، وجمعاً (النظائر)^(٣٩).

باب في فرق بين البديل وال عوض:

والبديل وال عوض مصطلحان يستخدمهما اللغويون في تفسير ما يقع في الألفاظ من تغيير وتبديل وتعويض. وجعل ابن جني هذا الباب توضيحاً لمن قد يقع في اللبس في التفريق بين المصطلحين. ويتضح من خلال الأمثلة وتفسيرها مواقع البديل ومواقع العوض، فمن ذلك فإن الألف من الفعل (قام) "بديل من الواو التي هي عين الفعل، ولا تقول فيها إنها عوض منها".

وأما العوض فهو من لفظ (عوض)، وهو الدهر ومعناه، كما في بيت

الأعشى:

رضيحي لبان ثدي أم تقاسما بأشحم داج: عوض لا نتفرق

ومن أمثلة العوض التي يذكرها ابن جني: "التاء في (عدة) و (زنة) فهي عوض عن فاء الفعل، ولا تقول إنها بدل منها"، وكذلك الحال في ميم (اللهم) "إنها عوض من (يا) في أولها، ولا تقول: بدل..".

وقد قرر ابن جني في هذا الباب حقيقة "أن البديل أشبه بالمبديل منه من العوض بالمعوض منه. وإنما يقع البديل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك" (٤٠).

مصطلح التجريد:

وعقد ابن جني للتجريد باباً نص في أوله أنه يقتدي به أثر شيخه أبي علي الفارسي الذي كان "به غريباً معنياً"، غير أنه لم يفرد له باباً في كتبه "ولكنه وسمه في بعض ألفاظه بهذه السمة، فاستقريتها منه، وأتقت لها".

وعرّف ابن جني (التجريد) بأن "معناه أن العرب قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر، كأنه حقيقة ومحصوله، وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه معانيها" (٤١).

ونقل ابن جني للتجريد مثلاً نسبه إلى سيبويه وهو: "أما أبوك فلك أب، أي لك منه أو به أو بمكانه أب". وذكر سيبويه هذا المثال في باب سماه (باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات)، وأشار محقق الكتاب إلى أن الرماني ترجم عنوان الباب بـ "باب اسم الجنس الجاري على طريقة أما كذا فكذا" (٤٢).

ويدرك ابن جني أن ما ذكره سيبويه وشيوخه قد يشوبه شيء من عدم الوضوح فنذكر أمثلة أخرى وفسرها ووضحها - على ستمته وطريقته -، ومن ذلك قوله: لئن لقيت زيدا لتلقين منه الأسد، ولئن سألته لتسألنَّ منه البحر.

"ظاهر هذا أن فيه من نفسه أسداً وبحراً، وهو عينه هو الأسد والبحر، لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه وممتازاً منه".

وزاد ابن جني (التجريد) توضيحاً فبين أن معناه كأن يجرد الإنسان من نفسه شخصاً آخر فيخاطبه، وأكثر ما يجيء هذا في الشعر، فقال: "وعلى هذا يخاطب الإنسان منهم نفسه، حتى كأنها تقابله أو تخاطبه، ومنه قول الأعشى:

وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

وهو الرجل نفسه لا غيره". ثم مثل على التجريد ببعض القراءات القرآنية كما في قراءة قوله تعالى: "قال اعلم أن الله على كل شيء قدير" (٤٣). (البقرة ٢٥٩).

مصطلح تلاقي اللغة:

وموضوع تلاقي اللغة يعني ورود لفظين تشابهت حروفهما أو أوزانهما فتلاقت "في عرض اللغة من غير قصد لجمعها ولا إيثار لتقاودهما". وعزا ابن جني سببه لهذا اللون من الألفاظ إلى شيخه أبي علي الفارسي، فنقل عنه قوله: "في باب أجمع وجمعاء، وما يتبع ذلك من أكتع وكتعاء، وبقيته: إن هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها". وقصد أبو علي الفارسي بذلك أن "باب أفعال وفعلاء، إنما هو للصفات، وجميعها تجيء على هذا الوضع نكرات، نحو: أحمر وحمراء، وأصفر وصفراء... وأخرق وخرقاء. هذا كله صفات نكرات، فأما أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان، وليسا بصفيتين". وخلص الفارسي إلى حقيقة أن هذا إنما هو "اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكد بها".

وأقر ابن جني شيخه على ما أورده لهذا الاتفاق والتوارد، فسمى الباب الذي عقده لهذه الظاهرة اللغوية "بتلاقي اللغة"، وأضاف أمثلة أخرى من نحو قولهم في العلم: سلمان وسلمى، فهما أشبه بوزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلَى)،

ولكنه نبه إلى أن "فعلان الذي يقاوده فعلى إنما بابيه الصفة كغضبان وغضبي وسكران وسكرى". ونفى ابن جنى أن يكون سلمان من سلمى بمنزلة الصفات المذكورة، لأنهما ليستا "بصفتين ولا نكرتين.. غير أنهما كانا من لفظ واحد فتلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما، ولا إثارة لتقاودهما، ألا تراك لا تقول: هذا رجل سلمان، ولا امرأة سلمى، كما تقول: هذا سكران، وهذه سكرى، وهذا غضبان، وهذه غضبي" (٤٤).

مصطلح السلب:

وجعل له ابن جنى باباً في خصائصه، واعترف في تقديمه أن شيخه أبا علي الفارسي قد نبه عليه. ثم ذكر أن الأصل في الأفعال والأسماء المشتقة من الأفعال إثبات معناها لا سلبها، فلفظ قام إنما هو لإثبات القيام. فإذا "أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي، فقلت: ما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل، ولا تفعل، ونحو ذلك".

وأضاف ابن جنى أن العرب "قد استعملوا ألفاظاً من كلامهم من الأفعال ومن الأسماء الضامنة لمعانيها، في سلب تلك المعاني لا إثباتها" ومثل على ذلك بتصريف (ع ج م) التي تأتي في اللغة "للإبهام وضدّ البيان" نحو: العجم الذين لا يفصحون، وعجم الزبيب لاستتاره" .. وغير ذلك، ولكن هذه الأصول إذا أضيف إليها زيادة بحرف أو أكثر فقد يتحول المعنى من الإثبات إلى النفي، فمادة (ع ج م) إذا زيد عليها الألف/ الهمزة في أولها آل معناها إلى ضده، فصار المعنى: إزالة الإبهام.

ولا تقتصر الزيادة على الهمزة فحسب، بل قد نضعف عين الكلمة نحو مادة (م ر ض)، فإذا قلت: "مرضت الرجل أي داويته من مرضه حتى أزلته

عنه أو لتزيله عنه" فإنك تثبت عكس المعنى الأصلي للمادة وهي الدلالة على المرض^(٤٥).

مصطلح الإتياع:

عرف اللغويون العرب القدامى الإتياع في الألفاظ وفي الحركات، وانصب اهتمام النحاة من لندن سيبويه ومن جاؤوا بعده بدراسة الإتياع المسمى إتياع الحركات. ولعل أول من ألف في الإتياع في الألفاظ أحمد بن فارس في كتابه الموسوم (الإتياع والمزاوجة)، وقد عرف الإتياع بقوله: "هو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها إشباعاً وتأكيداً". وجعل ابن فارس الإتياع - وقرن به المزاوجة - على وجهين:

أحدهما: أن تكون كلمتان متواليتان على روي واحد.

والثاني: أن يختلف الرويان.

هذا من حيث الشكل، وأما من حيث المعنى فهو ضربان: أحدهما: أن تكون الكلمة الثانية ذات معنى، والثاني: أن تكون الثانية غير واضحة المعنى ولا بينة الاشتقاق، إلا أنها كالإتياع لما قبلها^(٤٦).

ومن الأمثلة على هذا الإتياع ما روي عن الكسائي أنه فسر ما نقله أبو عبيد في غريب الحديث "في قوله صلى الله عليه وسلم في الشبرم: إنه حار يار، والشبرم هو ضرب من الشيح، قال الكسائي في تفسيره: "حار من الحرارة، ويار: إتياع".

ويذكر السيوطي أن هذا إنما "سمي إتياعاً، لأن الكلمة الثانية إنما هي تابعة للأولى على وجه التوكيد لها، وليس يتكلم بالثانية منفردة، فلهذا قيل: إتياع"^(٤٧).

وأما الإتياع الذي ذكره ابن جنى فهو ما تابع فيه ما قال النحاة منذ سيبويه: أي: إتياع الحركات. ويظهر من كلام ابن جنى مقارنة بما ورد في كتاب سيبويه أن كلامهما متقارب إلى حد كبير، غير أن سيبويه لم يضع للموضوع مصطلح (الإتياع)، فقد ذكر في باب سماه: "باب الحروف الستة إذا كان واحدٌ منها عيناً، وكانت الفاء قبلها مفتوحة، وكانت فعلاً"، ما يلي: فإن الفاء في وزن (فعليل) تكسر في لغة تميم، ويقصد سيبويه بالحروف الستة: الحروف الحلقية، ومثل لها بالألفاظ الآتية: لئيم، وشهيد، وسعيد، ونحيف، ورغيف، وبخيل، وبئيس".

وقسر سيبويه سبب كسر الفاء فيها: "لأنه ليس في الكلام فعيل، وكرامية أن يلتبس فعل بفعل فيخرج من هذه الحروف فعل، فلزمها الكسر ههنا، وكان أقرب الأشياء الفتح، فكسرت ما قبلها حيث لزمها الكسر، وكان ذلك أخف عليهم حيث كانت الكسرة تشبه الألف، فأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد" (٤٨).

وروى ابن جنى عن الأخفش (أبي الحسن ت ٢١٥هـ) ذكره مصطلح الإتياع في قوله تعليقاً على أن العرب كانت قديماً تقول: مررت بأخويك وأخواك جميعاً.. "ولغتهم عند أبي الحسن أضعف من (هذا جحر ضب خرب)، قال: لأنه كثر عنهم الإتياع: نحو: شدُّ وضُرُّ وبابه، فشبه هذا به" (٤٩).

وأما ابن جنى، فيبدو أنه أقر بما أورده عن شيوخه البصريين، ولكنه يضيف على ما قدموا فبين "أن علة الإتياع في (نقيذ) وإن عري أن تكون عينه حلقية قرب القاف من الخاء والغين"، ويقصد بذلك ابن جنى ما أورده سيبويه من أمثلة على وزن فعيل وجاءت العين حرفاً حلقياً نحو: النَّخِير والرَّغِيف. وذهب ابن جنى إلى جواز "أن تشبه القاف لقربها من حروف الحلق بها، كما شبه من

أخفى النون عند الخاء والغين إياهما بحروف الفم، فالنقيد في الإتياع كالمنخل والمنغل فيمن أخفى النون^(٥٠).

مصطلح الجوار:

وهو مصطلح يعرف عند الدارسين بمصطلح (الحمل على الجوار)، وقد ذكره سيبويه في (باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله)، فقال: "وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا "هذا جحر ضب خرب" ونحوه^(٥١).

وجاء ابن جنى فسمى الباب (باب في الجوار) وقد جعله أقساماً، وهو على ضربين: أحدهما تجاور الألفاظ، والآخر تجاور الأحوال، فأما تجاور الألفاظ فهو قسمان: أحدهما في المتصل، والآخر في المنفصل.

أ- تجاور المتصل: وذلك نحو: تجاور العين واللام بحملها على حكمها، فقد قالوا في صوم: صيم.

ويقر ابن جنى أن سيبويه قد ذكر هذا القسم ولكنه لم يذكر المصطلح في باب (هذا باب تقلب الواو فيه ياءً لا لياء قبلها ساكنة، ولا لسكونها وبعدها ياء)^(٥٢).

وذكر ابن جنى من الأمثلة لجوار الحركات في المتصل قولهم: "هذا بكر، ومررت ببكر".

ب- تجاور الألفاظ في المنفصل، نحو المثال المشهور: "هذا جحر ضبّ خرب"^(٥٣).

وأما تجاور الأحوال فهو يتعلق بأزمة الظروف، ومثل له ابن جنى بقوله: "أحسننت إليه إذ أطاعني.. ويرى أن المعنى أنك لم تحسن إليه في أول وقت الطاعة، فإن ما بعد الظرف (إذ) وهو الفعل (أطاع) زمنه يختلف عن زمن

الإحسان... ويذهب ابن جني إلى أن تجاور الأحوال "غريب" وذلك أن "من شرط الفعل إذا نصب ظرفاً أن يكون واقعاً فيه أو في بعضه كقولك: صمت يوماً، وسرت فرسخاً... فكل واحد من هذه الأفعال واقع في الظرف الذي نصبه لا محالة، ونحن نعلم أنه لم يحسن إليه إلا بعد أن أطاعه، ولكن لما كان الثاني مسبباً عن الأول وتالياً له، فاقتربت الحالان، وتجاور الزمانان، وصار الإحسان كأنه إنما هو والطاعة في زمان واحد، فعمل الإحسان في الزمان الذي يجاور وقته، كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسه"^(٥٤).

مصطلح التقريب:

لم يفرد ابن جني للتقريب باباً مستقلاً، ولم يعرفه مصطلحاً لظاهرة لغوية، ولكنه ذكره في أثناء تعريفه ظاهرة (الإدغام)، فقال: في تعريفه: "تقريب صوت من صوت". وهو ضربان: "أحدهما أن يلتقي المثان على الأحكام التي عليها الإدغام، فيدغم الأول في الآخر، والأول من الحرفين في ذلك على ضربين: ساكن ومتحرك، فالمدغم الساكن الأصل كطاء قطع، وكاف سكر، والمتحرك نحو: دال شد. والآخر: أن يلتقي المثان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فنقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه، نحو: (ود) في اللغة التميمية (وأصله وتد)، ونحو أمحى، وأماز، وأناقل. وهذا النوع الثاني الذي هو عنده المسمى (التقريب) هو الذي قال عنه: "المعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت"^(٥٥).

ونكر ابن جني أنواعاً أخرى من (التقريب)، ومن ذلك ما سماه الإدغام الأصغر، وهو عنده "تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك". ومن ضروبه:

أ- الإمالة التي "وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت، نحو كلمة: (عالم) التي "قربت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة، فأملت الألف إلى الياء"^(٥٦).

ب- وضرب آخر من (الإدغام الأصغر) الذي هو "تقريب من غير إدغام" في الألفاظ التي هي على وزن (افتعل) إذا كانت فاؤها صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً: "فتقلب تاؤه طاءً، وذلك نحو" اضطرب، واضطرب، واطرد واطظلم".

ج- وضرب آخر اجتمع فيه الإدغام مع التقريب، نحو لفظة (ست) التي أصلها (سدس)، فقد قربوا السين من الدال بأن قلبوها تاءً، فصارت (سدت) فهذا تقريب لغير إدغام، ثم إنهم فيما بعد أبدلوا الدال تاءً لتقريبها منها إرادة الإدغام، فقالوا: ست، وقد سمي ابن جني التغيير الأول تقريباً من غير إدغام. وأما التغيير الثاني فمقصود به الإدغام^(٥٧).

د- تقريب الحركة: ومنه تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق، نحو: شعير ويعير ورغيف، وهذا التقريب هو الذي ذكره في موضوع (الإتباع) ومنه أيضاً قراءة بعضهم في الفاتحة: الحمد لله، والحمد لله، بضم اللام من لفظ الجلالة في الأولى، وكسرها في الثانية^(٥٨).

هـ- تقريب الحرف من الحرف: وهو ما يسمى عند اللغويين (الإبدال)، كما في قولهم في مصدر: مزدري، وفي التصدير، التزدير.

و- تقريب الحرف من الحرف من الإشمام، وهو من الإبدال إلا أنه ليس إبدالاً تاماً، نحو قول العرب في المثل: "لم يحرم من فزد له"، وأصله، فصد له، فقد أسكنت الصاد "قلما سكنت الصاد فضعفت به وجاورت الصاد - وهي مهموسة- الدال - وهي مجهورة - قربت منها بأن أثمرت شيئاً من لفظ الزاي المقاربة للدال بالجهر".

وذكر ابن جنى أن لهذه الظاهرة نظائر في اللغة، فقالوا: ضُرِبَ والأصل فيه: ضُرِبَ^(٥٩).

ز- ومن أنواع التقريب التي ذكرها ابن جنى ما سماه (إضعاف الحركة)، ويعني بذلك أنه إذا ضعفت الحركة قربت "بذلك من السكون، نحو: "حيي، وأحيي، وأعيي، فهو، وإن كان مخفياً، بوزنه محرراً".

ح- التقريب على سبيل الروم:

والروم على جهة التقريب - أي تقريب الحركة - "هي كالأهابة بالساكن نحو الحركة، وهو لذلك ضرب من المضارعة، وأخفى منها الإشمام. لأنه للعين لا للأذن"^(٦٠).

ومن المعلوم عند علماء القراءات أن الروم هو اختلاس الحركة أي عدم نطقها كاملة واضحة وهو للأذن، وأما الإشمام فهو للعين في الضم خاصة: تضم الشفتين كأنك تنطق ضمة ولكن من دون إحداث صوت الضمة.

وقد نبه ابن جنى إلى مواضع التقريب الذي يجري مجرى الإدغام: "مما قرب فيه الصوت من الصوت"، ولكنه ليس إدغاماً تاماً، واستخدم له مصطلح (التقريب).

وتجدر الإشارة إلى أن ابن جنى قد ذكر مصطلحي الإشمام والروم في باب (الساكن والمتحرك) الذي أورد فيه بعض المصطلحات الصوتية، ولكنه لم يعرف هذه المصطلحات تعريفاً شافياً، بل كان يذكرها ويبين ما يحدث فيها من تقريب في الأصوات - أصوات الحروف أو الحركات - كما في قوله في بيان الفرق بين الإشمام والروم: "فأما الإشمام فإنه للعين دون الأذن، لكن روم الحركة يكاد الحرف يكون به متحركاً، ألا تراك تفصل به بين المذكر والمؤنث في قولك في الوقف أنت وأنت، فلولا أن هناك صوتاً لما وجدت فصلاً"^(٦١).

ابتداع المصطلح اللغوي ودلالته لدى ابن جني:

لقد بلغ من عناية ابن جني بالمصطلح أنه بدأ أبواب كتابه الخصائص بعد التقديم - بباب (القول على الفصل بين الكلام والقول)، بأن جعل الكلام والقول مصطلحين قد يخط الناس بينهما. وقد أفصح في بداية هذا الباب عن منهجه في تناول المصطلحين بقوله: "ولنتقدم أمام القول على فرق بينهما، طرفاً من ذكر أحوال تصاريفهما، واشتقاقهما، مع تغلب حروفهما، فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق، ويعلوه إلى ما فوقه". ووصف ابن جني منهجه الذي أدرك أنه جديد على قارئه، فيخاطبه قائلاً: "وستراه فتجده طريقاً غريباً، ومسلكاً من هذه اللغة الشريفة عجبياً"^(٦٢).

مصطلحات من أصول لغوية:

مصطلحا القول والكلام:

طبق ابن جني منهجه الذي أشار إليه في معالجة مصطلح (القول) على طريقة ما سماه فيما بعد بالاشتقاق الأكبر، أي استخراج معنى مشترك أصلي لجميع تقليبات المادة اللغوية، فإن (ق و ل) وجهات تراكيبيها الست وهي: ق و ل، وق ل، و ل ق، ل ق و، ل و ق، مستعملة في اللغة ومعناها جميعاً "أين وجدت، وكيف وقعت، من تقدم بعض حروفها على بعض، وتأخره عنه، إنما هو للخفوف والحركة".

ثم أخذ ابن جني يفصل في تعريف كل تغليب على حدة. ثم اتبع ذلك بمعالجة الأصل (ك ل م)، ويرى أنها حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوة والشدة. والمستعمل منها أصول خمسة، وهي: ك ل م، ك م ل، ل ك م، م ك ل، م ل ك"^(٦٣).

وبعد معالجة تقليبات المادتين خلص ابن جني إلى دلالة المصطلحين الكلام والقول، "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجمل".

"وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها.. والناقص ما كان بضد ذلك.. فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً. هذا أصله..".

ولم يكتف ابن جني بذلك، بل أتبع كلامه بتوضيح مجالات استخدام كل من القول والكلام مصطلحين والفرق في استعمالتهما ونجترئ من كلامه الدلالات الآتية:

١- "يوضع القول على الاعتقادات والآراء وذلك نحو قولك: فلان يقول بقول أبي حنيفة، ويذهب إلى قول مالك، ونحو ذلك، أي يعتقد ما كانا يريانه، ويقولان به، لا أنه يحكي لفظهما عينه، من غير تغيير لشيء من حروفه".

٢- "ومن أدل الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا: القرآن كلام الله، ولا يقال: القرآن قول الله"، وبين ابن جني السبب في استخدام المصطلح الأصلح للقرآن وهو "كلام الله" أن الكلام "لا يكون إلا أصواتاً تامة مفيدة"، وأن القول "قد يكون أصواتاً غير مفيدة، وآراء معتقدة"^(١٤).

٣- وخلص ابن جني من بيان الفصل بين مصطلحي الكلام والقول إلى "أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل الصناعة الجمل، على اختلاف تراكيبها". و "أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفاً، وأنه قد يقع

على الجزء الواحد، وعلى الجملة، وعلى ما هو اعتقاد ورأي، لا لفظ وجرس" (٦٥).

ويقول السامرائي في التعليق على تناول ابن جني لمصطلح الكلام:

"وتعريفه للكلام موافق للنحاة المتأخرين عنه في تعريفهم له. جاء في (أسرار العربية): "أما الكلام فلا ينطلق إلا على المفيد خاصة" ويخلص السامرائي إلى ما يأتي: "فليس من خلاف في المدلول النحوي لهذا الاصطلاح".

وأما مصطلح القول: فيذكر السامرائي أن النحويين قد اعتمدوا تعريف ابن جني: "أما القول فهو من معنى الإسراع والخفة، ولذلك قيل لكل ما مذل به اللسان وأسرع إليه تاماً أو ناقصاً قول" (٦٦).

مصطلح (لغة)

ذهب ابن جني في تعريفه لمصطلح لغة إلى أن أصله عربي من لغا بمعنى تكلم. وقد عرف المصطلح بقوله: "أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" (٦٧)، وقد اشتمل التعريف على أربعة أمور.

١- أن اللغة أصوات.

٢- أنها تعبير.

٣- أنها تصدر عن (قوم) - أي الناس -.

٤- وأنها تعبير عن حاجات الناس (أغراضهم)، وهذا يعبر عن اجتماعية اللغة (٦٨).

ثم ذكر ابن جني تصريف (لغة) فإن وزنها (فعللة) من لغوت أي تكلمت، وأصلها (لغوة)، وتصريفها كتصريف كرة، وقلة وثبة (كلها لاماتها واوات)،

ولكنها صيغت من مقلوب الأصل، ومثل على ذلك بثبة التي هي من مقلوب ثاب يثوب.

وعلى الرغم من اعتراف ابن جنى أن لغى يلغى بمعنى هذى، وكذا اللغو، كما في قوله تعالى: "وإذا مروا باللغو مروا كراماً": (الفرقان ٧٢)، ونص على أن اللغو هنا: الباطل، فإن ابن جنى احتج بالحديث الشريف: "من قال في الجمعة: صه فقد لغا، وذكر أن معناه "تكلم". وينقض محقق الخصائص هذا الذي ذهب إليه ابن جنى لأن شراح الحديث فسروا "اللغو بالكلام بما لا ينبغي"، وأن نص الحديث في البخاري في أبواب الجمعة: "إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت والإمام يخطب فقد لغوت"^(٦٩).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلح لغة قد عرف على الأرجح بعد اتصال العرب بالحضارة اليونانية، فإن اليونانيين يطلقون على اللغة لفظ Logos = لوغوس وهي تعني الكلمة أو اللغة^(٧٠).

أما العرب فالمعلوم أنهم استخدموا لفظ "لسان" للدلالة على اللغة، وبذلك جاء النص القرآني، ونص الأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال الصحابة، كما في قوله تعالى: "بلسان عربي مبين" (الشعراء ١٩٥)، وقول الرسول (ص): "فإنما أنزل القرآن عليّ بلسان عربي مبين"^(٧١).

على أن مصطلح (لغة) شاع وذاع - فيما بعد-، وطغى استعمال اللفظ على مصطلح "لسان/ اللسان" لدى كل الدارسين، بعد القرن الثاني للهجرة، حتى صار مصطلح (لغة) لا يعني اختلاف الألسن بين الشعوب والأمم، بل استخدمه اللغويون العرب للدلالة على اختلاف اللهجات العربية. وها هو ذا ابن جنى يضع عنواناً في خصائصه لاختلاف لهجات العرب، هو: "باب اختلاف اللغات وكلها حجة"^(٧٢).

مصطلح النحو:

وعرف ابن جنى (النحو) بقوله: "هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك".

وحدد الغاية العملية من النحو، وهي: "يلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم. وإن شذَّ بعضهم عنها رد به إليها".

وأما لفظ المصطلح (النحو) فهو "مصدر شائع، أي نحوت نحواً، كقولك: قصدت قصداً، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم". وبهذا دلت ابن جنى على اختصاص النحو بعلم قواعد العربية. ثم أضاف أن لفظ "نحواً" قد استعملته العرب ظرفاً، وأصله المصدر، وكذا الأمر بالنسبة للمصادر التي استعملت مصطلحات للعلوم، نحو مصطلح (الفقه) الذي هو "في الأصل مصدر فقهاء الشيء أي عرفته، ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم" (٧٣).

ويرى بعض الدارسين المحدثين أن تعريف ابن جنى "بهذا المعنى شامل علم لا يشمل النحو الاصطلاحي عند المتأخرين، بل هو أوسع منه بكثير" (٧٤).

مصطلح الإعراب:

ولابن جنى في الإعراب تعريف دقيق يدل على الغاية العملية من الإعراب، وهو قوله: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ" وأتبع ذلك بمثالين هما في قوله مخاطباً قارئه: "ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيداً أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول".

ويلاحظ أن ابن جنى لم يشر إلى ما ذكره اللغويون من أن الإعراب هو التغيير في أواخر الكلمات، وإن كان ذلك متضمناً في تعقيبه على كلامه السابق: "ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه" (٧٥).

ويبدو أن ابن جنى أراد أن يدل على أهمية الحركات الإعرابية في إيصال المعنى إلى ذهن السامع/ القارئ. ويرى أحد الدارسين المحدثين أن حد الإعراب لدى ابن جنى "غير جامع ولا مانع" وأن "أب الفتح لم يقصد إلى حده النحوي بصورة دقيقة، وإنما قصد إلى إعطاء معناه العام، وعقد الصلة بين النسب اللغوي لهذه الكلمة وما أطلقت عليه في النحو" (٧٦).

واستطرد ابن جنى في بيان أهمية الإعراب أكثر مما فعل في تناول مصطلحي اللغة والنحو فأشار إلى أن لفظ الإعراب "مصدر أعربت الشيء إذا أوضحت عنه، وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له وموضح عنه".

وكذلك جعل ابن جنى تسمية (العرب) أصلاً لمصطلح (الإعراب) في قوله: "وأصل هذا كله قولهم "العرب" لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان".

واستقرى ابن جنى أيضاً المعنى نفسه في تسمية يوم الجمعة بالعروبة: "ومنه عندي عروبة والعروبة الجمعة، وذلك أن يوم الجمعة أظهر أمراً من بقية أيام الأسبوع لما فيه من التأهب لها، والتوجه إليها، وقوة الإشعار بها". وكأني به يعني "صلاة الجمعة".

ولم يغفل ابن جنى الإشارة إلى دلالة مصطلح الإعراب على تغيير حركات أواخر الكلمات في الجمل واختلافها وتنوعها، فذهب إلى أن من معاني الإعراب التغيير والاستحالة من حال إلى حال، إذ يقول: "ولما كانت معاني المُسمَّيين مختلفة، كان الإعراب الدال عليها مختلفاً أيضاً، وكأنه من قولهم:

عربت معدته، أي فسدت، كأنها استحالت من حال إلى حال، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة".

ونلاحظ في تناول ابن جني لمصطلح الإعراب مهارته ودقته في الاستقراء واستخدام الأدلة العقلية، والاحتجاج بالنصوص للتدليل على صحة ما يذهب إليه من استخراج معاني المصطلح.

مصطلح البناء:

يبدأ ابن جني بتعريف المصطلح: "وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل".

ويلاحظ أن هذا التعريف متسق مع ما نقل عن أعلام البصريين كسيبويه، وما نقله عن شيوخه كأبي علي الفارسي الذي سبق أن ذكرنا تعريفه للإعراب بأنه "تغير أواخر الكلم واختلافها باختلاف العوامل، والبناء خلاف ذلك" (٧٧).

وها هنا يعكس ابن جني تعريف الإعراب بما يلائم تعريف البناء. ثم يبين ابن جني أن الكلمة / المصطلح مستعار من لفظ البناء الحقيقي، فيقول: "وكانهم إنما سموه بناءً لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير الإعراب سمي بناءً، من حيث كان البناء لازماً موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك الآلات المنقولة المبتدلة كالخيمة والمظلة.." (٧٨).

الحقيقة والمجاز:

وهما مصطلحان عرفا لدى البلاغيين، لكن ابن جنى عقد لهما بابين في الخصائص (باب في فرق بين الحقيقة والمجاز) و (باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة).

عرف ابن جنى الحقيقة بقوله: "ما أقر استعماله على أصل وضعه في اللغة". وأما المجاز الذي هو العدول في الاستعمال عن هذه الأصول إلى معان جديدة، فإن ابن جنى أرفد تعريفه للحقيقة بقوله في تعريف المجاز: "ما كان بضد ذلك" (٧٩).

وتجدر الإشارة إلى أن أحمد بن فارس الرازي عرف الحقيقة بأنها: "الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل ولا تقديم ولا تأخير.. وهذا أكثر الكلام" (٨٠).

وعلى الرغم من أن ابن جنى لم يضع تعريفاً شافياً لكل من الحقيقة والمجاز، إلا أنه تطرق إلى الناحية العملية بذكر الفوائد التي تجنيها اللغة من الاستخدام المجازي، وقد حددها في ثلاث: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، التي لا بد من اجتماعها في كل استخدام مجازي. وطبق ابن جنى هذه الفوائد الثلاث على وصف النبي صلى الله عليه وسلم جواداً بأنه "هو بحر": "فالمعاني الثلاثة موجودة فيه، أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي: فرس وطرف وجواد ونحوها: البحر". وأما التشبيه "فلأن جريه يجري في الكثرة مجرى مائه". وأما التوكيد "فلأنه شبه العرض بالجواهر، وهو أثبت في النفوس منه، والشبه في العرض منتقى عنه..." (٨١).

مصطلح التجنيس:

والتجنيس عند اللغويين "أن يتقارب اللفظان، ويختلف أو يتقارب المعنيان"^(٨٢). وأما البلاغيون فقد جعلوا التجنيس أنواعاً من أهمها:

أ- التجنيس/ أو الجناس التام، وهو أن تكون الكلمتان متوافقتين في حروفهما وحركاتهما.

ب- والتجنيس/ الجناس الناقص، وهو أن يختلفا في الهيئة دون الصورة، كقولك البرد يمنع البرد.

ج- والتجنيس المذيل، وهو أن يختلفا بزيادة حرف كقولك: مالي كمالي، وجدي جهدي^(٨٣).

وقد ذكر ابن جني المصطلح في (باب في تداخل الأصول الثلاثة والرابعة والخامسة)، وصنف الألفاظ من حيث تداخل أصول أبنيتها قسمين:

أحدهما: قسم تتقارب فيه أصول الثلاثي والرباعي والمعنى واحد، ومثل على ذلك بلفظين هما: رخو، ورخود، فهما "شديداً التداخل لفظاً وكذلك هما معنىً إلا أن تركيب رخو من (ر خ و)، وتركيب رخود من (ر خ د) والواو زائدة". وأما من حيث المعنى، فيقول في تقاربهما: "أفلا ترى إلى ازدحام اللفظين مع تماس المعنيين، وذلك أن الرخو الضعيف، والرخود المتثني، والتثني عائد إلى معنى الضعف".

والقسم الآخر: ما يتقارب فيه اللفظان والمعنى مختلف، ومثل عليه بقول القطامي الشاعر:

مستحقين فؤاداً ما له فاد

ويذهب ابن جنى إلى أن الشاعر يرى "أو يرى أنه قد جنس وليس في الحقيقة تجنيساً"، وفسر ذلك بأن (فؤاداً) من (ف أ د)، وأما (فاد) فهو من (ف د ي)، "ولكنهما لما تقاربا دنوا من التجنيس" (٨٤).

ونلاحظ من خلال الأمثلة التي ساقها ابن جنى أن غاية التجنيس غاية جمالية، - على ما يعرف في البلاغة-، وأن ما ذكره في الباب لا يعدو أن يكون تداخلاً بين أصول الألفاظ على اختلاف أبنيتها.

مصطلح الممطول:

ونكر ابن جنى هذا المصطلح في (باب في اقتضاء الموضع لك لفظاً هو معك إلا أنه ليس بصاحبك)، ومثل عليه بقوله: "لا خيراً من زيد فيها". وفسر محقق الخصائص هذا المصطلح بقوله: "هو ما يعرف بالشبيه بالمضاف عند المتأخرين" (٨٥).

ومن الجدير بالذكر أن الشبيه بالمضاف "هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، معمولاً له، نحو: يا ضاحكاً وجهه، و"يا سامعاً دعاء المظلوم" (٨٦).

مصطلح حرف اللين المجهول:

وجعل له ابن جنى باباً في الخصائص وعرفه بأنه "مدة الإنكار".

ويستخدم في اللغة في سؤال من أخبر بخبر، فأراد أن يستوثق منه، نحو: إذا قال له قائل: رأيت بكراً، فيسأله "أبكرنيه، وكذا إذا قال: جاعني محمد، فالسؤال هو: أمحمدنيه، فإذا كان القول: مررت على قاسم، سأله: أقاسمنيه.

وقد يكون سؤال السائل إنكاراً أو استفهاماً، والغالب أن يكون إنكاراً تحقيقاً لتسمية ابن جنى الياء (المدة) بمدة الإنكار.

وبين ابن جني عناصر الجملة التي يستخدم حرف اللين المجهول (أي
مدة الإنكار، وهي:

أ- همزة الاستفهام / الإنكار، ب- الاسم منوناً، ج- مدة الإنكار (الياء)، د-
الهاء.

وكذلك ذكر ابن جني أن نون التتوين تكسر لالتقاء ساكنين في قوله:
"ذلك أنك ألحقت مدة الإنكار، وهي لا محالة ساكنة، فوافقت التتوين ساكناً،
فكسر لالتقاء ساكنين، فوجب أن تكون المدة ياءً لتتبع الكسرة".

ثم فسر ورود الياء لا غيرها من حروف المد، إذ "لا بد أن توجد في
اللفظ بعد كسرة التتوين ياء، لأنها إن كانت في الأصل ياء فقد كفيها النظر في
أمرها، وإن كانت ألفاً أو واواً فالكسرة قبلها تقلبها إلى الياء البتة".

وتساءل ابن جني عن ورود غير الياء من حروف المد، وهل اقتصر في
الإنكار على الياء فحسب؟

فأجاب بأنه "لم تظهر في شيء من الإنكار على صورة مخصوصة
فيقطع بها عليها دون أختيها، وإنما تأتي تابعة لما قبلها، ألا تراك تقول في: قام
عمر: عمروه، وفي رأيت أحمد: أحمده، وفي مررت بالرجل: أرجليه".

ويلاحظ أن الياء استخدمت في الأمثلة الأولى بعد تتوين، وفي الأمثلة
الثانية في حالة الجر فحسب، بينما وردت الواو والألف في حالتها الرفع
والنصب، ذلك حين يكون الاسم غير منون، مثل الممنوع من الصرف كعمر
وأحمد^(٨٧).

ولحظ ابن جني الشبه بين مدة الإنكار ومدة الندبة، ولئلا يقع الخلط
بينهما نبه على اختلافهما، ذلك أن مدة الندبة كما في: وازيداه: ليست مدة

مجهولة مدبرة بما قبلها، ألا تراها تفتح ما قبلها أبداً، ما لم تحدث هناك لبساً" فإن العرب تقول في الندبة، نحو: وازيداه، ولم يقولوا وازيدوه، رغم أن الواو مضمومة في وازيد.

ثم أضاف ابن جني مبيناً أحوال الألفين من موضعين: أحدهما أن مد الإنكار مضاه للندبة، والثاني أن الغرض من الموضعين جميعاً إنما هو مطلق الصوت^(٨٨).

خلع الأدلة:

وهو أحد أبواب الخصائص ضمنه ابن جني بعض نظراته اللغوية، وأراد بالأدلة "أعلام المعاني في العربية"، فإن الهمزة "دليل الاستفهام، و (إن) دليل الشرط" وأما المعاني فيراد بها "المعاني التي تحدث في الكلام من خبر واستخبار ونحو ذلك". أي أن ابن جني قصد إلى معاني الحروف، الأدوات لا معاني الأجناس.

ويرى محقق الخصائص أن ما أراده ابن جني من تسميته (خلع الأدلة) هو "تجريد الحروف والأدوات من المعاني المعروفة والمتبادرة فيها، وإرادة معانٍ آخر لها، أو تجريدها من بعض معانيها"^(٨٩).

ومن الأمثلة المشهورة في اللغة خلع/ أو تجريد (ال) عن التعريف في لفظ الجلالة.

ونقل ابن جني ما روي عن يونس بن حبيب أن العرب تقول: ضرب مَنْ مَنْ أَي: إنساناً إنساناً، أو رجلٌ رجلاً، ثم اتبع المثال بقوله "أفلا تراه كيف جرد (مَنْ) من الاستفهام، ولذلك أعربها"^(٩٠).

فك الصيغ:

أشار ابن جنّي في (باب في فك الصيغ) إلى عدم تنبه اللغويين له على الرغم من أنه "موضع من العربية لطيف، ومغفول عنه، وغير مأبوه له" (٩١)، فقد لاحظ أن بعض صيغ الكلام يجري عليها تغيير في حالة تغير تصريفها، إذ يحذف منها حرف أو أكثر "إما ضرورة أو إثارة"، وسواء أكان المحذوف من الحروف الأصول أم كان من الزوائد، ذلك أن الأصل في التغيير أن يجري على "مثلهم" - أي العرب، فإذا تم تغيير نافر وخالف صيغ كلمهم فإن تغييراً آخر لا بد أن يحدث ليعيد الكلمة إلى مثلهم. وهذا هو الذي أراده ابن جنّي بتسميته "فك الصيغ". ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تصغير أو تكسير (منطلق)، إذا لا تستقيم إلا بفك صيغتها، ويرى ابن جنّي أنه لا بد من حذف نونه، فتصبح مطلق، ومثاله: مفعّل، وهذا وزن ليس مستعملاً في كلام العرب، ومن ثم لا بد من نقله إلى أمثلتهم فيصير "مطلق" وتصغيره: مطيلق، وتكسيره: مطالق.

ويلاحظ أن ما جرى على الألفاظ التي مثل بها ابن جنّي في موضوع

(فك الصيغ) أمران:

أ- حذف الزائد/ الزوائد و ب- موافقة بعض أمثلة العرب وصيغها أيًا كانت الصيغة.

ولذلك نراه يقرر ما يأتي: "لا عليك على أي صورة بقي بعد حذف زائده" (٩٢).

تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني:

وهذا باب في الخصائص ذكر فيه ابن جنّي بعض نظراته اللغوية التي استحسنها الدارسون/ اللغويون بعده قديماً وحديثاً، فرددوا ما قاله، وعدّوه رائداً

فيما أورده. وقد ذكر ابن جني في هذا الباب ملحوظات لغوية استتبها مما ورد في اللغة من ألفاظ تتقارب ألفاظها ومعانيها، ويمكن إجمال ما ذكره فيما يأتي:

١- اقتراب الأصلين الثلاثين نحو: رخو ورخود، وأصلهما "رخو، و رخد، وهناك اتفاق في المعنى.

٢- اقتراب أصلين أحدهما ثلاثي والآخر رباعي، نحو: دمت، ودمثر. وقد ذكر ذلك في موضوع (التجنيس) (٩٣).

٣- التقديم والتأخير، وهذا الذي أطلق عليه ابن جني مصطلح (الاشتقاق الأكبر) (٩٤).

٤- تقارب الحروف لتقارب المعاني، وهذا هو الأقرب لعنوان الباب، ومثل له ابن جني بقوله تعالى: "ألم تر أننا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا" (مريم ٨٣). وجعل ابن جني أز وهز بمعنى واحد، إلا أنه جعل الأز أقوى في المعنى من الهز لقوة الهمزة (٩٥).

إمساس الألفاظ أشباه المعاني:

وهذا باب يعقب الباب السابق ذكر فيه ابن جني ملحوظات لغوية أخرى صوتية و صرفية، ويعترف في بداية الباب بأن الخليل بن أحمد هو الذي ابتدع بعض هذه النظرات اللغوية كما يتضح هذا في مثاله المشهور عن العرب: "كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومداً فقالوا: صرّ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعاً، فقالوا: صرصر".

ونقل ابن جني عن سيبويه أن المصادر التي جاءت على وزن (فعلان) تأتي للاضطراب والحركة نحو: النقران والغليان والغثيان (٩٦).

وأضاف ابن جنى - كعادته كلما ذكر شيئاً عن شيوخه السابقين - ملحوظات أو نظرات لغوية جديدة نجلها بما يأتي:

١- أن المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير، نحو: الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة.

٢- أن (الفعلى) في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة، نحو: البشكى والجمزى.

٣- أن تكرير العين في المثال دليل على تكرير الفعل، نحو: كسر، وقطع، وفتح، وغلق. وقد أطلق ابن جنى على هذه الأمثلة العبارة المشهورة: "قوة اللفظ لقوة المعنى" (٩٧).

مصطلح تدريج اللغة:

وفي الباب الخاص بهذا المصطلح يقول ابن جنى في تقديمه وتعريفه: "وذلك أن يشبه شيء شيئاً من موضع، فيمضي حكمه على حكم الأول، ثم يرقى منه إلى غيره". ومن الأمثلة التي ذكرها قولهم: "جالس الحسن أو ابن سيرين"، وفي تفسير المثال يقول: "ولو جالسهما جميعاً لكان مصيباً مطيعاً لا مخالفاً، وإن كانت (أو) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشئيين، وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفس (أو)، بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو)، وذلك لأنه قد عرف أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما لمجالسته في ذلك من الحظ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضاً، وكأنه قال: جالس هذا الضرب من الناس" (٩٨).

وتجدر الإشارة إلى أن سيوييه قد ذكر ما سماه ابن جنى هنا باب "تدريج اللغة" في (باب أو في غير الاستفهام)، ومثل للباب بقوله: "تقول: جالس عمراً أو

خالداً أو بشراً، كأنك قلت: جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه، ففي هذا دليل على أن كلهم أهل أن يجالس، كأنك قلت: جالس هذا الضرب من الناس".

ويلاحظ أن العبارة الأخيرة قد اقتبسها ابن جني في خصائصه رغم اختلاف المثال، وأضاف سيبويه مثلاً وهو قوله تعالى: "ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً" (آية ٢٤ سورة الإنسان)، وقدم للمثال بقوله: "ونظير ذلك قوله عز وجل (الآية)" ثم عقب عليها بقوله: "أي لا تطع أحداً من هؤلاء"^(٩٩).

وأما ابن جني، فقد ذكر الآية بعد مثاله الأنف الذكر وقدم لها بقوله: "وعلى ذلك جرى النهي في هذا الطرز من القول في قول الله سبحانه: "ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً" وكأنه - والله أعلم - قال: لا تطع هذا الضرب من الناس".

وزاد ابن جني في توضيح معنى "التدرّيج" بأن أضاف من الأمثلة ما استخدمت فيها (أو) في موضع الواو، كما في قول الشاعر أبي نؤيب الهذلي.

وكان سيان ألا يسرحوا نعماً أو يسرحوه بها، وأغبرت السوح

ويرى ابن جني أن "سواء وسيان لا يستعمل إلا بالواو"، وأن الأمثلة التي ذكرت يصلح فيها الواو، ولكن (أو) فيها قد جرت مجرى الواو، ولذلك حصل لها هذا (التدرّيج) في الاستعمال، فأجريت مجرى الواو"^(١٠٠).

وهناك ظواهر لغوية أخرى تحت عنوان "تدرّيج اللغة" ذكرها ابن جني، ومنها: قلب الواو من صبيان وصبوة إلى ياء في قولهم: صبيان وصبية "لأنه من صبوت، لانكسار الصاد قبلها، وضعف الباء أن تعتدّ حاجزاً لسكونها"^(١٠١).

وهناك أمثلة كثيرة ذكرها ابن جني في هذا الباب، أغلبها مما جرى استعمال الياء في موضع الواو استحساناً واستخفافاً، ولذلك نرى ابن جني يصرح بأن "جماع هذا الباب غلبة الياء على الواو لخفتها.." ^(١٠٢).

تركيب اللغات:

وهذا عنوان باب في الخصائص، إذ هو ليس مصطلحاً لغوياً، وإنما عنى به ابن جنى أن العربي قد يجتمع في كلامه أكثر من لهجة، وأخذ ابن جنى على اللغويين الذين وصفهم بأنهم "ضعف نظرهم، وخفت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم، أن جمعوا أشياء على وجه الشنوذ عندهم، وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخرة من أصحابها"، ومثل لما عد شاذاً "ما جاء على فَعَلٍ يَفْعُلُ، نحو: نَعِمَ يَنْعُمُ".

وسمى ابن جنى مجيء هذا في كلام العرب بتركيب اللغات وتداخلها، وفسر هذه الظاهرة بأن يتلاقى "أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمه إلى لغته فتركبت هناك لغة ثالثة". ومن الأمثلة التي عالجها ابن جنى في هذا الباب مما اجتمعت فيه لغتان نحو: "قلبت الرجل وقلبيته، فمن قال: قلبيته فإنه يقول: أقلبيه، ومن قال: قلبيته قال: أقلاه" (١٠٣).

٢- مصطلحات أصول الفقه وعلم الكلام:

ذكر ابن جنى في مقدمة الخصائص أنه تأثر بمناهج أصول الفقه وعلم الكلام، وأن أحداً من النحويين لم يقم بهذا العمل الجليل قبله، فقال: "وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين (أي البصرة والكوفة) تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه" (١٠٤).

ويعترف ابن جنى صراحة في موضع آخر من الخصائص أن اللغويين قد احتنوا حذو الفقهاء في استخراج العلل والأقيسة، وذكر على وجه الخصوص

محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، المتوفى سنة ١٨٩هـ^(١٠٥)، الذي كانت كتبه نبراساً اهتدى بهديها أهل النحو، إذ يقول: "وكذلك كتب محمد بن الحسن - رحمه الله - ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاحظة والرفق"^(١٠٦).

ولو استعرضنا أبواب الخصائص لرأينا عدداً وافراً من الأبواب مستعاراً من أبواب الفقه ومصطلحاته، ويعدُّ ابن جنى من أوائل النحاة الذين استخدموا المصطلحات الفقهية في درس اللغوي، وقد وصف ابن جنى عملهم هذا بأنهم برعوا في موضوع العلة النحوية حتى فاقوا في عللهم علل المتفهمين رغم أنهم انتهجوا مناهجهم^(١٠٧). ويظهر أن ابن جنى يعرض بما ذهب إليه، مما توصل إليه هو نفسه من منزلة عالية في تعليل الظواهر اللغوية - نحوية وصرفية مما جعله مقدماً على كل اللغويين في زمنه - وحتى قبل زمنه-.

يضاف إلى هذا اعتراف من جاء بعده واحتذى حذوه كأبي البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ) بفضل ابن جنى وتقدمه في موضوع علم أصول النحو موضوعاً ومصطلحات.

مصطلح الدور:

وهو من مصطلحات الفقهاء والمتكلمين. ويبدو أن ابن جنى قد استخدم هذا المصطلح بمفهومين يتفق أحدهما مع مفهوم المتكلمين والصوفيين، إذ إن هذا المفهوم يعني "وجود حكم في كل طرف من الطرفين لعلة واحدة في كل منهما، أي أن الشيء يأخذ حكماً بعلة في الشيء الثاني، ثم يأتي الطرف الثاني فيأخذ حكماً بعلة موصوفة في الطرف الأول"^(١٠٨).

ويمثل ابن جنى في (باب دور الاعتلال) على هذا المفهوم للدور بما يعزوه إلى محمد بن يزيد الميرد (ت ٢٨٥هـ) من "وجوب إسكان اللام في

نحو: ضربت، وضربت إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير"، ثم ذهب كذلك إلى سكون اللام "سكون ما قبله"، ويذهب المبرد إلى أن تحريك ما قبل اللام وما بعدها إنما يجيء لسكون اللام. ويخلص ابن جني إلى تفسير هذا المثال إلى ما يأتي: "فتارة اعتل لهذا بهذا، ثم دار تارة أخرى فاعتل لهذا بهذا. وفي ظاهر ذلك اعتراف بأن كل واحد منهما ليست له حال مستحقة تخصه في نفسه، وإنما استقر على ما استقر عليه لأمر راجع إلى صاحبه". وعلى الرغم من هذا فقد وصف ابن جني ما ذهب إليه المبرد بأنه "شنيع الظاهر" (١٠٩).

ثم استخدم ابن جني مصطلح الدور بمفهوم يتفق مع مفهوم الفقهاء، وذلك في قوله في باب آخر هو (باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة). "هذا موضع كان أبو حنيفة - رحمه الله - يراه ويأخذ به، وذلك أن تؤدي الصنعة إلى حكم ما، مثله مما يقتضي التغيير، فإن أنت غيرت صرت أيضاً إلى مراجعة مثل ما منه هربت، فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة ولا تتكلف عناء ولا مشقة".

ومن أمثلة ابن جني على هذا المفهوم للدور "كأن تبني من (قويت) مثل (رسالة) فتقول على التذكير: قواء، وعلى التأنيث قواوة، وأما في جمعها "قيلزمك أن تقول حينئذ: قواو، فتجمع بين واوین مكنتفتي ألف التفسير، ولا حاجز بين الأخيرة وبين الطرف"، وأما وزن (قواوة) فهو (فعالة) من القوة، فإن الأصل فيها بالهمز: قواء، ثم يلزمك ثانياً أن تبدل من هذه الهمزة الواو" (١١٠).

باب في تخصيص العلل:

وهذا باب آخر استعاره ابن جني "في العربية من أصول الفقه"، ويذهب فيه إلى أن محصول ما يذهب إليه اللغويون "ومتصرف أفعالهم مبني على جواز تخصيص العلل".

ومعنى تخصيص العلل في الفقه "أن يختلف الحكم مع وجود العلة. ومن أمثلة هذا في الفقه أن يعلل الربا بالطعم" نحو: بيع الرطب بالتمر، والعنب بالزبيب، ففيها الطعم. ويرى الفقهاء أن "التعارض فيها مع جهل التماثل ليس بحرام في مقدار معين مبين في الفروع. فقد وجدت العلة وتختلف الحكم. ويختلف الفقهاء في هذا، فمنهم من يراه قدحاً في العلة، ويسميه نقضاً، ومنهم من لا يراه نقضاً، ويعود به على العلة بالتخصيص" (١١١).

ويربط ابن جنى بين علل اللغة - نحوها وصرفها - وعلل الفقه فيرى "أنها أو أكثرها إنما يجري مجرى التخفيف"، ويرى أنه "لو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً - وإن كان على غير قياس - ومستقلاً". ثم يخاطب قارئه وهو يضرب له الأمثلة - "ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان وميعاد لقدرت على ذلك فقلت: موزان، وموعاد"، وهذا ينطبق على جل الأمثلة التي ذكرها، وهي أمثلة تحوي ألفاظاً تتبادل فيها من حروف العلة الواو والياء. ويعترف ابن جنى أن بعض أمثلته تخالف القياس، وعلى الرغم من ذلك فإن القارئ يكون "مقتدراً على النطق بذلك، وإن نفى القياس تلك الحال" ولكن هذا الذي يجري في اللغة لا يجري في غيره خاصة علل المتكلمين "لأنها لا قدرة لها على غيرها، ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحركاً ساكناً في حال واحد فاسد، لا طريق إلى ظهوره، ولا إلى تصوره" ويخلص ابن جنى إلى إقرار حقيقة مؤداها كما يقول: "فقد ثبت تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين وإن تقدمت علل المتفهمين" (١١٢).

العلة الموجبة والعلة المجوزة:

ويعقد ابن جنى باباً للفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة، وقدم لهذا الباب بأن أكثر العلل مبناها على الإيجاب نحو: نصب الفضلة وما شابهها، ورفع كل من المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه.

وأما العلة المجوزة وهو "في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب" نحو "قلب واو وقتت همزة أقنت"، ويرى ابن جني أن علة ذلك أن الواو انضمت ضمماً لازماً، وأنت مع ذلك تجيز ظهورها واواً غير مبدلة، فتقول: وقتت" ويضيف ابن جني "أن الجواز معنى تعقله النفس، كما أن الوجوب كذلك، فكما أن هنا علة للوجوب فكذلك هنا علة للجواز" (١١٣).

ويلاحظ أن ابن جني يفرق بين العلة والسبب، ويسمي الأولى "العلة الموجبة" والثاني "العلة المجوزة".

مصطلح إدراج العلة واختصارها:

وهو باب قصير مختصر (في صفتين من الخصائص)، ومعنى إدراج العلة: "طيها وترك بسطها والإسراع في إيرادها بحذف بعض مقوماتها" (١١٤).

ومثل ابن جني على الإدراج ببيان أنه لو سأل سائل عن قولهم: "آسيت الرجل، فأنا أواسيه، وآخيته فأنا أوأخيه" ما أصله، وما علته في التغيير، فإن الجواب أن الأصل أواسيه وأوأخيه، وأما علته في التغيير: "اجتمعت الهمزتان فقلبت الثانية واواً لانضمام ما قبلها".

ويرى ابن جني أن في هذا إدراجاً وذاك من وجهين: أحدهما أنك لم تستوف ذكر الأصل، والآخر أنك لم تتقص شرح العلة". ثم يبدأ ابن جني باستيفاء أصل الكلمتين، واستقصاء علة تغيير الهمزة واواً، فيقول. "أصله أوأسوك لأنه أفاعلك من الأسوة، فقلبت الواو ياءً لوقوعها طرفاً بعد الكسرة، وكذلك أوأخيك أصله: أوأخوك لأنه من الأخوة، فانقلبت اللام لما ذكرنا، كما تنقلب في أعطى واستقصى".

وأما تقصي علة تغيير الهمزة بقلبها واواً فالقول فيه أنه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عيين، الأولى مضمومة والثانية مفتوحة، وهي حشو غير

طرف، فاستثقل ذلك، فقلبت الثانية على حركة ما قبلها - وهي الضمة -
واواً^(١١٥).

مصطلح الاستحسان:

الاستحسان مصطلح فقهي يستخدم في أصول الفقه، وهو أحد الأدلة
الفقهية عند الحنفية. والاستحسان في اللغة "هو عد الشيء واعتقاده حسناً"^(١١٦).
وفي الاصطلاح: "العدول بالمسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر لوجه أقوى
يقتضي هذا العدول"، ويرى الخوارزمي أنه "قياس لكنه خفي غير جلي"^(١١٧).

وفي تعريفات الجرجاني أن الاستحسان "اسم لدليل من الأدلة الأربعة
يعارض القياس الجلي، ويعمل به إذا كان أقوى منه"، ويخلص الجرجاني إلى أن
الاستحسان هو "ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس"^(١١٨).

لم يعرف ابن جني الاستحسان في اللغة تعريفاً صريحاً ومباشراً، بل بدأ
باب الاستحسان بأن ذكر "أن علته ضعيفة غير مستحكمة"، غير أنه بين الفائدة
العملية منه وهو "أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف"^(١١٩).

واستثمر ابن جني مصطلح الاستحسان لتعليل ظواهر لغوية يتعلق
أكثرها بقضيتي الإعلال والإبدال، وذلك عن طريق تطبيق فكرتين تتعلقان
بأصول اللغة - مثلما تتعلقان بأصول الفقه - أولاهما: ذكر العلة، وإثبات أنها
أمر لم يغفل عنه النحويون، وإن لم يكن أكثرهم قد أحاط بكل أبعادها ومراميتها.

والثانية هي القياس الذي برع فيه ابن جني وشيخه الفارسي اللذان تأثرا
بمناهج المدرسة البصرية في اللغة.

والاستحسان أنواع منها:

١- ترك الأخر إلى الأثقل، نحو: ألفاظ منها الفتوى والتقوى والشورى، ذلك أن هذه الألفاظ بوزن "فعلى" ويأتي هذا الوزن في العربية في الأسماء والصفات. وأصل صيغة هذا الوزن أن يكون بالياء لا بالواو، ولكن العرب قلبوا الياء واواً "من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة".

٢- ومن الاستحسان إلحاق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع كقول الراجز.

أريت إن جئت به أملودا رجلاً ويلبس البرودا

أقائلن أحضروا الشهودا

والشاهد فيه (أقائلن)، إذ ألحقت نون التوكيد اسم الفاعل "لا عن قوة علة ولا استمرار عادة"، فهو إذن من الاستحسان.

٣- قلب الواو ياءً إذا وقع ساكن بين الكسرة والواو، نحو صبيبة وقنية، والأصل فيهما: صبوت، وقتوت^(١٢٠).

مصطلح ترافع الأحكام:

وهو عنوان باب وصف به اختلاف تصريف بعض الألفاظ، ونقل ابن جني أمثلة من كتاب سيبويه، ومنها قوله: "مذهب العرب في تكسير ما كان من (فعل) على أفعال، نحو: علم وأعلام، وقدم وأقدام". ثم نقل عنه أن ما "كان على (فعل) كسروه على (أفعل)، نحو: أكمة وأكم...". ويعقب ابن جني على كلام سيبويه بقوله: "إلى هنا انتهى كلامه إلا أنه أرسله ولم يعمله"^(١٢١).

ويظهر أن ابن جني رأى أن يقدم تعليلاً لما نقله عن سيبويه، فقال:
"والقول فيه عندي أن حركة العين قد عاقبت في بعض المواضع تاء التأنيث،
وذلك في الأذواء، نحو قولهم: رمث رمثاً، وحبط حبطاً، وحجج حججاً، فإذا ألحقوا
التاء أسكنوا العين فقالوا: حقل حقلة، ومغل مغلة، فقد ترى إلى معاقبة حركة
العين تاء التأنيث".

وهذا التعاقب الذي أشار إليه ابن جني بين التاء وحركة العين جعلهما
تجريان "لذلك مجرى الضدين المتعاقبين، فلما اجتمعا في (فعل) ترفعا في
أحكامهما".

ويقصد بذلك ابن جني ما قاله في تعليقه على الأمثلة السابقة: "أسقطت
التاء حكم الحركة، وأسقطت الحركة حكم التاء، فال الأمر بالمثل إلى أن صار
كأنه (فعل)، و(فعل) باب تكسيره (أفعل)".

والغريب فيما قدمه ابن جني لهذا الباب في زعمه أن "هذا موضع من
العربية لطيف، لم أر لأحد من أصحابنا فيه رسماً، ولا نقلوا إلينا فيه ذكراً"، ثم
ختم الباب بقوله: "وهذا حديث من هذه الصناعة غريب المأخذ، لطيف
المضطرب، فتأمله فإنه مجد عليك، مقولنظرك" (١٢٢).

وعلى الرغم من هذا الزعم فإنه مثل للباب بما ذكره سيبويه الذي سمي
الباب بـ: "باب ما كان على حرفين وليس فيه علامة التأنيث" (١٢٣)، ولكنه لم يقم
بتعليق الأمثلة كالذي فعله ابن جني. ومن هنا نرى أن ابن جني قد وضع
مصطلحاً لمثل هذه الظواهر اللغوية، وهو "ترافع الأحكام". ويرى محقق
الخصائص أنه أراد "أنه قد يجتمع في الكلمة أمران، يقضي كل منهما إذا انفرد
بحكم في اللغة، تكون عليه الكلمة، فيكون ذلك داعياً إلى إلغاء تأثيرهما، فكأن
هذا رفع حكم هذا، وهذا رفع حكم هذا وأبطله".

ثم أردف محقق الخصائص مبيناً أن ما ذهب إليه ابن جني يقرب منه
"قول الأصوليين وأرباب الاستدلال: إن الأمرين إذا تعارضا تساقطا" (١٢٤).

مصطلح المنزلة بين المنزلتين:

وهو من مصطلحات المعتزلة، وقد لاحظ الدارسون أن ابن جني "كان
معتزلياً تتردد آراؤه في الاعتزال في كتبه، وتطبع ببحثه أحياناً" (١٢٥).

والمنزلة بين المنزلتين "أصل من الأصول الخمسة عند المعتزلة"،
ويقصد به "عدم وصف الداعي أو مرتكب الكبيرة بالإيمان ولا بالكفر، بل هو
في منزلة بينهما، ولكنه يخلد في النار" (١٢٦).

واستخدم ابن جني المصطلح ومفهومه في باب سماه (باب في الحكم
يقف بين الحكمين)، وحاول فيه تطبيق هذا المبدأ الاعتزالي على بعض المسائل
النحوية، نحو ما ذكره في تفسير "كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو غلامي،
وأنها ليست حركة إعراب ولا بناء، أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون
مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه، نحو: هذا غلامي، ورأيت صاحبي، وأما كونها
غير بناء، فلأن الكلمة معربة متمكنة، فليست الحركة إذن في آخرها بناء" (١٢٧).

مصطلح النقض:

ويرى بعض الدارسين المحدثين أن "مصطلح النقض، من مصطلحات
المتكلمين والمناطقية" ومعناه "تخلف الحكم مع وجود العلة المدعاة" (١٢٨).

واستخدم ابن جني النقض في بابين منفصلين في الخصائص أولهما:
باب في نقض العادة: وأراد به أن يبين أن بعض الأفعال تعرف في حال معينة،
فإذا غيرت صيغها انتقض حاله إلى ضده، ومن ذلك نقل الفعل من اللزوم إلى
التعدي إذ "المعتاد المؤلف في اللغة أنه إذا كان (فعل) غير متعد، كان (أفعل)

متعدياً، لأن هذه الهمزة كثيراً ما تجيء للتعدية، نحو: قام زيد، وأقمت زيدا. فإن كان (فعل) متعدياً إلى مفعول واحد، فإنه يصير بالهمزة متعدياً إلى اثنين، نحو: طعم زيد خبزاً، وأطعمته خبزاً.

ومن أحوال (نقض العادة) في الفعل أن ينقل إلى التعدّي بالمثال لا بالهمز كما في (فعل)، نحو: كسي زيد ثوباً، فإنه يصير بالمثال: كسوته ثوباً^(١٢٩).

وقد تأثر السيوطي بابن جني، فنكر الباب في الأشباه والنظائر في النحو، بعنوان: ورود الشيء على خلاف العادة^(١٣٠).

والباب الثاني الذي استخدم فيه ابن جني مصطلح النقص هو (باب في الامتناع عن نقض الغرض).

وشبه ابن جني امتناع العرب "من نقض أغراضها بالبداء الذي تروم واليهود إلزامنا إياه في نسخ الشرائع وامتناعهم منه"^(١٣١).

ونقل ابن منظور عن ابن الأثير أن البداء بمعنى القضاء، وهو "استصواب شيء علم بعد أن لم يعلم، وذلك على الله غير جائز"^(١٣٢).

وأكد ابن جني في معالجته لمصطلح البداء "أن نسخ الشرائع ليس ببداء عندنا..." ثم اتبع ذلك بقوله: "لأن فيه انتكاثاً، وتراجعاً، واستدراكاً، وتتبعاً. فكذا امتناع العرب من نقض أغراضها"^(١٣٣).

ويمكن حصر الحالات التي ذكرها ابن جني تمثيلاً لامتناع العرب من نقض أغراضها في اللغة بما يأتي:

١- "امتناع العرب من إدغام الملحق، نحو: جلبب، وشملل، وشربب... وذلك أنك إنما أردت بالزيادة والتكثير إلى البلوغ إلى مثال معلوم، فلو أدمت في نحو شربب فقلت: شرب لانقض غرضك الذي اعترمته: من مقابلة الساكن

بالساكن، والمتحرك بالمتحرك، فأدى ذلك إلى ضد ما اعتزمته، ونقض ما رمته، فاحتمل التقاء المثلين متحركين..".

٢- "امتناعهم من تعريف الفعل، إذ لا بد للفعل من أن يكون منكوراً لا يسوغ تعريفه، لأنه لو كان معرفة لما كان مستفاداً، لأن المعروف قد غني بتعريفه عن اجتلابه ليفاد من جملة الكلام".

٣- "امتناعهم من إلحاق (من) بأفعل إذا عرفته باللام، نحو الأحسن منه، والأطول منه...". (١٣٤).

٤- "امتناعهم من إلحاق علم التأنيث لما فيه علمه"، ومثل ابن جني على ذلك بالجمع من (مسلمة): مسلمات، " لم يقولوا: مسلمات" لئلا يلحقوا علامة تأنيث مثلها..". (١٣٥).

٥- "امتناعهم من تنوين الفعل. وذلك أنه قد استمر فيه الحذف والجزم بالسكون لتقله. فلما كان موضعاً للنقض منه لم تلق به الزيادة فيه...". (١٣٦).

تقييم وخالصة:

لقد أفاد ابن جني من جهود علماء اللغة والفقه والكلام والحديث والمنطق في درسه اللغوي المتميز، فاستفاد من طرق بحثهم واستخدم مصطلحاتهم وطبقها على الدرس اللغوي، وقد اعترف في بداية خصائصه بهذا الأثر للمناهج المتبعة في هذه العلوم كلها، وأنه تعرض في الخصائص "لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه".

وتتبعنا في ثنايا البحث العناوين التي كان يصدر بها أبواب خصائصه، فهي عناوين متنوعة: لغوية، وفقهية، وكلامية، فقد أخذ بعض مصطلحات شيوخه البصريين من لدن الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج إلى شيخه أبي علي الفارسي الذي كان له الأثر الأكبر والمباشر في توجيه ابن جني موضوعات الدرس النحوي.

ولم يكتف ابن جني بنقل الموضوعات وعناوينها عن شيوخه، بل كان يستخرج من أقوال شيوخه عنوان البحث فيجعله مصطلحاً يطور به وبطريقته الخاصة ما كان الشيوخ قد تناولوه وتدارسوه من دون أن يضعوا له المصطلح الملائم.

ورأينا في ثنايا البحث كذلك أن ابن جني صاحب العقلية اللغوية المتفتحة التي لم تقصر عن ابتداء وضع المصطلح، ومنهج البحث في أي موضوع لغوي مستقيماً من ثقافته العالية التي جمعت، كما لاحظ الدارسون جميعاً، بين ثقافة الفقهاء وثقافة المتكلمين إلى جانب الثقافة اللغوية. وقد تنبه الدارسون إلى أن ابن جني وإن استخدم مصطلحات الفقه وعلم الكلام إلا أنه عبر عنهما بمفاهيم لغوية تختلف عن مفاهيم الفقهاء، والمتكلمين، كما في تناوله لمصطلح (الدور) في باب (دور الاعتلال)، وكما في تناوله علل النحو مستمداً مصطلحات الفقهاء، فالعلة عنده نوعان: موجبة ومجوزة، وكذلك عند تناوله تخصيص العلل، والاستحسان، وخلع الأدلة، فإن مفاهيمها في الفقه والكلام تختلف عن مفاهيمها في اللغة.

واستخدم ابن جني المصطلحات اللغوية البصرية، ولم يعرج على غيرها، إذ لم يؤثر عنه استخدام ما عبر عنه الدارسون بأنه مصطلحات كوفية، وعلى الرغم مما كان يكنه لعلماء الكوفة من التقدير والاحترام. ولحظ

الدارسون، مثلاً على هذا - أن ابن جني استخدم مصطلح (اسم الفاعل) كما في قوله: "إذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير، متى جرى على غير من هو له لم يحتمل الضمير". وأما الكوفيون فإنهم يسمون اسم الفاعل: الفعل الدائم، وذكر الأنصاري أن الفراء سمي أسماء الأفعال: الخالفة.

ودلت الدراسات السابقة واللاحقة أن لابن جني الفضل في تأسيس علم أصول النحو على طريقة الفقهاء والمتكلمين، ثم جاء بعده من العلماء كابن الأنباري في (مع الأدلة)، والسيوطي في (الاقتراح)، فطورا ولخصا ما ذكره ابن جني وتميزا عنه بكثرة التقسيمات - وربما زادا في بعض الفروع - إلا أنهما لم يتتبعا القضايا اللغوية التي تكتنفها هذه المصطلحات بمثل ما فعل أبو الفتح ابن جني.

الحواشي

- ١- عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص ١٢١.
 - ٢- أحمد مطلوب، بحوث لغوية ص ٢٠٧، وينقل مطلوب عن مصطفى الشهابي (المصطلحات العلمية) التعريف التالي للمصطلح: "هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية".
 - ٣- حاول أحد الدارسين المحدثين تفسير الاختلاف الظاهر بين اللغويين، لمزيد من التفصيل، انظر شاهين، المرجع السابق، ص ١١٩-١٢١.
 - ٤- الصاحبى في فقه اللغة ص ٧٨ و ص ٨١.
- يرى مطلوب (المرجع السابق ص ٧٢-٧٣) في تعليقه على أقوال ابن فارس أن العرب استجابت للتطور، فما يتعلق بألفاظ الشريعة يسمى "الحقيقة الشرعية" وأما ألفاظ اللغة فإنها تستعمل على الحقيقة إن كان هذا الاستعمال على أصل وضعها في اللغة، وقد سمي مطلوب الحقيقة هذه بالحقيقة اللغوية، وهي نوعان: نوع عام في الاستعمال كاستعمال القارورة للدلالة على بعض الأنية دون غيرها، ونوع خاص، وهو ما يطلق عليه المصطلحات "تحو ما يجريه أهل العلوم في كتبهم، وما يصطنعه أهل الحرف والصناعات في أعمالهم، وانظر ص ١٦٥، وشاهين، المرجع السابق، ص ٥٩.
- ٥- انظر: جعفر عابنة، مكانة الخليل في النحو العربي، ص ١٥٧ وما بعدها. ويرى القوزي (المصطلح النحوي ص ٧ وما بعدها) أن النحاة قبل الخليل، كعبد الله بن أبي اسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، وغيرهم قد وضعوا عدداً من هذه المصطلحات التي استعملها هو ومن جاء بعده". على أن جل الدارسين المحدثين يقررون أن عقلية الخليل الفذة لا

- يعجزها اصطناع المصطلحات والمسميات. وانظر أحمد مكي الأنصاري،
أبو زكريا الفراء، ص ٤٣٦-٤٣٧.
- ٦- مطلوب، المرجع السابق، ص ١٩٠٠.
- ٧- عبابنة، المرجع السابق، ص ١٧٣-١٧٦.
- ٨- انظر الأنصاري، المرجع السابق. ذكر مهدي المخزومي (مدرسة الكوفة،
ص ٢٤١) أن الفراء سمي اسم الفاعل: الفعل الدائم، وأن هذه التسمية
توافق ما في اللغة البابلية، وأضاف أنه سأل أحد أساتذته عن تسمية الفعل
الدائم، فذكر له أن التسمية توافق ما في اللغة الأكديّة.
- ٩- المرجع نفسه، ص ٢٠٧، و ص ٢٤٢.
- ١٠- انظر: المخزومي، المرجع نفسه، ص ٢٥٦-٢٥٨، وقارن، الأنصاري،
المرجع السابق، ص ٤٣٨، والقوزي، المرجع السابق، ص ١٨١، وعبابنة،
المرجع السابق، ص ١٦ و ص ١٧٨، وانظر سعيد جاسم الزبيدي،
مصطلحات ليست كوفية، ص ٤١ وما بعدها.
- ١١- مراتب النحويين، ص ١٢٥.
- ١٢- انظر: سعيد جاسم الزبيدي، المرجع السابق، ص ٧.
- ١٣- كتاب سيبويه، ج ١، ص ١٣-١٥.
- ١٤- المبرد، المقتضب، ١/١٤١ وما بعدها.
- ١٥- ابن السراج، الأصول في النحو، ١/٤٥.
- ١٦- المسائل العسكرية، ص ٢٢٩-٢٣٠، يذكر محقق الكتاب (د. محمد
الشاطر أحمد) أن أبا علي الفارسي عرف الإعراب والبناء في (الإيضاح
العضدي): البناء خلاف الإعراب، وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف
العوامل"، ج ١ ص ١٥، ج ١ ص ١٤١.
- ١٧- مفاتيح العلوم، ص ٦٢-٦٦.

- ١٨- مرجع سابق، ص ١٥٨-١٥٩، وانظر كتاب سيبويه، ٢٤٧/١، ٢٨٠/١،
٣٠٢/١،
- ١٩- يظهر هذا التصنيف جلياً في عمل ابن النديم في الفهرست الذي صنفت فيه العلوم إلى مقالتين، علوم العرب وعلوم العجم، وكذلك في عمل الخوارزمي في مفاتيح العلوم، وانظر: د. إحسان عباس، تصنيف العلوم عند العرب، محاضرة في مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي الأول ١٩٨٣م.
- ٢٠- شاهين، مرجع سابق، ص ١٧١.
- ٢١- مطلوب، مرجع سابق، ص ١٩٠، وانظر ص ١٩٨-١٩٩.
- ٢٢- انظر مقدمة محقق الخصائص، ٤٢/١.
- ٢٣- فاضل السامرائي، ابن جني، ص ٢٦٥.
- ٢٤- المرجع نفسه، ص ٢١٨، وانظر: محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية، ص ٤٩٣.
- ٢٥- الأصول في النحو، ٤٣٢/٣ وما بعدها.
- ٢٦- المسائل العسكرية، ص ١٣٤ وما بعدها.
- ٢٧- الخصائص، ٩٦/١ وما بعدها.
- ٢٨- ٢٣٦/١ وما بعدها.
- ٢٩- الخصائص، ١٣٣/٢-١٣٩، ذكر إبراهيم أنيس (من أسرار اللغة، ص ٦٢) أن الاشتقاق عند علماء اللغة الأوائل هو "استخراج لفظ من لفظ آخر متفق معه في المعنى والحروف الأصلية"، فإذا اتحد المشتق والمشتق منه في ترتيب الحروف سمي هذا بالاشتقاق العام، وإلا فهو الاشتقاق الكبير أو الأكبر. ويرجع الفضل في مثل هذا التقسيم إلى ابن جني في الخصائص، وإن لم يطلق على هذه الأنواع تلك المسميات المتعارفة الآن.

- ٣٠- انظر. السكاكي، مفتاح العلوم، ص ١٥.
- ٣١- حسين نصار، المعجم العربي، ١-٢٩٦. وانظر محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية، ص ٤٩٣.
- ٣٢- الاشتقاق، ص ٣٧٠ وما بعدها.
- ٣٣- إبراهيم أنيس، مرجع سابق، ص ٦٦، وانظر، علي وافي، فقه اللغة، ص ١٨٠، سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص ١٣٠.
- ٣٤- سيويه، الكتاب، ١/٢٤ وما بعدها. وانظر: ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، باب الأسماء كيف تقع على المسميات، ص ٩٦ وما بعدها، والسيوطي، المزهري، ١/٣٦٩.
- ٣٥- الخصائص، ٢/٩٣-٩٤.
- ٣٦- المصدر نفسه، ٢/٩٩-١٠٠.
- ٣٧- المصدر نفسه، ٢/١٠٢.
- ٣٨- المصدر نفسه، ١/١٩٧.
- ٣٩- لمزيد من التفصيل، انظر: النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، ص ٢٠-٢٤.
- ٤٠- الخصائص، ١/٢٦٥-٢٦٦.
- ٤١- المصدر نفسه، ٢/٤٧٣.
- ٤٢- الكتاب، ١/٣٨٧. وقد فسر سيويه المثال بقوله: "ولو قال: أما أبوك فلك أب، لكان على قولك: فلك به أب أو فيه أب، وإنما يريد بقوله: فيه أب مجرى الأب على سعة الكلام، وليس إلى النصب ههنا سبيل" الكتاب، ١/٣٨٩-٣٩٠.
- ٤٣- الخصائص، ٢/٤٧٣-٤٧٤، وانظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص ١٨٩، وقرأ حمزة والكسائي: "قال اعلم، موصولة الألف ساكنة الميم".

- ٤٤ - المصدر نفسه، ٣٢١/١ وما بعدها.
- ٤٥ - المصدر نفسه، ٧٥/٣، وما بعدها، وانظر: سر صناعة الإعراب، ٣٦/١ وما بعدها.
- ٤٦ - الإتياع والمزاوجة، ص ٢٨، وانظر: الصاحبى فى فقه اللغة، ص ٢٧٠.
- ٤٧ - السيوطى، المزهرة، ٤١٤/١-٤١٥. ولمزيد من التفصيل انظر: حسين نصار، دراسات لغوية، ص ٤٧ وما بعدها.
- ٤٨ - الكتاب، ١٠٧/٤-١٠٨، يرى حسين نصار (مرجع سابق، ص ٥٩) أن القياس عند بنى تميم فيما كان على (فعل) الحلقى العين من الأفعال كشهد، والأسماء كفخذ، والصفات كَمَحِك، وما كان على (فعل) الحلقى العين كسعيد ورغيف" القياس عندهم إتياع الفاء للعين فيقولون: شهد، وفخذ، ورغيف، وقد جعل نصار هذا من الإتياع المطرد فى حركات المفردات.
- ٤٩ - الخصائص ١٦/٢. نكر سيبويه هذا المثل فى أكثر من موضع فى كتابه: ٦٦/١-٦٧، ٤٣٦/١، وقال فيه: "وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا: هذا جحر ضب خرب" ٦٧/١.
- ٥٠ - انظر الخصائص باب: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، ١/٣٦٦.
- ٥١ - الكتاب، ٦٦/١-٦٧.
- ٥٢ - المصدر نفسه، ٣٦٠/٤-٣٦٤، وقد بين سيبويه أن سبب هذا القلب فى وزن (فعل) نحو: صيم فى صوم، لأن الياء أخف عليهم (أي العرب) لشبهها بالألف، وذلك أنها جاءت بعد ضمة، ومن أمثله: عتي فى عتو، وجثى فى جثو، وعصى فى عصو".
- ٥٣ - الخصائص، ٢٢٠/٣.

- ٥٤- المصدر نفسه، ٢٢٢/٣.
- ٥٥- المصدر نفسه، ١٣٩/٢-١٤٠.
- ٥٦- المصدر نفسه، ١٤١/٢.
- ٥٧- المصدر نفسه، ١٤٣/٢.
- ٥٨- المصدر نفسه، وانظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ١٦/١.
- ٥٩- الخصائص، ١٤٤/٢.
- ٦٠- المصدر نفسه، ١٤٥/٢.
- ٦١- المصدر نفسه، ٣٢٨/٢. وانظر في تعريف الإشمام: الجرجاني، التعريفات، ص ٤٤، وفي تعريف الروم، ص ١٥١.
- ٦٢- الخصائص، ٥/١.
- ٦٣- المصدر نفسه، ١٣/١.
- ٦٤- المصدر نفسه، ١٧/١-١٨.
- ٦٥- المصدر نفسه، ٣٢/١.
- ٦٦- السامرائي، ابن جنبي، ص ٢٩١-٢٩٢، وقارن: الأنباري، أسرار العربية وشرح الأشموني، ص ٣، وانظر ابن يعيش، شرح المفصل ١٨/١-٢٠، وشرح الأشموني، ٢٠/١.
- ٦٧- الخصائص، ٣٣/١.
- ٦٨- انظر: عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص ٦.
- ٦٩- الخصائص ٣٣/١، هامش ٨، هامش ٩.
- ٧٠- الراجحي، مرجع سابق، ص ٧٤.
- ٧١- السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ٢٠٩/١.
- ٧٢- الخصائص، ١٠/٢-١٢.

٧٣- المصدر نفسه، ٣٤/١، وأضاف ابن جني مثلاً آخر وهو أن (الكعبة) تعرف اصطلاحاً بأنها "بيت الله" فقال: "وكما أن بيت الله خص به الكعبة، وإن كانت البيوت كلها لله، وله نظائر في اللغة في قصر ما كان شائعاً في جنسه على أحد أنواعه".

٧٤- السامرائي، مرجع سابق، ص ٢٩٢-٢٩٤.

٧٥- الخصائص، ٣٥/١ وما بعدها.

٧٦- السامرائي، المرجع السابق، ص ٢٩٥.

٧٧- المسائل العسكرية، ص ٢٢٩.

٧٨- الخصائص، ٣٧/١-٣٨. ذكر ابن جني في تعريفه للبناء معاني أخرى ومنها قول العرب: "قد بنى فلان بأهله" يعني في الزواج، وكذلك في المجاز استعاروا البناء في الشرف والمجد، نحو قول لبيد:

فبنى لنا بيتاً رفيعاً سمكه فسما إليه كهلها ولامها

وقد تأثر بتعريف ابن جني للإعراب ابن الأنباري في (أسرار العربية، ص ٢٦)، والأشموني (شرح الأشموني، ٤٩/١-٥٠)، يقول الأشموني: "إن البناء في اللغة وضع الشيء على صفة يراد بها الثبوت"، ثم قال: "وقيل هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال" انظر: السامرائي، مرجع سابق، ص ٢٩٨.

٧٩- الخصائص، ٤٤٢/٢-٤٥٧.

٨٠- الصاحبى في فقه اللغة، ص ١٩٧.

٨١- الخصائص، ٤٤٢/٢-٤٤٣.

٨٢- المصدر نفسه، ٤٨/٢.

٨٣- السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٤٢٩.

٨٤- الخصائص، ٤٦/٢-٤٨.

- ٨٥- المصدر نفسه، ٥٦/٣.
- ٨٦- عبد الغني الدقر، معجم النحو، موضوع النداء، ص ٣٩٤.
- ٨٧- الخصائص، ١٥٤/٣.
- ٨٨- المصدر نفسه، ١٥٥/٣.
- ٨٩- هامش (١) المصدر نفسه، ١٧٩/٢.
- ٩٠- المصدر نفسه، ١٧٩/٢ وما بعدها، وانظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٢٠/١، ٢٧٣/١.
- ٩١- المصدر نفسه، ١١١/٣ وما بعدها.
- ٩٢- المصدر نفسه، ١١٧/٣.
- ٩٣- المصدر نفسه، ٤٩-٤٤/٢.
- ٩٤- المصدر نفسه، ١٣٣/٢ وما بعدها.
- ٩٥- المصدر نفسه، ١٥٢-١٤٥/٢.
- ٩٦- الكتاب، ١٤/٤ وما بعدها.
- ٩٧- الخصائص، ١٥٥-١٥٢/٢.
- ٩٨- المصدر نفسه، ٣٤٨-٣٤٧/١ وقد ذكر ابن السراج المثال بأو في مباحث حروف العطف، وذكر أن معنى (أو) الإباحة. الأصول في النحو، ٥٦/٢.
- ٩٩- الكتاب، ١٨٤/٣.
- ١٠٠- الخصائص، ٣٤٨/١.
- ١٠١- المصدر نفسه، ٣٤٩/١ ومن الأمثلة قولهم: أبيض لياح وهو من الواو، لأن أصله يلوح.
- ١٠٢- المصدر نفسه، ٣٥٦/١.

١٠٣- المصدر نفسه، ٣٧٦/١ وما بعدها. ومثل هذا قولهم: قنط يقنط، وقنط يقنط.

١٠٤- المصدر نفسه، ٢/١.

١٠٥- وضع في الفقه الحنفي كتباً عدة منها: الجامع الكبير، والجامع الصغير، والمبسوط، وذكر أحمد أمين أن كتبه كانت عماد من أتى بعده في فقه أبي حنيفة. (ضحى الإسلام، ٢/٢٠٤). ويذكر محقق الخصائص (المقدمة، ٤١/١) أن ابن جني كان معنياً بكتب محمد بن الحسن، وكذلك شيخه أبو علي الفارسي.

١٠٦- الخصائص، ١٦٣/١. وانظر السامرائي، مرجع سابق، ١٤٢-١٤٣، إذ يقول: "فتتبع العناوين وحدها يدل على أثر الفقه وعلم الكلام والمنطق في بحثه".

١٠٧- الخصائص، ١٤٥/١.

١٠٨- أشرف النواجي، المرجع السابق، ص ٩٦-٩٧.

١٠٩- الخصائص، ١٨٣/١-١٨٤، ويرى محقق الخصائص أن ابن جني "يريد بدور الاعتلال أن يعلل الشيء بعلة معلة بذلك الشيء. والدور بين شيئين توقف كل منهما على الآخر، وهذا من مصطلحات المتكلمين، ولهم فيها تقاسيم وبحوث.

١١٠- المصدر نفسه، ٢٠٨/١-٢١١. ويفسر محقق الخصائص كلام ابن جني بأن "القياس على النظائر في بعض الأمور يقضي بحكم فتكف العرب عنه لأنه يقضي إلى الدور، ومن أمثلة الدور أنك لو نسبت إلى العصا تقلب الألف واواً فنقول: عصوي، فإذا قلت هذا فإن الواو تدخل في باب الواو المتحركة المفتوح ما قبلها، وهذا يقضي بقلبها ألفاً، ولكن تجنب هذا فراراً من الدور، فإن لو قلبت الواو ألفاً لعدت فقلبت الألف واواً،

- لوقوعها قبل ياء الإضافة، فترجع إلى الواو"، وانظر السيوطي، الاقتراح، ص ١٤٣.
- ١١١- محقق الخصائص، الخصائص، ١٤٤/١.
- ١١٢- المصدر نفسه، ١٤٥/١. وانظر: السيوطي، الاقتراح، باب القوادح في العلة، ص ١٣١ وما بعدها.
- ١١٣- المصدر نفسه، ١٦٤-١٦٥. وانظر: السيوطي، المصدر السابق، ص ١٠٨، والسامرائي، مرجع سابق، ص ١٦١.
- ١١٤- محقق الخصائص، هامش (١)، ١٨١-١٨٢ / ١.
- ١١٥- الخصائص، ١٨١/١-١٨٢.
- ١١٦- الجرجاني، التعريفات، ص ٨٢.
- ١١٧- الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص ٢٣.
- ١١٨- الجرجاني، المصدر السابق، ٨٢-٨٣. ويرى أبو البقاء (الكليات، ص ١٠٧) أنه "إذا كان الدليل ظاهراً جلياً وأثره ضعيفاً يسمى قياساً، وإذا كان باطناً خفياً وأثره قوياً يسمى استحساناً".
- ١١٩- الخصائص، ١٣٣/١.
- ١٢٠- المصدر نفسه، ١٣٤/١-١٣٧، وانظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص ١٣٣-١٣٤، السيوطي، الاقتراح، ص ١٥٢-١٥٤، محمود جفال، الاستحسان عند ابن جني، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية) مجلد ٢٢ (أ)، العدد ٦، ١٩٩٥م، ص ٣٣٢٣-٣٣٤٣.
- ١٢١- الكتاب، ٥٨٢/٣-٥٨٣، ٥٩٩/٣، الخصائص، ١٠٨/٢ وما بعدها.
- ١٢٢- المصدر نفسه، ١٠٨/٢-١٠٩.
- ١٢٣- الكتاب، ٣٩٧/٣.
- ١٢٤- الخصائص، الهامش، ١٠٨/٢. وانظر النواجي، مرجع سابق، ص ١٢٣

- ١٢٥- السامرائي، مرجع سابق، ص ٥٢-٥٦.
- ١٢٦- النواجي، مرجع سابق، ص ١٠٢.
- ١٢٧- الخصائص، ٣٥٦/٢-٣٥٧.
- ١٢٨- النواجي، المرجع السابق، ص ٨٩-٩٠.
- ١٢٩- الخصائص، ٢١٤/٢ وما بعدها.
- ١٣٠- ٣٨١/١ وما بعدها.
- ١٣١- المصدر نفسه، ٢٣١/٣.
- ١٣٢- لسان العرب، مادة (بدى)، ٦٦/١٤.
- ١٣٣- الخصائص، ٢٣٢/٣.
- ١٣٤- المصدر نفسه، ٢٣٢/٣-٢٣٣.
- ١٣٥- المصدر نفسه، ٢٣٥/٣.
- ١٣٦- المصدر نفسه، ٢٤٠/٣ وأضاف ابن جني سبباً آخر وهو أن "التتوين إنما لحق في الوقف مؤنناً بالتمام، والفعل أحوج شيء إلى الفاعل، فإذا كان من الحاجة إليه من بعده على هذه الحال لم يلق به التتوين اللاحق للإيدان بالتكامل والتمام، فالحالان إذاً كما ترى ضدان".

المصادر والمراجع

أ- المصادر:

- ١- أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م، المجمع العلمي العربي بدمشق، دمشق.
- ٢- أبو البركات ابن الأنباري، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، ١٩٧١، ط ٢، بيروت.
- ٣- ابن جنبي، عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص (٣م) تحقيق محمد علي النجار، د.ت، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
- ٤- ابن جنبي، عثمان، سر صناعة الإعراب (٢م)، تحقيق حسن هندراوي، ١٩٨٥م، دار القلم، دمشق.
- ٥- ابن السراج، أبو بكر (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو (٣م)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٦- ابن فارس، أحمد، (ت ٣٩٥هـ) الإتياع والمزاوجة، تحقيق كمال مصطفى، ١٩٤٧م، مطبعة السعادة، مصر.
- ٧- ابن فارس، أحمد، الصحابي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمي، ١٩٦٣م، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت.
- ٨- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب (١٥م)، د.ت، دار صادر، بيروت.
- ٩- الشريف الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، التعريفات، دار الكتاب العربي، ١٩٨٥م، بيروت.
- ١٠- الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف (ت ٣٨٧هـ)، مفاتيح العلوم، تحقيق إبراهيم الأبياري، ١٩٨٤م، دار الكتاب العربي، بيروت.

- ١١- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (ت ٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، ١٩٨٣، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٢- سيبويه، عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، الكتاب (م٥)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، بيروت.
- ١٣- السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو (م٤)، ١٩٨٤، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٤- السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، مكتبة الصفا، القاهرة.
- ١٥- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، المزهري في علوم اللغة (م٢) تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، د.ت، دار الفكر، بيروت.
- ١٦- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ)، المسائل العسكرية، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ١٩٨٢، مطبعة المدني، القاهرة.
- ١٧- المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) المقتضب (م٢)، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، ١٣٩٩هـ، عالم الكتاب، بيروت.

ب- المراجع:

- ١- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط٧، ١٩٨٥م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- ٢- أحمد مطلوب، بحوث لغوية، ١٩٨٧، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
- ٣- أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة.
- ٤- أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، ٢٠٠١م، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

- ٥- جعفر عباينة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ١٩٨٤، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
- ٦- حسين نصار، دراسات لغوية، ط٢، ١٩٨٦، دار الرائد العربي، بيروت.
- ٧- حسين نصار، المعجم العربي، نشأته وتطوره (٢م)، ١٩٦٨، مكتبة مصر، القاهرة.
- ٨- سعيد جاسم الزبيدي، مصطلحات ليست كوفية، ١٩٨٨، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.
- ٩- عبد الصبور شاهين العربية لغة العلوم والتقنية، ١٩٨٦م، ط٢، دار الاعتصام، القاهرة.
- ١٠- عبد الغني الدقر، معجم النحو، ط٣، ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١١- عبد الله أمين، الاشتقاق، ١٩٥٦م، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
- ١٢- عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ١٩٧٢، دار النهضة العربية، بيروت.
- ١٣- عوض القوزي، المصطلح النحوي - نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض.
- ١٤- فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، ١٩٦٩م، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد.
- ١٥- محمود جفال، الاستحسان عند ابن جني، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)، مجلد ٢٢ (أ)، العدد ٦، ١٩٩٥م.
- ١٦- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، ١٩٥٨م، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.



ثانياً: مع الكتب



إصلاح كتاب الحيوان (الجزء الأول)

الأستاذ صبحي البصام

تمهيد

مقالتي هذه هي في (إصلاح الجزء الأول) من كتاب الحيوان لعمر بن بحر الجاحظ. وهي جزء من كتاب ألفته وسميته (إصلاح كتاب الحيوان). وكتبت له خطبته، وأنا ذاكرها لكي تكون دليلاً على المقالة وعلى الكتاب، وهي هذه:

أ- بسم الله الرحمن الرحيم. أشكر الله تعالى وأحمده على تيسيره ما تعسر من أمري، وإنارته ما أظلم من سبيلي، أما بعد، فيحتوي هذا الكتاب على ٥٨٠ مادة، منها ٢٤٥ مادة هي استدراك على مؤلف كتاب الحيوان عمرو بن بحر الجاحظ، وعلى ٣٢٥ مادة هي استدراك على محقق الكتاب الأستاذ محمد عبد السلام هارون. والباقي مواد مفيدة هي ليست استدراكاً على أي منهما. وكان جلّ اعتمادي في ذلك على ما رزقت من علم، وعلى دفاطري وفيها نحو من ثمانية آلاف فائدة في اللغة والأدب وذلك لأن مدينة شفيلا التي اتخذتها وطناً، وضربت بها عطناً، منذ ثماني عشرة سنة خالية من خزانة كتب عربية عامة، وليس معي إلا كتب قليلة. وقد استفدت في أثناء التأليف من صديقي الأديب أحمد العلونة، وهو من قاطنة الأردن. كنت أكتب إليه أرجوه أن ينقل لي ما أشاء من كتب أعينها له، فأحوجه ذلك إلى السفر مراراً كثيرة من قريته (الطيبة) إلى إربد أو عمان ليدخل خزانة كتب عامة لهذا الغرض.

ولم أقدر على أن أجزيه حتى الآن إلا بالشكر والود، وبدعائي العليّ التقدير أن يبارك مساعيه في خدمة الأدب وعلم التراجم. واستفدت من بعض كتب

صديقي الدكتور عبدالله الزعبي إمام مسجد قبا وخطيبه في شفيلا. فأنا أثنى عليه ثناء مستطاباً، وأسأل الله تعالى أن يبارك هداه، ويؤتته مبتغاه.

ب- وأهم ما انتقدت الجاحظ عليه توالي جملة الاعتراضية بما يجعل بيانه صعب المركب، ضيق المسلك. مثال ذلك ما في (٣٧/٧) وهو قوله: (وقال بشر أخو بشر). وأخر قول بشر بجملة اعتراضية هي: (وكانوا ثلاثة، واحد حنفي، وواحد سدوسي، وبشار عقيلي، وإنما نزل في بني سدوس لسبب أخيه). ويلى ذلك: (لو خيرك الله أن تكون شيئاً من الحيوان أي شيء كنت تتمنى؟ قال: عقاب. قيل: لم تمنيت ذلك؟ قال: لأنها تبيت حيث لا ينالها سبع ذو أربع وتحيد عنها سباع الطير). ويلى ذلك تكريره لما سبق أن قاله وهو: (وكان لبشار أخوان، بشر هذا وهو سدوسي، وجعفر وهو حنفي، أما بشار فعقيلي).. وقوله (وقال بشر أخو بشر... لو خيرك الله أن تكون شيئاً من الحيوان أي شيء كنت تتمنى؟) هو خطأ، والصواب أن يقول (وسئل بشر... لو خيرك الله... إلى آخر القول. وأعيدت كتابة النص بما يزيل عواره (وسئل بشر أخو بشر: لو خيرك الله أن تكون حيواناً أي حيوان كنت تختار؟ قال: عقاب. قيل: لم اخترت ذلك؟ قال: لأنها تبيت حيث لا ينالها سبع ذو أربع وتحيد عنها سباع الطير. وكان لبشار أخوان، بشر هذا وهو سدوسي، وجعفر وهو حنفي، أما بشار فعقيلي، وإنما نزل في بني سدوس لسبب أخيه). وقوله (تتمنى) في غير محله، لأن الله تعالى يخيّره فالحق أن يختار لا يتمنى، لأن التمني يكون لما يصعب نيله أو يتعذر، وهل يصعب أو يتعذر على الله تعالى أن يحقق له ما يريد؟

ج- وانتقدت عليه الضعف والفضول في قسم من تعابيره. فمن ذلك قوله في (٢٥٧/١) (وكذلك قول الأسود بن المنذر فإنه قال:...) و(فإنه قال) حقها الحذف لزيادتها، ولأن التأكيد بأن لا حاجة إليه. وقوله مكرراً (أحد) (١٥٩/٣): (وهذه فضيلة لا ينكرها أحد، ومزية لا يجدها أحد). وخير من ذلك أن يقول: (وهذه فضيلة لا ينكرها منكر، ومزية لا يجدها جاحد). وقوله (٢٣/٤) (والعماني ممن يُعدّ ممن جمع الرجز والقصيد)، و(ممن) الأولى فضلة ممجوجة ومخلّة بالبيان. وقوله (٥٠٠/٥) (والجلام بكسر الجيم وتعجيم نقطة من تحت الجيم). ولا وجه لقوله (وتعجيم نقطة من تحت الجيم) وكان يجب اجتنابه. فمعلوم أن قوله (الجيم) معناه بنقطة من تحته، لأنه لا يلتبس في اللفظ بحرف آخر عند عدم الإعجام كما يلتبس الحاء بالخاء والسين بالشين والعين بالغين. وقوله (٣٣/٦) (لأن الفرخ إنما يخلق من البياض والصفرة غذاء الفروج) والفصيح أن يقول (والصفرة غذاؤه).

د- وانتقدت عليه خروجه عن المختار من أصول اللغة والنحو، فمن ذلك ما في (٤٦/١) وهو قوله (لما) في جواب (لو). والاختيار في نثر الفصحاء (ما) دون اللام. وكما في (٣٢٩/١) وهو تعديته (عير) بفي والفصيح بالباء، أما تعديته (عير) بنفسه فمن لغة الشعر وهي دون تعديته بالياء فصاحة. وكما في (١٥٣/٤) وهو قوله (بسهولة وسعة المخرج) بالعطف على المضاف، والاختيار (بسهولة المخرج وسعته). ولم أر فصيحاً قديماً استعمل ذلك في نثر، وندر استعماله في الشعر، وكما في (٣٥٩/٦) وهو تنكيره الأرنب والفصيح تأنيثها. وقد قال هو بتأنيثها في ص ٣٥٧ فقيم خرج عما قال؟ وكما في

ص (١٦٩/٦) وهو استعماله (بل إن) مع أن العرب تحاشت تأكيد (بل) بإن. وكما في (٢٦٢/١) وهو قوله (بل إنما) والوجه عدم الجمع بين (بل) و(إنما).

هـ- وساعني منه أن أراه يقع في الخليل الفراهيدي في كتابه في (١٥٠/١) ثم يقع فيه واصفاً إياه بالجنون، قال في (١٦٦/٧): (إن أبا إسحاق النظام لم يشك في جنونه، وفي اختلاط عقله، وكذا كان الخليل). وهذه عضيته منه ومن شيخه النظام، وهملجة إلى الباطل. فقد كان الخليل معروفاً بكمال العقل وطهارة النفس. وساعني أيضاً من الجاحظ أن يخيل لنفسه أن ناقداً انتقد عليه كتبه فيشتمه بقوله (١٣/١): (هل يضرّ السحاب نبج الكلاب)، ويستشهد بقول حسان بن ثابت (أم لحاني بظهر غيب لثيم) (١٣/١) ويخاطب من ينتقده في (١٥/١) قائلاً (وكفيت نفسك لزوم العار). ولم يكتف بذلك بل قال في (١٥٦/٥) في قارئ كتاب الحيوان (وإن أنت وجدتي إذا صحّ عقلك وإنصافك وفيتك ما ضمننت لك فوجدت نشاطك بعد ذلك مدخولاً، وحدك مقلولاً، فاعلم أنا لم نوت إلا من فسولتك ومن فساد طبعك). فهو قد شتم من يقرأ كتاب الحيوان فيكون نشاطه مدخولاً وحده مقلولاً، شاملاً بذلك الملك والسوقة، والعالم والجاهل، والشريف والوضيع. وهو بذلك كله كأنه بقميص الكبرياء متقمص، ويشتم الأبرياء متخصص.

و- وقد أخذت على الأستاذ المحقق غفلته عن نحو ١٤٥ تحريفاً ونحو ٤٥ تصحيحاً، وخطأه في ضبط كلمات بالشكل، وهو دليل على عدم فهمه للنص أو سهو في علم النحو. وأخذت عليه كثرة أخذه بالغلط الذي في سائر الأصول مع إعراضه عن الصواب الذي في نسخة ل، وكثرة أخذه بالغلط الذي في نسخة ل وهو معرض عن الصواب الذي في سائر الأصول، وجهله لنصوص جاء

بأكثرها من ل، وهي في الأكثر حواش أدخلها الناسخ في متن الكتاب وكأني بها
تصرخ قائلة: أخرجوني. وأخذت عليه جهله لأوزان الشعر، مثال ذلك قول
المنقب العبدى (٢٧٨/١):

فسلّ الهَمّ عنك بذات لوث عذافرة كمطرقة القيون
وبصادقة الوجيف كأن هراً يباريها ويأخذ بالوضين

والباء في (وبصادقة) تكسر وزن البيت، والصواب حذفها لأنها تحريف.
ونسخة ط بلا باء، وأشار إليها المحقق ولكنه لم يأخذ بها. والمثل على ذلك
كثيرة. على أني وجدته في موضعين أو ثلاثة ينبه على اختلال الوزن، ويجوز
أن يكون بعضهم نبهه عليه، وفي آخر الكتاب فهرست للأشعار في ٤٦ صفحة
يذكر فيه أوزان شعر الكتاب، فهذا من الطويل، وهذا من الخفيف، وهذا من
المتقارب، وهذا من مجزوء الرمل، وهذا من مجزوء الكامل وهذا من المنسرح
إلى آخره، فتحرّرت في الأمر. وأخذت عليه في لغته بعض العثرات اللغوية
وهي لا تشاكل تحقيق كتاب قديم ككتاب الحيوان فأصلحتها مع الاستطراد إلى
التنبية على عثرات مثلها في لغة قسم من الأدباء العصريين. على أني أشهد أنه
كان مع ذلك مجيداً في تحقيقه، فرجع إلى مراجع كثيرة، وأصلح باجتهاده كثيراً
من النصوص المضطربة في الأصول معتمداً على صفاء ذهنه وسعة معرفته
لأسلوب الجاحظ. وألزم نفسه بشرح أغلب الشعر والأمثال وغيرها من أقوال
فكان موفقاً في أغلبها، وله في آخر الكتاب فهرس لم أر مثيلاً لها في جودتها.
وإنما وقع فيما وقع فيه من أغلاط لأن كتاب الحيوان جبل وعر مزدحم بالحصى
والعكر والحفر، فمن صعده لم يخل من عثرات وكدمات.

ز- وقد عززت نقودي بما أرجو أن يكون الدليل الناهض، والبرهان الداحض، معتمداً في كثير منها على آيات من القرآن الكريم وعلى ما لدي من شواهد في اللغة والنحو، وربما اعتمدت على فطنة القارئ حين أتناول النص فأبني منه ما انهدم، أو أسد ما انثلم، مما لا يحتاج إلى دليل ولا برهان. ولولا ذلك كله لجاز أن يُقال في: هو يحدو وما له بعير، ويتجشأ وما به شبع، وقد كان الخطيب البغدادي يقول: (من صنّف فقد جعل عقله على طبق يعرضه على الناس). قلت: فإن قابل العلماء المنصفون عقلي المجعول على طبق بالقبول، فذلك لعيني قرّة، ولقلبي مسرّة، ولصدري شفاء. وإن وجد واجدٌ منهم لي عثرات فما أبرئ نفسي. وقد يغلبُ العلمَ حباتٌ من جهل، وقد يصحبُ الفكرَ سهوةٌ باعثها الهمُّ، وقد يركبُ الاحتياطُ هفوةً مصدرها الكلال. هذا إلى قلّة مراجعي، وهي قلّة ضيّقت عطني، وجرّعتني نغبَ التّهام. وبحسبي أنني نرعتُ أجودَ نرعي، وقنمتُ أحمدَ وسعي، وفوق كل ذي علم عليم، ويحسن ممن ينتقد عليّ كتابي أن ينشر نقده، فلننقد المقرّون بالعدل والعلم فوائده وعوائده.

وأسأل الله تعالى، الكاشفَ من كُرْبتي، والمؤنسي في غُرْبتي، أن يعزّز خدمتي للغة قرّانه، وأن يهديني إلى التي هي أبرّ وأتقى، إنه المسؤول الأكرم، والمأمول الأعظم، والصلاة والسلام على محمد سيد المرسلين، وعلى آل محمد الطاهرين الطيبين.

إصلاح كتاب الحيوان

الجزء الأول

١- (٣/١) كتب الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيقه كتاب الحيوان ما سماه (تقديم مكتبة الجاحظ)، والأولى أن يقول (تقديم خزانة كتب الجاحظ). وقال فيه ص ٣ (أحد زعماء المكتبة العربية) والأولى أن يقول (أحد زعماء خزانة الكتب العربية). وقال فيه ص ٧ (يفن الكتب والمكتبات) والأولى أن يقول (يفن الكتب وخزائنها). وقد استعمل القدماء (خزانة الكتب) دون مكتبة. جاء في الوزير أبي القاسم الحسن بن علي المغربي ت ٤٢٨ هـ أنه وقف (خزانة الكتب المعروفة إلى الآن بخزانة المغربي) (العلائق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة ج ٣ ق ١/٩٠٠). وجاء في الوزير قوام الدولة ت ٤٣٣ هـ أنه وقف (خزانة كتب في مدينة فيروزآباد تشتمل على سبعة آلاف مجلد) (البداية والنهاية ٥٠/١٢). وجاء في الشاعر محمد بن نصر القيسراني ت ٥٤٨ هـ أنه سكن حلب (وولي خزانة الكتب) (سير أعلام النبلاء ٢٠/٢٢٤ و ٢٢٥). إن مكتبة مما قلّد فيه بعض اللغات الأوروبية في بعض الأعصر الحديثة. واستعمال (خزانة الكتب) هو اللائق بكتاب الحيوان.

٢- ذكر المحقق في (تقديم مكتبة الجاحظ) ص ١٠ قول المسعودي في مروج الذهب (٤٧/٤): (ما لم يقصد منها إلى نصب ولا إلى دفع حق)، واستدرك عليه استعماله (ولا) قائلاً (صوابها: أو) ولم يزد. وقول المسعودي من الفصيح العالي، والواو في (ولا) للعطف و(لا) لتأكيد النفي. وذلك كقوله تعالى:

(وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء) (يونس/٦١).
وكقول الأعشى:

ليست كمن يكره الجيران طلعتها ولا تراها لسرّ الجار تختلُّ

وفي الحيوان (٥، ١٠٨) جاعني شرط الراعي على ربّ الماشية: (ليس لك
أن تذكر أُمي بخير ولا شر) ومن تمثيل النحاة للفظه (ولا) هذه قولهم: ما جاعني
زيد ولا عمرو.

٣- قال المحقق في (تقديم مكتبة الجاحظ) ص ٢٥ في الجاحظ (وهو في
سن عالية مفلوج) والوجه أن يقول (... مفلوج ومُنقرس) لقول الجاحظ كما في
الصفحة نفسها (أنا من جانبي الأيسر مفلوج فلو قُرُض بالمقاريض ما علمت به،
ومن جانبي الأيمن مُنقرس فلو مرّ به الذباب لأُلمت).

وقول الجاحظ في جانبه الأيسر: (فلو قُرُض بالمقاريض ما علمت به)
الوجه فيه أن يقول (ما شعرت به) في مكان (ما علمت به)، لأنه لو قُرُض
بالمقاريض لعلم بالقرض لرؤيته له ولكنه لا يشعر به لمكان الفالج.

٤- قال المحقق في (تقديم مكتبة الجاحظ) ص ٣١ (وكنت أجدني أمضي
في الكتاب وأتابع قراءته رغم ما كان يحفل به من خطأ). واستعماله (رغم)
وبعدها غير عاقل غير فصيح، والفصيح (على ما كان يحفل به من خطأ). قال
تعالى: (وإنّ ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم) (الرعد، ٦) ولم يقل: رغم
ظلمهم. وقال الحارث بن حلزة:

فبقينا على الشناءة تتميم نا حصون وعزة قعساء

فقال: على الشنائة، ولم يقل: رغم الشنائة، ويجوز استعمال (مع) بدلاً من (على). ولم يستعمل القدماء (رغم) لغير العاقل لا في نثر ولا في شعر، على أنهم ربما قالوا في الشعر (على الرغم) و(بالرغم) وكلاهما قليل وغير مختار. وممن أخذ بغير الفصيح الدكتور طه حسين، قال في كتابه الأيام ٣٩: (كان خليقاً رغم حفظه للقرآن أن يذهب إلى الكتاب) والفصيح: على حفظه للقرآن.

٥- (١٤/١) للمسعودي:

ولا تأنفا أن ترجعا فتسلما فما حُشي الأفواه شراً من الكبر

وقال المحقق في (تصحیحات واستدراكات عامة ٦٧٥/٧): (في الأمالي: فما حُشي الأقوام. وفي جمع الجواهر ٣ واللسان: فما حُشي الإنسان). وكان يحسن من المحقق أن يصلح رواية (الأفواه) لأن الكبر لا يكون في الفم، وأراها محرقة عن (الأقوام) لقربها في الكتابة من (الأفواه)، وذلك كما في الأمالي. أما رواية جمع الجواهر واللسان وهي (الإنسان) فأظنها موضوعة وإن كانت أجود من (الأقوام).

ج٦- (١٦/١) قال الجاحظ: (فأماً ما قالوا في المثل المضروب... وأما قول الشعراء...) فاستعمل (أماً) مرتين من دون أن يخصها بجواب.

ج٧- (١٦/١) قال الجاحظ: كقول النابغة حيث يقول في شعره:

وكلفتني ذنب امرئ وتركته كذي العرّ يكوى غيره وهو راتع

وقوله (حيث يقول في شعره) زائد أغنى عنه (كقول النابغة).

٨- (١٨/١) لعوف بن الخرع:

تمنّت طيئ جهلاً وجبناً وقد خاليتهم فأبوا خيالي

هجوني أن هجوت جبال سلمى كضرب الثور للبقر الظماء

ولا يستقيم معنى البيت الأول بـ(تمنّت). وما أراه إلا تحريف (تجنّت) وبه يستقيم المعنى. فمن تجنيهم أنهم أبو إلا مخاصمته من طريق الهجاء مع أنه تجنّب أن يخاصمهم.

٩- (٢٤/١) (وجاء المسلمون يروي خلف عن سلف وتابع عن سابق، وآخر عن أوّل) وضبط خاء (آخر) بالفتح والصواب الكسر، لأنّ الأول ضده الآخر ولا سبيل إلى أن يلي (آخر) نظيره، ومن ذلك ربيع الأول وربيع الآخر وجمادى الأولى وجمادى الآخرة.

١٠- (٢٤/١) قالت التغلبية للجحاف في وقعة البشر: (فوالله إن قتلت إلا نساءً أعاليهنّ نُديّ وأسافلهنّ دُمي). وضبط المحقق آخر (دُمي) بتتوين الفتح ظاناً أن أسافلهنّ كالصور المنقّشة التي من الرخام أو غيره وأن المفرد دُمية. والصواب (دُمي) بضم فكسر مع تشديد الياء وهو جمع دم. أرادت التغلبية بدُمي ما يعرض للنساء من دم الحيض، وعدم فهم المحقق للنص أضاع على قسم من القراء السجعة بين نُديّ ودُمي التي قصدت إليها التغلبية.

١١- (٣٩/١) قال الجاحظ (وبعد، فمتى رأيت بستاناً يُحمل في رُدن؟). فاستعمل (وبعد) والأفصح (أما بعد). وكرّر (وبعد) في مواضع كثيرة من كتابه. وهو أقدم من وجنته ينحرف عن (أما بعد) إلى (وبعد). وممن استعمل (أما بعد)

الرسول صلى الله عليه وسلم، قال في رسالة له (من محمد رسول الله إلى مسيلمة الكذاب. سلام على من أتبع الهدى. أما بعد، فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده...) (سير أعلام النبلاء ٢/٢٧٨).

وكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (أما بعد، فقد جاعني كتابكما...) (إعجاز القرآن للباقلاني ١/١٨٧ من حاشية على الإتيان في علوم القرآن). وكتب علي بن أبي طالب رضي الله عنه في عهده إلى الأشتر النخعي، وقد استعمل (أما بعد) من بعد مضي صفحات من العهد: (وأما بعد، فلا تطولن احتجاجك عن رعيك...) (نهج البلاغة ٣/١٠٣ ش. محمد عبده). وأغلب المولدين من بعد الجاحظ آثروا العدول إلى (وبعد)، منهم الثعالبي، قال في خطبة كتابه يتيمة الدهر ٤ (وبعد، فلمولانا الأجل شمس المعالي أدام الله علوه، وكتب عدوه عبيد...). ومنهم الفيروزآبادي، قال في خطبة معجمه القاموس (وبعد، فإن للعلم رياضاً...) (ترتيب القاموس ١/١٠).

١٢- (٤٦/١) قال الجاحظ (ولو أدركوا ذلك لما أدركوه إلا بعد أن تغلظ المئونة) وقوله (لما) في جواب (لو) الاختيار فيه في النثر (ما) بحذف اللام. قال عز وجل (ولو شاء ربك ما فعلوه) (الأنعام/ ١١٢) وقال تبارك اسمه (ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله) (لقمان/ ٢٧). وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه في خطبة له (فلو أن امرأ مسلماً مات من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً) (نهج البلاغة ١/٦٨) فقال (ما كان) ولم يقل (لما كان) وفي رسالة بعث بها إلى بعض الولاة (ووالله لو أن الحسن والحسين فعلا مثل الذي فعلت ما كانت لهما عندي هوادة) (نهج البلاغة ٣/٦٧). وجاء في قول له (... ولو صببت الدنيا بجماتها على المنافق على أن

يحبني ما أحبني) (نهج البلاغة ١٣/٤). واستعمل الجاحظ (لَمَا) في جواب (لو) كثيراً في كتابه، منها في الجزء الأول ١٩٠ (لو تمّ للكلب معنى السبع لما ألف الإنسان)، وأيضاً ٢١٠ (ولو وقف عليه رجل رقيق اللسان صافي الذهن... لَمَا برح تحسره المعاني وتغمره الحكم).

١٣- (٥٣/١) قال ابن الجهم: (وإن كان المصحف عظيم الحجم كثير الورق كثير العدد فقد تم عيشي وكمل سروري). و(كثير) في (كثير الورق) تصحيف (كبير)، والتصحيف بين هاتين الكلمتين في الكتب القديمة معروف. ولا يصح (كثير الورق) ههنا لأنه تلاها (كثير العدد) وهو عدد الورق، فأى فائدة في التكرير؟

١٤- (٦٣/١) (وخط آخر هو خط الحازي والعرّاف والزاجر وكان فيهم حليس الخطاط الأسدي ولذلك قال شاعرهم في هجائهم:

فأنتم عصاريط الخميس اذا غزوا غناؤكمُ تلك الأخطيط في الترب)

ولى ههنا تعليقان: أحدهما: ترك المحقق (حليس) دون ضبط بالشكل، وقال فيه: (كذا في س ورسائل الجاحظ طبع الساسي ص ١٣٠ وورد في ل برسم حليس. وفي ط برسم جلس). قلت: هو حليس بضم ففتح فسكون تصغير حليس بكسر فسكون وهو كساء يوضع على ظهر البعير تحت البرذعة. وحليس من أسمائهم ومنهم حليس الحمصي ذكره الفيروزآبادي في القاموس (مادة ح ل س)، وجاء في بعض شواهد النحو:

أمّ الحليس لعجوز شهرية ترضى من اللحم بعظم الرقبة

والتعليق الآخر: فتح المحقق خاء (الخميس) وكسر ميمه وكأنه أراد به الجيش المكوّن من خمس فرق المقّمة والقلب والميمنة والميسرة والساقّة. وأرى أن (الخميس) تحريف (الحّيس)، أي هم عضاريط حّيس الخطاط في الترب. ومما يؤيد ذلك قول الجاحظ بعد ذكره لحّيس الخطاط: (ولذلك قال شاعرهم في هجائهم) أي في هجائهم وهجاء حّيس. وأفاد المحقق أن البيت لأبي نواس وأنه في ديوانه ١٥٩. وقد فتش عنه صديقي الأديب المؤرخ أحمد العلوانة في طبعتهين لديوان أبي نواس فلم يجده، وكتب إليّ بذلك من الأردن. وهو يجب إصلاحه حيث وُجد.

١٥- (٦٥/١) قال المقنّع الكندي في قلم من قصيدة له:

يَسْمُ الحروف إذا يشاء بناءها لبيانه بالنقط من أرسامه

و(أرسامه) لا معنى لها في البيت، وأراها تحريف (إيسامه) وهي مصدر (يسم) الذي تقدمها. والشاعر في قصيدته هذه مولع برد جزء من الصدر على العجز كقوله (سُخامه) ثم (بسُخامه)، وكقوله (تلاءم) ثم (تلامه)، وكقوله (مستعجم) ثم (استعجامه).

١٦- (١٦٦/١) وقال المقنّع في قصيدته المشار إليها آنفاً يصف حاله:

قد كان أبيض فاعتزته أدمة فالعين تنكره من ادهيمامه

ولولع الشاعر في قصيدته برد جزء من الصدر على العجز أقول: أرى أن (ادهيمامه) تحريف (ادميمامه) وهي موافقة لأدمة التي قبلها. وقد تكون (أدمة) تحريف (دُهمة) لتوافق (ادهيمامه) التي بعدها.

١٧- (١٧/١) (ووعى المجنون الوعيد والتهدد). وقال المحقق: في ل (وودع المخنوق)، وفي ط (وردع المجنون). قلت: ما في ط هو الصواب وكان حقاً على المحقق أن يأخذ به. ومعلوم عند قسم من العوام في العراق أن الوعيد والتهدد مما يردع المجنون. وسألت طبيباً عن ذلك فقال: أظن ذلك. أما استعمال المحقق (ووعى) من عنده فغريب.

١٨- (٧٢/١) (وعلى أن الشعر يفيد فضيلة البيان على الشاعر الراغب والمادح وفضيلة المأثرة على السيد المرغوب إليه). وأرى أن (يفيد) تحريف (يضفي) بدلالة (على) في (على الشاعر). أي الشعر يضفي على الشاعر المادح فضيلة البيان وعلى السيد الممدوح فضيلة المأثرة، و(يفيد) قريبة المعنى من (يضفي) ولكن (على) في (على الشاعر) و(على السيد) تُبطل الأخذ بها.

١٩- (٧٢/١) (وذهبت العجم على أن تقيد مآثرها بالبنيان). وإن كان الجاحظ استعمل (ذهبت) وهنا كان ذلك منه نحو قولهم مضى على كذا وكذا وجرى على كذا وكذا وإن لم يستعمله كان تحريف (دأبت) أقول ذلك لأنني لم أر (ذهب على).

٢٠- (٧٢/١) قال الجاحظ (وبنى أردشير بيضاء اصطرخ وبيضاء المدائن والحضر). والمعروف (أبيض المدائن).

ففي كتاب الموفقيات ٥٢٨: (فأوقرهم حديداً فأبعث بهم إلى أبيض المدائن). وقال البحتري:

حضرت رحلي الهموم فوجّهـ
حتُ إلى أبيض المدائن عنسي

وحُرّف (أبيض المدائن) إلى (أرض المدائن) في الأغاني (١٢٤/١٩ ط،
الهيئة المصرية العامة) ولم ينبه على ذلك محققه عبد الكريم العزباوي ولا
مراجعته محمد أبو الفضل إبراهيم. وبعد عصور تدرج الاسم إلى (القصر
الأبيض) ففي الروض المعطار ٩ (ويقال له القصر الأبيض... وهو من المدينة
العتيقة من المدائن) وأيضاً (الأبيض) ففي معجم البلدان ٨٥/١ (والأبيض أيضاً
قصر الأكاسرة بالمدائن).

٢١- (٧٩/١) (فما ظنكم بكتاب تتعاقبه المترجمون بالإفساد وتتعاوره
الخطاط بشر من ذلك أو مثله). و(تتعاقه) بالتاء تصحيف (يتعاقبه) بالياء لأن
الفاعل جمع مذكر سالم وهو (المترجمون)، ولو كان ملحقاً بجمع المذكر السالم
لجاز استعمال التاء.

٢٢- (٨٠/١) قال الجاحظ (أليس معلوماً أنّ شيئاً هذه بقيته وفضلته
وسؤره وصبايته ... حريّ بالتعظيم؟). وهذه ألفاظ مترادفة المعنى وليس في
جمعها في هذا النص وجه بياني، وهي من طريق أن يُقال: (قبرناه، دفناه،
واريناه التراب) وفعل الجاحظ نحواً من ذلك في رسالة صناعة القواد. قال كما
في رسائل الجاحظ ٣٤٥ (والحسود مسلوب المعقول بإزاء الضمير في كل حين
وزمان ووقت). وتأثر بهذا الأسلوب أبو حيان التوحيدي فقال في الإمتاع
والمؤانسة (٨٨/٣-١٠٧): (بل لكل ذلك وقت وحين وأوان).

٢٣- (٨١/١) (والأسرنج والزنجفور واللازورد والأشربة والأنبجيات).
وفسّر المحقق (الأنبجيات) فقال (جمع أنبج). قال الخليل: حمل شجرة بالهند
يربب بالعسل على خلقة الخوخ محرّف الرأس في جوفه نواة كنواة الخوخ).
قلت: نقل ابن البيطار في كتابه الجامع لمفردات الأدوية والأغذية (٦٥/١) أنبج

عن أبي حنيفة أنه منه الحلو ومنه الحامض الذي يحلو بعد مدة. ويكبس الحامض منه في الحباب. وعندنا في شفيد من انكلترا - النوعان، الحامض المكبوس بالخل والفلفل الحار وما يُقال له (الكاري)، والحلو الطري الذي يباع فاكهة. وكلاهما يجلب من الهند. والأنبج سماه داود الأتطاكي في تذكرته باسمه الهندي وهو (أنبه) بالهاء المهملة . وهو في العراق لا يُعرف منه إلا المكبوس ويُقال له (عَنْبَه) بقلب الهمزة عيناً. وقلب العرب هاء (أنبه) إلى جيم عند التعريب معروف، كقولهم في نيله نيلج، وفي لوزينه لوزينج. وأغلب العراقيين لا يعلمون معنى (أنبج) ولا (أنبجات) وإنما يعلمون معنى (عنبه). وفيما ذكرته توضيح عسى أن ينفعهم.

٢٤- قول في الفرق بين استعمل واستخدم:

(٩٧/١) كتب المحقق عنواناً هو (استخدام الكتابة في أمور الدين والدنيا). وفي ٢٤٨/٧ كتب عنواناً يقول (استخدام القرون). و(استخدم) لغير العاقل لغة غير فصيحة، وقد استعملت مع ذلك في شعر قليل من المولدين. وذلك أنها مختصة بالعاقل. تقول استخدمت الحمّال في حمل حقائبي، واستخدمت حاسباً في تجارتي. ومن ذلك قول الجاحظ في كتابه الحيوان (١٦٥/١) (والخصي مال وملك واستخدامه حسن وجميل). أما لغير العاقل فيستعمل (استعمل) كقول علي ابن أبي طالب في عهده للأشتر (فإن تعاهدك في السرّ لأمرهم حدوة لهم علي استعمال الأمانة) (نهج البلاغة ٩٦/٣)، وكقوله من خطبة له (استعملت المودة باللسان وتشاجر الناس بالقلوب) (نهج البلاغة ٢٠٩/١). وكقول الجاحظ (إما أن تكونوا استعملتم الاشتقاق في علم ما أورثوكم وإما أن يكون ذلك تهيأ لكم من طريق الاتفاق) (الحيوان ٨٣/١)، وكقول ابن الرومي:

ولو كان الفتى حقاً إذا ما استعمل الكذبا

فالفصيح أن يقول المحقق (استعمال الكتابة...) و(استعمال القرون...). إن استعمال (استخدم) لغير العاقل مشاع في عصورنا الحديثة، كقول الدكتور طه حسين (إنما نلائم بين حاجتنا وبين الأدوات التي نستخدمها لنرضي تلك الحاجات) (حديث الأربعاء ٥٩٠) والفصيح: الأدوات التي نستعملها. ثم إن الحاجات تُقضى ولا تُرضى، قال تعالى: (إلا حاجة في نفس يعقوب قضاها) (يوسف، ٦٨)، وقال زهير بن أبي سلمى:

وقال سأقضي حاجتي ثم أتقي عدوي بألف من ورائي ملجم

وممن استعمل (استخدم) لغير العاقل أيضاً العلامة محمد كرد علي في قوله: (يحاولون استخدام كل قوة) (سيرة أحمد بن طولون ٦)، والفصيح: يحاولون استعمال كل قوة.

٢٥ - (١٠٥/١) لسعيد بن وهب فيمن التحى وزال جماله:

فالآن حين بدت بخذك لحية ذهبيت بملحك مثل كف القابض

ولا أجد معنى مقبولاً في (مثل كف القابض). وأجد أن (مثل) تحريف (ملء) وهي نعت للحية - أي بدت لحينك ملء كف من يقبضها. وهو قول فيه صورة ذات حركة تدعو إلى الابتسام والانشراح.

٢٦ - (١٠٧/١) مما ذكره عبد الأعلى القاص في بعض قصصه (الفقير

مرفته سُلْفَة، ورداؤه عِلْقَة، وجردفته فِلْقَة، وسمكته شِلْقَة، وإزاره خِرْقَة). فوردت (سُلْفَة) بالفاء وبضم السين، وهي لا تشاكل أربع سجعات بعدها بالقاف فالهاء. وواضح أنها تصحيف (سِلْفَة) بالقاف ويكسر السين. والسلق من أرخص

السبقول وأنفعها للفقراء وغيرهم، لذلك نعتة جالينوس بالبقلّة الرحيمة. ووردت (سِلْقَة) على الصواب عند إعادة القول مختصراً في المحاسن والمساوي (٤٥٣/١) وهو (قال عبد الأعلى القاضي: الفقير مرقتة سلقة). و(القاضي) تحريف (القاص)، وهو عبد الأعلى الذي تقدم ذكره، ولم ينبه محقق المحاسن والمساوي على هذا التحريف، وهو محمد أبو الفضل إبراهيم.

٢٧- (١١٢/١) قال الجاحظ (ولشدة نهم الإناث صارت اللبؤة أشد عراماً وأنزق إذا طلبت الإنسان لتأكله). ولا أجد وجهاً لذكره الإنسان وحده مطلوباً من قبل اللبؤة. والوجه أن يقول (... إذا طلبت الحيوان أو الإنسان). إن صيد اللبؤة للحيوان أكثر من صيدها للإنسان بمرار كثيرة.

٢٨- قول في عرق النسا:

(١١٦/١) في نسخة ل (وكان العضو الذي كان يسند توتير عرق النسا...). ولم يرتض المحقق رواية (عرق النسا) وأخذ برواية (النسا) من ط ، وقال (ولا يُقال عرق النسا وإنما هو النسا من دون إضافة. قال الزجاج: لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه).

أ- قلت: كان يقال (نسا) دلالة على عرق، كقول امرئ القيس:

وأنشب أظفاره في النسا فقلتُ هُبلتَ ألا تتنصر؟

وأيضاً كان يُقال (عرق النسا) دلالة على عرق، ودلالة على داء أو وجع، وسيأتي بيان ذلك. ثم منع الأصمعي من قولهم (عرق النسا). قال كما في إصلاح المنطق ١٨٥. (هو النسا ولا يقال عرق النسا كما لا يقال عرق الأكل ولا عرق الأبل). ثم جاء الزجاج بأخرة فخطأ ثعلباً في استعماله (عرق النسا)

في كتابه (الفصيح) كما ذكر السيوطي في المزهرة ٢٠٤. وقول الأصمعي مدفوع. قال الفراء، كما في الصحاح (١١٩٩/٣ جمع): (العرب تضيف الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين كما قال الشاعر:

فقلتُ أنجوا عنها نجا الجلدِ إنه سيرُضيكما منها سنامٌ و غارِبَةٌ

قلتُ: جلد ونجا بمعنى واحد. وقد أضيف الشيء إلى نفسه في أسماء كثيرة من طريق الإضافة البيانية كحبل الوريد في قوله تعالى (ونحنُ أقربُ إليه من حبل الوريد) (ق/١٦) أي الحبل الذي هو الوريد. وكحقُّ اليقين في قوله عزَّ وجل (إنَّ هذا لهو حقُّ اليقين) (الواقعة/ ٩٥) أي الحق الذي هو اليقين. و(سِنخ أصل) في قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما في نهج البلاغة ٥١/١ (لا يهلك على التقوى سِنخ أصل) (١) أي السِنخ الذي هو أصل. و(كرى النوم) في قول تأبَّط شراً كما في الديوان ٥٣ والحيوان (٦، ٤٦٧):

إذا خاط عينيه كرى النوم لم يزل له كالى من قلب شيحان فائكِ

أي الكرى الذي هو النوم، و(عُرَّة الجرب) في قول عمر بن أبي ربيعة:

هندٌ أطاعت بي الوشاة فقد أمست تراني كعُرَّة الجربِ

أي العُرَّة التي هي الجرب. و(عرق النساء) كما في قول ثعلب في كتابه الفصيح مثل ذلك. والعرب تقول للدهن المستخرج من الزيتون (زيت) ولكن العراقيين يقول له خاصيهم وعاميهم (دهن الزيت) أي الدهن الذي هو الزيت.

١. ذكر العلامة الشيخ محمد عبده شارح الكتاب أنَّ لسِنخ أصل تفسيرين هذا أحدهما. وفي الكتاب (سِنخ) بفتح السين والصواب الكسر وهو خطأ مطبعي.

وهو عامي فصيح معاً. والشواهد التي زدتها على شاهد الفراء فيها مزيد دفع
لقول الأصمعي ولمن تابعه فيه كالزجاج وغيره.

ب- وكانت العرب تقول للمصاب بداء أو وجع في النسا (به نسا) أو
(به وجع النسا)، كقول الأغلب، كما في التتبيهاة على أغاليط الرواة:

من اللجيمين أرباب القرى ليست به واهنة ولا نسا

وكقول علقمة التيمي أو ابنه أو أبي المرهف كما في سمط اللالكئ ٤٥٦/١:

ولا قصرت من خطاي خطوتي ولا وجعت من نساى ركبتي

وأيضاً كانت العرب تستعمل (عرق النسا) للدلالة على داء أو وجع في
النساء، وذلك عندي لاجتناب اللبس بـ(نسا) الذي هو عرق. وأقدم زمن أعلمه
لذلك هو زمن الرسول صلى الله عليه وسلم. ففي أنساب الأشراف (ق ٣ ص ١٠)
أن عائشة رضي الله عنها قالت: (كانت الخاصرة تأخذ رسول الله ونقول عرق
النسا). وفي تاريخ الطبري ١٣٥/٣ أن فروة بن مسيك توجه إلى الرسول صلى
الله عليه وسلم وألقى بين يديه شعراً منه:

لما رأيت ملوك كندة أعرضت كالرجل خان الرجل عرق نساها

يممت راحلتي أومّ محمداً أرجو فواضلها وحسن ثرائها

ثم نرى في أنساب الأشراف (٤٩٤/١) أن الحسن البصري قال (انطلقت
أنا وأنس بن مالك إلى أبي بكر نعوذه وكان به عرق النسا). وفي المستطرف
من كل فن مستطرف (٢٣٢/٢) جاء في عبدالله بن جعفر وعبد الملك بن

مروان: (فقال ما الذي تشكوه يا أمير المؤمنين؟ قال: هاج بي عرق النسا في ليلتي هذه فبلغ مني ما ترى). والخبر مذكور أيضاً في جمع الجواهر في الملح والنوادر ٥٧ للحصري. وقال الفراء كما في معاني القرآن (٢٢٦/١) في الآية ٩٣ من سورة البقرة في النبي إسرائيل عليه السلام: (يُذكر في التفسير أنه أصابه عرق النسا). وقال النضر بن شميل في تهذيب اللغة (٨٢/١٣ نسا): (رجل أنسى وامرأة نسيا إذا اشتكيا عرق النسا). قلت: (نسيا) تحريف (نسياء) وهو كألَمْى ولمياء، وسكت عن ذلك محقق الكتاب أحمد عبد العليم البردوني والمراجع علي محمد البجاوي. وقال الطبري كما في تأريخه (٥٣١/٣): (وكان بسعد عرق النسا ودمامل). وقال أبو هلال العسكري كما في الفروق اللغوية ١٣٩ (والوجع الذي يسمى عرق النسا).

ج- وعلى الجملة: يقال (النسا) لعرق في الجسم. ومنه قول امرئ القيس:

وأُنشِبَ أظفاره في النسا فقلتُ: هُبِلتَ ألا تنتصر؟

ويقال (عرق النسا) بمعنى داء في النسا أو وجع فيه. ومنه قول عائشة رضي الله عنها (كانت الخاصرة تأخذ رسول الله ونقول عرق النسا). واطراد استعمال ذلك منذ زمن الرسول صلى الله عليه وسلم أدى إلى ترك تعبيرين كانا في زمانه بالتدرّج، التعبير الأول (به نسا) أو (به وجع النسا) للدلالة على داء، والآخر قولهم (عرق النسا) بمعنى (النسا) أي من دون دلالة على داء أو وجع. وما ذكره النضر بن شميل وهو (رجل أنسى) و(امرأة نسياء) للدلالة على داء أو وجع من الفصيح العالي إلا أن استعماله في غاية القلة. وأما ما ذكره الأصمعي من أنه لا يقال (عرق النسا) فغير صحيح.

فائدة: من المفيد أن أختتم البحث بأن أخرج عنه بعض الخروج فأثبت ههنا ما قاله ديسفوريدوس في معالجة عرق النساء. وهو أجلّ عشاب في تاريخ الطب عرف حتى الآن. قال - كما في الجامع لمفردات الأدوية والأغذية ١٦/٢ - (يُمَلح الجريّ ويترك ساعة ثم يطبخ في الماء مضافاً إليه الماء الذي سال منه دون أن يغسل الجريّ، ثم يُحتقن بمائه فيُبرى من به عرق النساء).

٢٩- قول في زاد عن:

(١١٩/١) قال الجاحظ (ويحطهم عن مقادير إخوانهم كما يزيد الصقالبة عن إخوتهم)، فعدي (يزيد) بعن، وهي تعديّة مولدة، وخير منها التعديّة بعلي.

والجاحظ أقدم من وجدته يعدي (زاد) بعن. وأظن أن سنده في ذلك أن العرب ربما عدّت الفعل بحرف الجرّ الذي يعديّ به ضده. والضد ههنا (نقص)، وأرى أنهم استعملوا هذه التعديّة في الشعر دون النثر. ومن الشواهد على تعديّة زاد بعلي قوله تعالى. (أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلاً) (المزمل، ٤).

وقول النابغة الذبياني (معجم ما استعجم ١٠٢٦/٣):

وقد خفت حتى ما تزيد مخافتي على وعل في ذي الفقارة عاقل

وقول عمرو بن قميئة (الديوان / ٤٣):

وفيهنّ خولة زين النساء زادت على الناس طراً جمالا

وقول الأعشى (الديوان / ٣٧٩):

فذا الشنء فاشنأه وذا الود فأجزه على ودّه أو زد عليه الغلانيا

وقول أبي صخر الهذلي (أمالي القالي ١٤٩/١):

فياحب ليلي قد بلغت بي المدى وزدت على ما ليس يبلغه الهجرُ

وقول يزيد بن مفرغ الحميري (خزانة الأدب ٢٥٠/٤):

فاكفف دعي زياد عن أكارمنا ماذا تريد على الأحقاد والدمن

وكتب به المغيرة بن شعبة وهو على السواد (فتوح البلدان ق ٣٣١/٢) (إن قبلاً أصنافاً من الغلة لها مزيد على الحنطة والشعير).

٣٠- (١١٩/١) في الخصي (فإن هم لم يستقصوا جبايه فإتما يدخل الرجل منزله من له نصف ذلك العضو). وقال المحقق (في الكلام نقص وتحريف ولعل صواب العبارة: فأما من لم يُستقص جبايه فقلما يدخل الرجل منزله منهم). هكذا، يتألف كلام جديد الألفاظ والتركيب مع خروج عن المعنى، وقوله (منهم) يريد: أحداً منهم. وقول الجاحظ لا نقص فيه ولا تحريف ومعناه واضح، أراد: إذا لم يُستقص جباب الخصي فمشتريه يُدخله منزله ويخلطه مع النساء (دون أن يدري أن له قدرة ما على الجماع).

٣١- (١٣٢/١) قال الجاحظ (وشكت امرأة زوجها وأخبرت عن جهله بإتيان النساء وعيه وعجزه، وأنه إذا سقط عليها أطبق صدره، والنساء يكرهن وقوع صدور الرجال على صدورهن، فقالت: زوجي عيأء طباقاء وكلّ داء له داء). وكان الأولى بالجاحظ أن يقول: (جاء في حديث أم زرع قول إحداهن تشكو زوجها وتخبر عن جهله بإتيان النساء...) إلى آخر قوله. أما حديث أم زرع فعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت للرسول صلى الله عليه وسلم: (جلس إحدى عشرة امرأة فتعاهدن وتعاقدن أن لا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئاً...). قلت: وتكلمت الأولى فالثانية فالثالثة فلما وصلت النوبة إلى السابعة

قالت: (زوجي غيايا أو عيايا طباقاء، كل داء له داء، شجك أو فلك أو جمع كلاً لك). فالصواب فيما رواه الجاحظ (زوجي غيايا أو عيايا) و(كل داء) دون إدخال الواو على (كل)، والحديث بتمامه رواه البخاري ومسلم وغيرهما، وللقاضي عياض كتاب في هذا الحديث اسمه (بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد) وهو كتاب شائق ومفيد.

٣٢- (١/١٣٤) قال الجاحظ (وقال عبدالله بن الحارث وكتب بها إلى عبد الملك بن مروان حين فارق مصعباً:

بأي بلاء أم بأية علة يُقدّم قبلي مسلّم والمهلبُ
ويُدعى ابنُ منجوف أمامي كأنه خصيُّ دنا للماء من غير مشربٍ

... فلما أخذته قيس نصبوه وجعلوا يرمونه بالنبل... فلما أتى مصعب برأسه قال لسويد: يا أبا المنهال كيف ترى؟ قال: أيها الأمير هو والله الذي أتى الماء من غير مشرب). وقد وهم الجاحظ في قوله إن عبدالله بن الحارث كتب بالبيتين إلى عبد الملك بن مروان، لأن اللائق بالخبر أن يكون بعث بهما إلى مصعب بن الزبير يعاتبه في تقديمه جماعة عليه منهم المهلب بن أبي صفرة. وكان المهلب حينئذ بالعراق وتحت إمرة مصعب. وأرى أن عبدالله بن الحارث همّ باللحاق بعبد الملك فعوجل بالقتل. وآخر البيت الأول مضموم وآخر الثاني مكسور وهو إقواء لم ينبّه عليه المحقق.

٣٣- (١/١٣٩) قال الجاحظ (ويقال إن الحمر الوحشية، وخاصة الأخرية، أطول الحمير أعماراً، وإنما هي من نتاج الأخر فرس كان لأردشير بن

بابك... قلت: القول في (الحمرة الوحشية) عامة لقوله (ويقال إن الحمرة الوحشية)، وقوله: (وخاصة الأخرية) عبارة اعتراضية، فقيم انقلب الإخبار كله وهو في نحو أربعة أسطر عن الأخرية؟ وأين خبر إن في قوله (إن الحمرة الوحشية)؟ أرى أن الوجه في الكلام أن يكون: (والحمرة الوحشية طويلة الأعمار، ويقال إن الأخرية أطولها أعماراً وهي من نتاج الأخر فرس كان لأردشير بابك...) إلى آخر قوله فيها.

٣٤- (١/١٤٠) قال الجاحظ (فعرف آخرهم صنيع أولهم وعرفوا مقدار مقادير أعمارهم). و(مقدار) حقها أن تجتنب، لزيادتها ونبوّها.

٣٥- (١/١٤٩) قال الجاحظ (فمن الباطل أن الشبوط ولد الزجر من البني). ولكنه أورد بعد ذلك خبراً هو (زعموا أن أم جعفر بنت جعفر بن المنصور حصرت في حوض لها ضخمة أو بركة كبيرة عدداً كثيراً من الزجر والبني وأنها لم تخلط بهما غيرهما فمات أكثره وبقيت بقية كانت الصميم في القوة وفي احتمال تغيّر المكان، فلم تحمل البيض حيناً، ثم إنَّها حملت بالشبابيبط). قلت: إذا صحَّ الخبر - وأراه صحيحاً - كان الشبوط كالبعغل ولد الفرس من الحمار وكالعسبار ولد الضبع من الذئب وكالديسم ولد الكلبة من الذئب. وفي ص ١٥١ نفى الجاحظ خبر أم جعفر بقوله (وكذبوا على أم جعفر) هكذا، بلا بيّنة ولا شاهد. وفي ص ١٥٠ سخر من الأكمعي إياس بن معاوية لقوله إن الشبوط ولد الزجر من البني، وقال فيه (وهمه العجب بنفسه أنه لا يروم شيئاً فيمتنع عليه، وغرّه من نفسه الذي غرّ الخليل بن أحمد حين أحسن في النحو والعروض فظنّ أنه يحسن الكلام وتأليف اللحن فكتب فيهما كتابين لا يشير بهما ولا يدل عليهما

إلا المرة المحترقة، ولا يؤدي إلى مثل ذلك إلا خذلان من الله) هكذا، وهي سخريّة من رجلين هما من مفاخر العرب.

٣٦- (١٥٨/١ و ١٥٩) (وذلك أيضاً مما يعرض للنساء والإفراط في شهواتهن وشدة الهمة لهنّ والغيرة عليهنّ). وأظن أن شيئاً سقط من النص في أثناء النسخ أو الطبع. أما (وشدة الهمة) فلا معنى لها ههنا، وأجد أن (الهمة) محرقة عن (الغلمة) وهي الشهوة إلى النكاح. واستعمل الجاحظ هذه اللفظة في مواضع من كتابه كقوله (١١٠/٣) (وقلت لأعرابي: أيما أشد غلمة المرأة أو الرجل؟). وكما في (١٥٩/٣) و(٢٢٣/٥) و(٢٢١/٧).

٣٧- (١٦٠/١) في قطع ألية الشاة ليسهل عليها اللحاق بالقطيع: (وقطع الألية في جواز العقول أشبه من الميسم، لأن الميسم ليس للبعير فيه حظ وإنما الحظ فيه لرب المال، وقطع الألية من شكل الختان ومن شكل البيط والفصد)، و(جواز العقول) لا معنى لها ههنا، وأرى أن الصواب ما في ط وهو (جواز القول) وكان على المحقق أن يأخذ به. و(أشبهه) أراها محرقة عن (أشوى) أي أهون وأقل أذى.

٣٨- قول في (بل إن):

(١٦١/١) قال الجاحظ (قال الأولون بل لعمرى إن للابل في السمات لأعظم المنافع). والفصيح أن يقول (بل لعمرى للابل في السمات لأعظم المنافع)، بحذف (إن) لأن العرب لم تقل (بل إن). قال عزّ من قائل (لا تحسبوه شراً لكم بل هو خير لكم) (النور/١١) ولم يقل بل إنه خير لكم. وقال جل ثناؤه (بل الإنسان على نفسه بصيرة) (القيامة/١٤)، ولم يقل بل إن الإنسان. وقال تعالى (بل قلوبهم في غمرة) (المؤمنون/٦٣)، ولم يقل بل إن قلوبهم في غمرة. وقال تبارك اسمه (إنا لمغرمون بل نحن محرمون) (الواقعة/٦٦) ولم يقل بل إننا محرومون. وقال عمرو بن شأس (أمالي القالي ٢٦٩/١):

لسنا نموت على مضاجعنا بالليل بل أدواؤنا القتلُ

وقالت الخنساء (العقد الفريد ٤/٤١٨):

بأفضل سيباً من يدك ونعمة تجود بها بل سيب كفك أجزلُ

ولي بحث مطول في ذلك نشرته في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد ٥٩ ج ٤ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤ فمن شاء الرجوع إليه فعل إن شاء الله.

٣٩- قول في نفي الفعل الثاني:

(١٦٢/١) قال الجاحظ (حلّ لك من ذلك ما كان لا يحل)، والاختيار أن يقول (حلّ لك من ذلك ما لم يكن يحل)، فيكون النفي للفعل الأول دون الثاني. قال تعالى (إذا أخرج يده لم يكد يراها) (النور/٤٠) ولم يقل كاد لا يراها. وقال جل ثناؤه (فذبوها وما كادوا يفعلون) (البقرة/٧١) ولم يقل وكادوا لا يفعلون. وقال علي ابن أبي طالب رضي الله عنه في كتاب له إلى عماله على الخراج - كما في نهج البلاغة ٣/٨١ - (فإنه لا ينبغي للمسلم أن يدع ذلك في أيدي أعداء الإسلام) ولم يقل: فإنه ينبغي للمسلم أن لا يدع ذلك. وقالت ليلي الأخيلية:

لنا صاحب لا ينبغي أن نخونه وأنت لأخرى صاحب وخبيلُ

وقال الراجز:

رأت على الماء جُذيلاً واتدا ولم يكن يخلفها المواعدا

وكان الوزن يجيز له أن يقول: وكان لا يخلفها المواعدا، ولكنه أثر اختيار المختار. وقال الأمير عبدالله بن محمد الخفاجي في (سرّ الفصاحة ١٦٥): (وهذان عبّرا عما لا يجب أن يُكنى عنه) ولم يقل: عبّرا عما يجب أن لا يُكنى عنه. وقال الحطيئة كما في الإعجاز والإيجاز ٦٦:

جاورت آل مقلد فحمدتهم إذ لا يكاد أخو جوار يُحمدُ

وممن اضطرَّ إلى العدول عن ذلك زهير، قال:

صحا القلبُ عن سلمى وقد كاد لا يسلو وأقفر من سلمى التعانيق فالتقل

وممن أخذ بغير المختار ابن درستويه، قال في (تصحيح الفصيح ٢٤١/١):
(فماضيه يجب أن لا يكون مفتوحاً) وهو يريد: فماضيه لا يجب أن يكون
مفتوحاً. وقال الدكتور طه حسين في (حديث الأربعاء ٦٢): (وأكاد لا أعرف
شاعراً) والمختار: ولا أكاد أعرف شاعراً. وقال في الصفحة نفسها (وتكاد أن لا
توجد في سائر القصيدة) والاختيار: ولا تكاد توجد في سائر القصيدة.

وفي كتاب العين (١٨٣/٣) لحد) قال محققاه الدكتور مهدي المخزومي
والدكتور إبراهيم السامرائي (وجاء في الأصول المخطوطة ما يجب أن لا يُضمَّ
إلى كتاب العين) والمختار: ... ما لا يجب أن يضم إلى كتاب العين، وقال
أستاذي العلامة الدكتور مصطفى جواد في مقدمته لكتاب تقويم اللسان والقلم
(ومثل هذا القول يجب أن لا يتخذ حجة) والاختيار: ... لا يجب أن يتخذ حجة.

٤٠ - (١٦٤/١) (وقد أقررتم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قبل له من
المقوقس كما قبل مارية واستخدمه). والعبارة (قد قبل له من المقوقس) حقها أن
تكون (قد قبل من المقوقس خصياً له) بدلالة (واستخدمه) في النص المذكور
وبدلالة ما جاء بعده وهو (فقد علمنا أنه ليس في الحديث أنه قبل منه بعد أن علم
منه أنه خصي). وأرجح أن ذلك من عثرات الطبع دون النسخ ولم يُنبّه عليه.

٤١- (١٦٦/١ و ١٦٧) وصف الجاحظ مني الخصي بأنه قليل متغير الريح ضعيف، وقال إنه عند خروجه منه عند الجماع: (لا يُخرجه من القوة إلى الضعف مثل الذي يعتري من يخرج منه شيء يكون من إنسان وهو أخثر وأحد ريحاً وأصح جوهرأ). وقوله (مثل الذي يعتري من يخرج منه شيء يكون من إنسان) تعبير غير بين، وأراه أراد أن يقول: (مثل الذي يعتري الفحل الذي يكون منيّه أخثر وأحد ريحاً وأصح جوهرأ) ولكنه عبّر عنه بما ترى. و(الفحل) أي الإنسان الفحل، واستعملها الجاحظ بهذا المعنى كثيراً.

٤٢- (١٦٧/١) قال الجاحظ في ملامسة الرجل للمرأة (وأن تكون مرة من فوق ومرة من أسفل). والاختيار أن يقول (... ومرة من تحت)، لأن (تحت) ضد (فوق). وقال في الديك (٢، ٢٥٨) (وضلالة من أسفل كضلاله من فوق) والاختيار (وضلاله من تحت). قال أبو هلال العسكري في (الفروق اللغوية ١٧٩): (الفرق بين أعلى وفوق أن يكون أعلى الشيء منه. يُقال: هو في أعلى النخلة يراد أنه في نهاية قامتها. وتقول السماء فوق الأرض، ولا يقتضي ذلك أن تكون السماء من الأرض، وأعلى يقتضي أسفل، وفوق يقتضي تحت، وأسفل الشيء منه وتحتّه ليس منه) قلت: وقال تعالى: (فلما جاء أمرنا جعلنا عاليها سافلها) ولم يقل (فوقها سافلها) ولا (عاليها تحتها).

وتقول: هو فوق الفراش، لأنه ليس منه، وتقول: (هو تحت اللحاف)، لأنه ليس منه. وقد قالت التغلبية للجحاف في وقعة البشر الحيوان (الحيوان ٢٤/١): (فوالله إن قتلت إلا نساء أعاليهن تُدي وأسافلهن دُمي) فأعاليهن وهن التدي منهن، وأسافلهن وهن الدمي منهن.

٤٣- قول في الاسم (سعيد بن سلم):

(١٧٠/١ و ١٧١) (قال سعيد بن مسلم، لأن يرى حُرْمَتِي أَلْف رجل على حال تكشف منها وهي لا تراهم أحب إلي من أن ترى حُرْمَتِي رجلاً واحداً غير متكشف). و(مسلم) تحريف (سلم)، وسكت عنه المحقق. وأيضاً حُرْف في (٣٢/٣) ثم جاء على الصواب في (١٦١/٥) فعرف به المحقق تعريفاً ناقصاً، ولم يتلفت إلى ما سبق من تحريف في اسم أبيه. وورد الاسم على الصواب في البيان والتبيين (٢٠٠/٢ و ٢٥٤) وجاء فيه أنه كان يسائر الخليفة موسى الهادي. و أورد ابن قتيبة في عيون الأخبار (٣٢/٤) قول أعرابي في مدحه:

أيا سارياً بالليل لا تخش ضلّةً سعيدُ بن سلم ضوء كل بلاد

وأورد المبرد في الكامل (٧/٣) قول عبد الصمد بن المعذل فيه:

كم يتيم نعشته بعد يُتم و فقير أغنيته بعد عُد

كلما عضت الحوادث نادى رضي الله عن سعيد بن سلم

وأفاد ابن خلّكان في الوفيات (٨٨/٤) أنه حفيد قتيبة بن مسلم وقال (تولى سعيد أرمينية والموصل والسند وطبرستان وسجستان والجزيرة وتوفي سنة سبع وعشرين ومئتين). ومع أن ابن خلّكان ذكر اسم أبيه صحيحاً في كتابه وكذلك فعل الخطيب البغدادي في ترجمته في تاريخ بغداد (٤٦٥/٨) فقد حرّفه الذهبي إلى (مسلم). وإن حُرّف (سلم) إلى (مسلم) فقد حُرّف في الأغاني إلى (سالم). جاء فيه (وركب الرشيد يوماً قبة وسعيد بن سالم معه في القبة). وكرّر الخطأ

في الصفحة مرتين. ولم ينتبه إلى ذلك المحقق عبد الكريم العزباوي ولا المراجع محمد أبو الفضل إبراهيم.

٤٤- (١٧٢/١) في الخصي (ويحمل في ذلك الحديد، ويقائل دون السخول ويتمشى مع الشطار). وقال المحقق في (السخول) إنها في ط (السجون). قلت: أرى أن (السخول) و(السجون) تحريف (الفحول) والمراد بالفحول في النص مالكي الخصيان. وسياق النص يدل على ما أقول، والخصي ضد الفحل، ومما يدل على ذلك ما جاء في الحيوان (١٠٩/٤) وهو: (وزعم لي رجال من الصقالبة خصيان وفحول).

٤٥- (١٧٥/١) لأبي عبدالله الجمّاز:

ظبـيٌّ سـنـانٌ شـريـكي فـيـه فـبـس الشـريـك

فـلا يـنـيك سـنـانٌ ولا يـدعـنا نـنـيك

وفي البيت الأول رُسمت ضمة على آخر (سنان) وكأنه ممنوع من الصرف، والصواب تنوين الضم لأنه ليس ممنوعاً من الصرف. وفي البيت الثاني جُزم (يَدَعْنَا) من غير جازم. ويجوز أن يكون الذي قاله الجمّاز (ولم يَدَعْنَا) وبه يستقيم البيت من جهة الوزن والنحو، ثم وقع عليه التحريف.

٤٦- (١٧٦/١) روى الجاحظ أربعة أبيات لبعضهم في متاعه، جاء في

آخرها:

فلا والله ما أمسى رفيقي ولولا البول عوجل بالخصاء

وعجز البيت لا يصح، لأن الخصاء لا يمنع من البول، والخصيان يبولون كسائر الفحول، وإن كان قائل البيت لم يلتفت إلى فساد المعنى في قوله هذا فكيف سكت الجاحظ عنه؟.

٤٧- (١٨١/١) قال الجاحظ (ولنصل هذا الكلام بالكلام الذي قبل هذا)، هكذا، وهو قول فيه ضعف تأليف، والأولى أن يقول: (ولنصل هذا الكلام بالكلام الذي قبله).

٤٨- (١٨٢/١) قال الجاحظ مفسراً قول الشاعر (يقول إذا هرب المطلوب الهارب من الطالب الجاد)، وقوله (الهارب) زيادة لا حاجة إليها، والبلوغ أن: (... إذا هرب المطلوب من الطالب الجاد).

٤٩- (٢٠٦/١ و ٢٠٧) قال الجاحظ مخاطباً القارئ: (وأظنك ممن يرى أن الطاووس أكرم على الله تعالى من الغراب، وأن التدرج أعز على الله تعالى من الحداة، وأن الغزال أحب إلى الله تعالى من الذئب). وقوله (وأظنك) سوء ظنّ بالقراء، وهو حقيق بالاستغراب، واللائق به أن يقول: وقد يظن قسم من القراء أن الطاووس... إلى آخر قوله.

٥٠- (٢٠٨/١) قال الجاحظ في التين (... وأنه عند أهل الكتاب الشجرة التي أكل منها آدم عليه السلام وبورقها ستر السوء عند نزول العقوبة). قلت: قوله هذا فيه نظر. فبين يدي مصورات لتفاسير قوله تعالى (ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين) (البقرة/٣٥) وهي للطبري والقرطبي وابن كثير والزمخشري. وكلها تخالف زعم الجاحظ في التين أنه عند أهل الكتاب الشجرة

التي أكل منها آدم عليه السّلام، وأنا راجع إلى تفسير الطبري لأنه البحر الذي
 اغترفت منه سائر التفاسير فأقول: يقول الطبري في تفسيره جامع البيان
 (٥١٨/١) إنّ وهب بن منبه اليماني قال (وأهل التوراة يقولون هي البرّ)، وإنّ
 موسى بن هارون قال: (وتزعم اليهود أنها الحنطة). وذكرت الحنطة والبر
 والسنبلة والمعنى واحد في عشرة مواضع من قبل عشرة علماء. وقيل هي
 الكرمة أو العنب أو شجرة الخمر والمعنى واحد في عشرة أقوال من قبل عشرة
 علماء، فمن ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه (هي الكرمة) (٥١٨/١). وقيل
 هي شجرة التين في قولين ضعيفين، أحدهما (وقال آخرون هي التينة) (٥٢٠/١).
 والقول الآخر: (عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، قال: تينة)
 (٥٢٠/١). فليس في أيّ من القولين الأخيرين الخاصين بالتين عبارة (أهل
 الكتاب) ولا (أهل التوراة) ولا (أهل الإنجيل)، وإنما ذكرت التوراة واليهود في
 الحنطة والبرّ.

أما بعد، فإنّ الشجرة لم يُذكر اسمها في القرآن ولا في الحديث النبوي،
 ولذلك اختلف أهل العلم في اسمها. وعندي أن (تلك الشجرة) هي كناية عن
 الباءة، وقيل لها شجرة لأنها تسقى من ماء الإنسان. يدل على ذلك أنّ حواء وآدم
 عليهما السلام لما أصابا منها انكشفت عوراتهما (وظفقا يخصفان عليهما من
 ورق الجنة). وكانني بالشیطان أيقظ عوراتهما بعد سبات دائم، بمكره وخبثه.

٥١ - (٢١٠/١) قال الجاحظ (ولو وقف عليه رجل رقيق اللسان، صافي
 الذهن، صحيح الفكر، تام الأداة، لما برح تحسره المعاني وتغمره الحكم). وقوله
 (لَمَّا) في جواب (لو) قد مضى القول فيه في (٤٦/١) وأنا متوقف عند (رقيق)

في (رقيق اللسان) وأرجح أنها تحريف (ذليق) وهي توافق سياق القول دون (رفيق).

٥٢- (٢١٠/١) قال الجاحظ: (ونحن نرى أن تمثيل ما بين خصال الذرة والحمامة، والفيل والبعير، والثعلب والذئب أعجب، ولسنا نعني أن للذرة ما للطاووس من حسن ذلك الريش وتلاوينه). ولا معنى لـ (تمثيل) ما بين كذا وكذا، وإنما هي تصحيف (تميل) أي موازنة. ووردت (الذرة) في النص مرتين، وبينّ عندي أنها محرّفة عن (الوزة). وأي خصال للذرة لتقاس بخصال الحمامة؟ وأي ريش لها ليُميّل بينه وبين ريش الطاووس؟.

٥٣- قول في الأوتار الأربعة:

(٢١٣/١) ذكرت طبائع البشر الأربع أو الأخلاط الأربعة وهي البلغم والسوداء والصفراء والدم. وجاء بعد ذلك (وعلى طبائعه الأربع وضعت الأوتار الأربعة)، هكذا، بالدال من (الأوتاد). وقال المحقق: إنه في ل (الأوتار الأربعة). قلت: ما في ل هو الصواب الذي كان عليه أن يأخذ به، وهذه الأوتار تكون في صناعة العود وهي: الزير فالمتنى فالمتلث فالبمّ. والزير سبع وعشرون طاقة إبريسم، والمتنى ست وثلاثون طاقة إبريسم، والمتلث ثمان وأربعون طاقة إبريسم، والبمّ أربع وستون طاقة إبريسم. وهذه الأوتار تتدرّج في القوة من أضعفها وهو الزير، إلى المتنى، فالمتلث، فالبمّ، وهو أقواها جميعاً. وبأنغام هذه الأوتار يداوى أصحاب الطبائع الأربع من الجهة النفسية. فصاحب الطبيعة البلغمية وخطها بارد رطب يداوى بنغمة الزير، وصاحب الطبيعة السوداوية وخطها بارد يابس يداوى بنغمة المتنى، وصاحب الطبيعة الصفراوية

وخلطها حار يابس يداوى بنغمة المثلث، وصاحب الطبيعة الدموية وخلطها حار رطب يداوى بنغمة البم، وكل إنسان له طبيعة واحدة من هذه الطبائع، انتهى مختصراً من كتاب إخوان الصفا (٢٠٣/١) مع زيادة هي مما أحفظه.

٥٤- (٢١٤/١) ذكرت أصداد في خلق الإنسان منها (النصيحة والغش، والوفاء والغدر... والتبذل والتعزز). وأرى أن (التبذل) محرقة عن (التنل). قال الفيروزآبادي في القاموس في (تعزز): (قوي بعد ذلة). وقال أبو العالية كما في الخصائص ٢/٢٤٤:

فبذات كثرتهم بقلّة وأعقبت عزتهم بذلّة

في كتاب العين جاء في (الطفي) وهي جمع طفية، وهي حية لينة خبيثة: وهم يذلونها من بعد عزتها كما تذل الطفي من رقية الراقي

٥٥- (٢١٥/١) قال الجاحظ (فالكلب سبع وإن كان بالناس أنيساً، ولا تخرجه الخصلة والخصلتان مما قارب بعض طبائع الناس إلى أن يخرجه من الكلبية) وقوله (ولا تخرجه) ثم (إلى أن يخرجه) قصور في البيان. وقوله (الكلبية) الوجه فيه (السبعية). ولأعيد قوله معدلاً أقول: (فالكلب سبع وإن كان بالناس أنيساً، ولا يخرجه من السبعية الخصلة والخصلتان مما قارب بعض طبائع الناس).

٥٦- (٢١٩/١) قال الجاحظ في نسك الناس ما هو تكرير لما سبق في ص ١٧٤ مع اختلاف يسير، كقوله في ص ٢١٩ (ونسك الخراساني أن يحج وينام على قفاه)، وهو في ص ١٧٤ (ونسك الخراساني أن يحج)، وكقوله في

ص ٢١٩ (ونسك البنوي والجندي طرح الديوان والزرابية على السلطان)، وهو في ص ١٧٤ (ونسك البنوي أن يدع الديوان). وفي ص ٢١٩ (ونسك الرافضي ترك النبيذ) وهو في ص ١٧٤ (ونسك الرافضي إظهار ترك النبيذ) وفي ص ٢١٩ (ونسك دهاقين السواد ترك شرب المطبوخ) وهو في ص ١٧٤ (ونسك السوادي ترك شرب المطبوخ فقط)، وفي ص ٢١٩ (ونسك المغني الصلاة في الجماعة وكثرة التسبيح والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وهو في ص ١٧٤ (ونسك المغني أن يُكثر التسبيح وهو يشرب النبيذ والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة في الجماعة). وهو تكرير غير سائغ، وفي بعضه شيء من الاختلاف والاختلال، وغريب أن لا يلتفت المحقق إلى ذلك كله.

٥٧- قول في هداية الحمار الأهلي:

(٢٢١/١) ذكر الجاحظ أمثالا منها (أضل من حمار أهلي). وهذا مثل غير صحيح، بل عكسه هو الصحيح، أي (أهدى من حمار أهلي). وهداية الحمار الأهلي معروفة ودليلها قائم. قال القزويني في عجائب المخلوقات (مادة: حمار) : (فإنه إذا مشى بطريق لا ينسأه بعد ذلك) وقال الدميري في حياة الحيوان (مادة: حمار أهلي): (ويوصف بالهداية إلى سلوك الطرقات التي مشى فيها ولو مرة واحدة). قلت: ومما يدل على هدايته هذه ما ورد في كتاب أخبار النساء ١٠٨ عن المدائني أنه قال: كان بمكة سفيه يجمع بين النساء والرجال على أقبح الرّيب، فشكا أهل مكة ذلك إلى الوالي فنفاه إلى عرفات. فأخذ بها منزلاً ثم دخل مكة مستتراً فلقى حرفاءه من الرجال والنساء فقال لهم: ما يمنعكم مني؟ قالوا: وأين بك وأنت في عرفات؟ فقال لهم: حمار بدرهمين وقد صرتم إلى الأمن والنزهة والخلوة واللذة. فأخذوا يأتونه. فكثر ذلك حتى أفسد على أهل مكة أحداثهم وسفهاءهم. فعادوا بالشكاية إلى أميرهم، فأرسل وراءه، فأتي به، فقال: أي عدو الله، طردتك من حرم الله عز وجل فصرت إلى المشعر الأعظم

تفسد وتجمع بين الخبائث، فقال: أصلح الله الأمير يكذبون عليّ ويحسدونني. فقالوا للوالي: بيننا وبينه واحدة، تجمع حمير المكارين وترسلها نحو عرفات، فإن قصدت إلى داره لما اعتادت من السير إليها فالقول كما قلنا، وإلا فالقول كما قال. فأمر الوالي بحمير المكارين فجمعت وأرسلت فقصدت نحو منزله، وجاءه بذلك أمناؤه. فأمر الوالي بتجريدته، فلما نظر إلى السياط بكى، فقال له الوالي: ما يبكيك يا عدو الله؟ قال: ما من الضرب جزعت، ولكن يسخر منا أهل العراق، ويقولون: إن أهل مكة يجيزون شهادة الحمير). والحكاية المذكورة أيضاً في (إخبار العلماء بأخبار الحكماء) لعلي بن القاضي الأشرف يوسف القفطي.

٥٨ - (٢٢٥/١) لأبي الشمقمق:

يوسفُ الشاعرُ فرخٌ وجوده بالأبلىة
حَاقِيٌّ قَد تَلَّقِي كامناً في جوف جأنة
خيطوها خشية الكلب ب عا عليه بمسألة

وغير المحقق في البيت الثاني ما في الأصول وهو (كامن) بأن جعله (كامناً) كأنه أراد أنه حال من تلقى. وعندني أن (تلقى) تصحيف (بلقى) المذكورة في ط ومعناها أحقق. و(قد) زائدة حقها الحذف. فرواية البيت الصحيحة:

حَاقِيٌّ بَلَّاقِيٌّ كامناً في جوف جأنة

أي أنه لقيط. وقال المحقق في (حلقى): (انظر شفاء الغليل في تفسير الحلقي)، هكذا مع أن الجاحظ فسر الحلقي بالمخنت وذلك في كتاب الحيوان (٤٨٨/٦). وكان المحقق قد فسر الخلاق في ١٣٦/١ فسر المحقق الخلاق قائلاً: (أن يفسد متاعه فينعكس ميله الجنسي)، فقيم أحوالنا من بعد على شفاء

الغليل؟ وقوله (ميله الجنسي) فيه الجنس بالمعنى الذي أراده لفظة عصرية جاءتنا من بعض اللغات الأوروبية. وخير من ذلك كله أن يُقال: الخلاق رغبة الرجل في أن يُؤتى ويقال للمصاب به حلقي. أو أن يُقال: هو التخنت ويقال للمصاب به مخنت.

٥٩- (٢٢٦/١) قال الراجز:

أحرص من كلبٍ على عقي صبي

وقال المحقق (والعقي بالكسر ما يخرج من بطن الولد حين يولد). وكان الأولى به أن يقول (سيفسر الجاحظ العقي)؛ لأنه فسره بعد ثلاثة أسطر بقوله: (يقال للذي يخرج من بطن الصبي حين يخرج من بطن أمه عقي بكسر العين، ويُقال: عقى الصبي يعقى عقياً).

٦٠- (٢٣٤/١) (وقد علم الناس كيف استطابة أكل الجري لأذناها). وقال المحقق: (في ط: لأذناها محشواً. وفي ل: لأذناها محسياً. ومحسياً ومحشواً كلمتان مقحمتان فأسقطتهما. واللام في لأذناها بمعنى إلى). وعده (محشواً) مقحمة وإسقاطها خطأ. وإنما هي تصحيف (محسواً). وقول الجاحظ (محسواً) على القلب لأن المحسو في الأصل هو الماء، ويضاف إلى القدر على قطرات قليلة فإذا نشفت أضيفت غيرها... إلى آخره. والمراد أن أذنا الجري تتحسى الماء - في القدر - كما يتحسأ الطائر قطرات قطرات. وعندئذ يذوب دهنها وتقلى به في أثناء التحسية، على أن تجعل حرارة الموقد قليلة جداً. وهذه طريقة للطبخ يعرفها الخذاق من الطهاة. والمراد بذنب الجري القسم الذي يلي البطن. وقول الجاحظ (أكل الجري لأذناها) أراد به: أكل أذنا الجري. وليس اللام في

(لأذنايها) بمعنى (إلى) كما قال المحقق. إن الأصل في (أكل الجري لأذنايها) أكل الجري أذنايها. وأذناي بدل بعض من كل، وأدخلت عليه اللام لتقوية العامل الذي ضعف كما هو معروف في علم النحو. يؤيد ذلك قول الجاحظ في الجري في ص ٢٣٥ (ويرمى كله إلا ذنبه). إن آكلي الجري في العراق يفضلون أكل ذنبه على سائر بدنه حين يكون مقلوفاً أو محسواً.

٦١- (٢٣٦/١) لابن عبدل:

نعم جار الخنزيرة المرضع الغر ثي إذا ما غدا أبو كلثوم

وضمت العين من (المرضع) والصواب الكسر لأنه نعت للخنزيرة.

٦٢- (٢٤١/١) لحماذ عجرد في هجاء بشار وتفضيل الخنزير عليه:

وعُودُهُ أَكْرَمُ مَنْ عَوَدَهُ وَجَنَسُهُ أَكْرَمُ مَنْ جَنَسَهُ

وقال الجاحظ ينتقد على حماد هذا البيت: (وأنا، حفظك الله، أستظرف

وضعه الخنزير بهذا المكان وفي هذا الموضع حين يقول: وعوده أكرم من

عوده. وأي عود للخنزير قبحه الله تعالى وقبح من يشتهي أكله). ولا موضع

(لأستظرف) لأن الجاحظ مستغرب في قوله: (وأي عود للخنزير قبحه الله).

لذلك أرى أن (أستظرف) تحريف (أستغرب) وبها يصح معنى النص.

٦٣- (٢٤٣/١) لأبي كريمة في كنيفه:

إذا أتاني خليلٌ زانني بدعاً كأنه لهج عمداً بإضراري

وأرى أن (دخيل) تحريف (خليل) كما يُفهم من سياق البيت ومما بعده وهو
قد اجتواني له الخلان كلهمُ وباع مسكنه من قربه جاري

فذكر المفرد (خليل) ثم جمعه على (خلان).

٦٤- (٢٥١/١) لابن عبدل في الهجاء:

وما يدنو إلى فيه ذبابٌ ولو طأيت مشافره بقندٍ
يذقن حلاوة ويخفن موتاً زعافاً إن هممن له بوردي

وقال المحقق في (يذقن حلاوة) هي في ل (يرين حلاوة). قلت: يذقن التي
اخترها المحقق فيها نظر. ورواية ل صحيحة. وقد تكون الرواية (يرمن) وهي
أيضاً صحيحة. فالذباب (يرين) الحلاوة على مشافره -أو يرمن تلك الحلاوة-
ولكنهن يتحاشين الوقوع عليها خوفاً أن يقتلن نتن فيه، إن الذي يُبعد رواية
(يذقن) ما في البيت الأول وهو (وما يدنو إلى فيه ذباب) ويُبعدها أيضاً ما في
البيت الثاني وهو (يخفن موتاً... إن هممن له بوردي). فكان الوجه أن يأخذ
المحقق برواية ل.

٦٥- (٢٥٤/١) لابن الذئبة:

من يجمع المال ولا يَتَّبِ بهِ وَيَتْرِكُ المالَ لِعامِ جَذْبِهِ

يَهْنُ على الناسِ هوانِ كلبِهِ

وقال المحقق في (يتب): كذا في عيون الأخبار ٢٤٣/١ وفي ل يثبه وهو تحريف إملائي. وفي البخلاء يثبه وليس بشيء. قلت: أرى أن ابن الذئبة قال: (يُثَبُّ به) بالياء المضمومة فالتاء المكسورة فالياء الساكنة، من أتاب بالمال. والفعل مجزوم باسم الشرط (مَنْ). أي الذي لا يثيب المستحقين من ماله يحتقره الناس.

٦٦- (٢٥٥/١) أربعة أبيات لأبي حزابة أولها:

يا ابن عليّ برح الخفاء أنت لغير طلحة الفداء

و(لغير) ليس لها معنى مقبول في البيت، فهي كالذم لطلحة مع أن المراد مدحه. وأجدها تحريفاً (لعين) كما في الأغاني (١٥٣/١٩). والفداء بالفاء تحريف الفداء بالقاف فالذال كما في الأغاني أيضاً. وبرواية الأغاني يرتفع معنى البيت ويكون له وزنه. وأشار المحقق إلى رواية الأغاني، فليت شعري لم لم يأخذ بها؟.

٦٧- (٢٥٧/١) قال الجاحظ (وكذلك قول الأسود بن المنذر فإنه قال:) ويلى

ذلك بيتان من الشعر. وقول الجاحظ (فإنه قال) زائد ولا موضع له. وقوله (فإنه) تأكيد بأن لا حاجة إليه. وكان يكفي أن يقول: وكذلك قول الأسود بن المنذر:

٦٨- (٢٦١/١) لأبي الهول في هجاء جعفر اليرمكي:

أعني فتىً يُطعن في دينه يشبَّ معه خشب الصلْبِ

هكذا عُرِضَ البيت، وكانَ روايته مرتضاه، مع أنه لا معنى لعجزه. وعندِي أن (يشبَّ) تصحيف (يُسبُّ) بالسین المهملة. و(معه) المفتوحة العين الوجه فيها إسكان العين لأن الفتح كسر وزن البيت. و(الصلْب) بضم الصاد الصواب فيها فتح الصاد. ومعنى البيت: أعني الذي هو مغموز الدين ويُسبُّ معه الخشب الذي صلْب عليه.

٦٩- قول في (بل إنما):

(٢٦٢/١) (وإذا صُعِّرَ شأن من هُزِّموا فقد صُعِّرَ شأن الممدوح، بل إنما قال: أرسلت أسداً على سود الكلاب)، فاستعمل (بل إنما) وفي استعمالها نظر، فاستقرائي منظوم العرب ومنتورهم في الجاهلية وصدر الإسلام يدل على خلوهما منها. وأوجز القول فيهما فأقول: إن (بل) في معنى (إنما) في أكثر الأحيان، وقد قعدت فيهما -حين تكونان كذلك- ثلاث قواعد:

منها: إن العرب لم تقل (بل إنما).

ومنها: يجوز في (بل) و(إنما) إحلال إحداهما محل الأخرى في الجملة المسبوقة بنفي. لذلك يستوي معنيهما في قول علي رضي الله عنه (ما كان به ملوماً بل كان به جديراً) (البيان والتبيين ٥٤/٢) وقول الحجاج (إني سمعت تكبيراً لا يراد به الله إنما يراد به الشيطان) (البيان والتبيين ١٣٢/٢).

ومنها: يجوز إحلال إحداهما محل الأخرى عند وجود نفي مقدر. مثال ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم سأل زيد الخيل: من أنت؟ فقال: أنا زيد الخيل.

فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: بل أنت زيد الخير. والتقدير: لست زيد الخيل بل أنت زيد الخير. وقال علي لطلحة رضي الله عنهما: (أخرجتم أمكم عائشة وتركتم نساءكم). فقال طلحة: (إنما جاءت للإصلاح) (الإمامة والسياسة ٥٨/١).

والتقدير: ما جاءت للحرب إنما جاءت للإصلاح. فـ(بل) في العبارة (بل أنت زيد الخير) في معنى (إنما) في العبارة (إنما جاءت للإصلاح).

فمن شاء بسط القول في (بل) و(إنما) فليراجع مقالتي المنشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، وانظر في ذلك المادة ٣٨.

٧٠- (٢٦٦/١) قال الجاحظ: وقال خلود عيينة وهو يهجو جرير بن عطية ويرد عليه:

وعيرتنا بالنخل أن كان مالنا وود أبوك الكلب لو كان ذا نخل

وسبق أن روى الجاحظ هذا البيت قبل صفحتين (ص ٢٦٤) منسوباً إلى الصلتان يجاوب فيه جريراً مع تغيير يسير في الشطر الأول وهو: تعيرنا أن كانت النخل مالنا. ولم ينبه المحقق على ذلك.

٧١- (٢٧٠/١) روى الجاحظ لأبي عدنان قوله هذين البيتين:

فما كلبة سوداء تفري بناها عراقاً من الموتى مراراً وتكدم

أتيح لها كلب فضنت بعرقها فهارشها وهي على العرق تعذم

والشعر يحتاج إلى تنمة، وذلك أنّ (كلبة) التي هي مبتدأ ظلت بلا خبر، وقال الجاحظ (فقف على هذا الشعر فإنه من أعاجيب الدنيا) هكذا، وسكت المحقق عن ذلك.

٧٢- (٢٧٨/١) للمتعب العبدى:

فسلّ الهَمّ عنك بذات لوث عذافرة كطريقة القيون
وبصادقة الوجيف كأن هراً يباريها ويأخذ بالوضين

والباء في (وبصادقة) تكسر وزن البيت والصواب حذفها وبذلك يصلح الوزن ويبقى المعنى مستقيماً. ونسخة ط بلا باء وأشار إليها المحقق ولكنه لم يأخذ بها.

٧٣- (٢٨٤/١) في أصول كتاب الحيوان (والوجه الآخر فلأن الليل موحش مخوف الجوانب)، ولكن المحقق أضاف إلى أول النص (أما) من عنده فجعل النص: (وأما الوجه الآخر فلأن الليل...) إلى آخره. وقال في (أما) (زيادة يفتقر إليها الكلام) وقد أخطأ فيما فعل، فما في الأصول هو كلام الجاحظ لم ينقص منه شيء، وهو ذو بيان عالٍ، و(أما) فيه مستغنى عن ذكرها، وتفهم من الفاء الدالة عليها، ونظير ذلك قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه فيما كتب به إلى أبي عبيدة: (وعمرو فأوصيك به خيراً) (فتوح الشام للواقدي، ٤٢) والتقدير: وأما عمرو. وقول صعصعة بن صوحان: (إذا لقيت المؤمن فخالصه، وإذا لقيت الكافر فخالصه، ودينك فلا تكلمنه) (مجمع الأمثال ٣/٣٢٩) والتقدير: وأما دينك، وانظر بحثي المفصل ذلك في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. وأضيف شيئاً جديداً فأقول: قد تجيء الفاء بعد المبتدأ لتدل على وجوب

وقوع الخبر، ولا حاجة عندئذ إلى تقدير أما قبل الخبر، كقوله تعالى (الزاني والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة) (النور / ٢). وكقوله تبارك اسمه (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) المائدة / ٣٨).

وقيل في الزاني والزانية إن التقدير فيهما: الذي زنى والتي زنت، وقيل في السارق والسارقة: الذي سرق والتي سرقت، فاجتلبت الفاء لأن الاسم الموصول يضمن معنى الشرط، كأن الأصل: من زنى فاجلدوه، ومن سرق فاقطعوا يده، فالجلد واجب والقطع واجب.

٧٤- قول في سوء بالضم وسوء بالفتح:

(٢٨٦/١) (فأما اليتن فخرج رجل المولود قبل رأسه وذلك علامة سوء)، وضمت السين من (سوء) والصواب فتحها. وتكرر مثل ذلك في مواضع من الكتاب كما في (٨٣/٣) في قول معن بن أوس:

إذا المجد الرفيع تعاورته بُناة السوء أوشك أن يضيعا

وكما في قول المقنع الكندي (١٣٨/٣):

وصاحب السوء كالداء العيَاء إذا ما ارفض في الجوف يجري ههنا وهنأ

كمهر سوء إذا رفعت سيرته رام الجماح وإن خفضته حرد

إن (السوء) بالضم و(السوء) بالفتح في الأصل بمعنى واحد كالضعف والضعف ولكن المفتوح منه غلب أن يُضاف إليه ما يُراد ذمّه من كل شيء. كقوله تعالى (يا أخت هارون ما كان أبوك امرأ سوء) (مريم/٢٨). أما المضموم، فجار مجرى الشر وهو نقيض الخير كقوله تعالى (إنما يأمركم بالسوء).

والفحشاء) (البقرة/١٦٩). وعدم التمييز بين (سوء) و(سوء) في هذا الكتاب له نظائر في كتب كثيرة، منها ما هي مراجع عالية المنزلة، وهي تدل على سهو المحقق أو عدم تثبته أو جهله. ففي رياض الصالحين ١٥٩ ورد الحديث النبوي (وإنما مثل الجليس الصالح وجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير)، وضمت السنين من (السوء) والصواب فتحها، ومحقق الكتاب هو الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. وفي كتاب العين (٤٣/٨ بلد):

جَرَى طَلَقًا حَتَّى إِذَا قِيلَ سَايَحُ تَدَارَكَهُ أَعْرَاقُ سُوءٍ فَبَلَدًا

والصواب (سوء) بالفتح. ومحققا الكتاب هما الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي. وفي لسان العرب (مادة: خبط): (نعوذ بالله من خاتمة السوء) والصواب: السوء بالفتح. وهذا المعجم طبعة صادر ولم يذكر اسم محققه. وفي نهج البلاغة (٢١٦/١): (وصدقة العلانية فإنها تدفع ميتة السوء) والصواب فتح السنين، ومحقق الكتاب وشارحه هو العلامة الشيخ محمد عبده. وفي الأغاني (١١٩/١٧): (إن عامراً أنزلكم منزل سوء) والصواب فتح السنين، ومحقق الكتاب هو علي البجاوي ومراجعته هو محمد أبو الفضل إبراهيم. وفي ديوان حسان بن ثابت ١٨٠ لحسان:

أرى كثرة المعروف يورث أهله وسود عصر السوء غير المسود

والصواب فتح السنين، ومحقق الديوان هو عبد الرحمن البرقوقي. وفي الجليس الصالح الكافي ١/١٣١:

فتلك ولاية السوء قد طال عهدهم فحتام حتام العناء المطوّل

والصواب فتح السين، ومحقق الكتاب هو محمد مرسي الخولي. وفي ديوان القطامي ٥٣ (طبعة بريل) للقطامي:

فلما بدا حرمانها الضيف لم يكن عليّ مناخ السوء ضربة لازب

والصواب فتح السين. ومحقق الديوان هو بعض المستشرقين، وفي ديوان حاتم الطائي وأخباره ٢٢٣ لحاتم:

تَبَغَّ ابن عمّ الصدق حيث لقيته فإن ابن عمّ السوء إن سرَّ يُخالفُ

والصواب فتح السين، ومحقق الكتاب هو الدكتور عادل سليمان جمال. وعسى أن يلتفت صانعو المعجم الكبير إلى الغلط الواقع في (سوء) في كتاب العين ولسان العرب إذا أرادوا أن ينقلوا منهما.

٧٥- (٢٨٧/١) قال الجاحظ (وفي المثل: صاحبي متق، وأنا تنق)، وهذا مثلٌ مبتور، وحفظي: (أنا تنق وأنت متق فكيف نتفق؟).

٧٦- (٢٩٦/١ و ٢٩٧) (ربما دَمَرُوا على صاحب الحمام إذا خيف قبَلَه القمار وظنوا أنه الشرف). وقال المحقق في (الشرف): (الاشفاء على خطر من خير أو شر) هكذا. وقال إنه في ل (به التشرف)، قلت: وهو الصواب الذي كان يجب الأخذ به، أي التشرف على بيوت الجيران من السطح. ومما يدل على ذلك أن الجاحظ قال في أصحاب الحمام (٣/١٩٠ و ١٩١): (والذين يتشرفون على حُرْمِ الناس والجيران). وهذا من الأمور المعروفة الآن في الأحياء القديمة من بغداد لكثرة أصحاب الحمام فيها.

٧٧- (٢٩٩/١) (فخبرنا عن يتخذ الحمام من بين جميع سكان الآفاق ونازلة البلدان من الحرميين والبصريين). وقال المحقق: في ل (الحرميين والمصريين)، قلت: وهو الصواب الذي كان يجب أن يؤخذ به، إن الحرمين هما مكة والمدينة، والمصريين هما الكوفة والبصرة. ثم وردت (الحرميين) و(المصريين) في ص ٣٠٣ على وجه الصحة في قول الجاحظ (وبعد فلم صارت نساء الحرمين لا يُرَيْنَ نهاراً ونساء المصريين لا يُرَيْنَ ليلاً).

٧٨- (٣١٤/١) روى الجاحظ لعلاج بن شحمة في بنته مية:

إن تكُ قد بانَّت بمية غُربة فقد كان مما لا يُملّ مزارُها

و(كان) خطأ نحوي أحوج إليه وزن البيت، والصواب (كانت) لأن اسم كان ضمير مستتر يعود على مؤنث حقيقي هو مية. وقوله (مما) الفصيح فيه (ممن). وسكت الجاحظ والمحقق عن ذلك. ويجوز أن يكون علاج قال: لعمرى كانت لا يُملّ مزارها، ثم حُرّف بلسان الجاحظ أو قلم الناسخ.

٧٩- (٣١٦/١) لبشر بن أبي خازم:

إذا غدوا وعصيَ الطلح أرجلهم كما تتصّب وسط البيعة الصلْبُ

وفتح المحقق السين من (وسط) والصواب التسكين لأنه ظرف. ثم إنّ الفتحة تكسر وزن البيت.

٨٠- (٣١٨/١) لأعرابي:

لقد شان صغرى والسيها وزينا لصغرى فتى من أهلها لا يزيناها
كلاب لعاب الكلب إن ساق هجمة يعذب فيها نفسه ويهيئها

وقال المحقق في (كلاب لعاب الكلب) كذا. وعندي أن (كلاب) تحريف (كذاك) والمراد بلعاب الكلب زوج صغرى، وقد يكون هذا لقبه أو أن قائل الشعر نيزه به.

٨١- (٣١٩/١) للحارث بن الوليد:

وبقيت في خَلْفٍ كأنَّ حديثهم ولغُ الكلاب تهارشت في منهلٍ

وأسكن المحقق اللام من (خَلْفٍ) والصواب (خَلْفٍ) بفتح ففتح، جمع خالف، ونظير هذا الجمع: تابع وتَبَعَ، وحارس وحرَس، وخابل وخَبِل، والخابل هو الشيطان، وخادم وخدم، ورائح وروَّح، وراصد ورصد، وسالف وسَلَف، وسامر وسَمَر، وشارد وشرَّد، وطالب وطلَّب، وعاسَّ وعسس، وغائب وغَيَّب، وفارط وفرَط، وقاعد وقعد، ولاحق ولحق، وناشئ ونشأ، وهامل وهمل؛ والهامل البعير الضال.

٨٢- (٣٢٤/١) قال الجاحظ في تسمية الناس: (وإن كان حماراً تأوَّل فيه الوقاحة والقوة والجلد). قلت: أما أن يُتأوَّل في الحمار الجلد فصحيح، وأما أن يُتأوَّل فيه القوة فقوته دون قوة البعير والفرس والبغل والثور. وأما أن يُتأوَّل فيه الوقاحة فالحمار معروف بالوداعة. ولو جعل (الصبر) في مكان (الوقاحة) لكان مقبولاً، لأن الحمار معروف بالصبر ولذلك قيل له: أبو صابر.

٨٣- (٣٢٥/١) لبعضهم في عبد له اسمه كوكب:

كوكبُ إنَّ مِتَّ فُهي مِيتي لا مت إلا هراً يا كوكبُ

ولم يفهم المحقق معنى البيت بدلالة أنه ضم تاء (مت) في صدر البيت، والصواب (مت) بفتح التاء. وقائل البيت يقول لعبد له من شدة حبه له: إنَّ مِتَّ

متُّ أنا أيضاً. وتُركت تاء (مت) في عجز البيت بلا ضبط بالشكل والوجه فتحها.

٨٤- قول في تعدي عير:

(٣٢٩/١) قال الجاحظ (كما عير زيد الخيل حاتماً الطائي في خروجه من طيئ ومن حرب الفساد إلى بني بدر) فعدي (عير) بفي، والفصيح بالباء أي أن يقول: (عير زيد الخيل حاتماً الطائي بخروجه). فإن قلت: الفصيح أو الأفصح أن يتعدى (عير) بنفسه كما أفاد العلماء في كتب اللغة والأدب. قلت: كنت نشرت مقالة في مجلة البلقاء التي تصدرها الجامعة الأهلية في عمان عنوانها (دفع الأذى عن عيرته بكذا) مج ٣ عدد ١/١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م ذكرت فيها ما استطعت جمعه من شواهد تعدي (عير) بالباء فكانت اثني عشر شاهداً شعرياً، وواحداً وعشرين شاهداً نثرياً. وذكرت ما استطعت جمعه من شواهد لتعدي (عير) بنفسه فكانت تسعة عشر شاهداً من الشعر ولم أجد له أي شاهد من النثر. وتحاشيت في عملي شواهد المولدين. وخلصت من ذلك إلى أن الأصل في (عير) أن يتعدى بالباء وهو الأفصح. أما تعدي (عير) بنفسه فمن لغة الشعر، والأصل فيه التعدي بالباء وحذفت الباء على ما يُسمى الحذف والإيصال لأجل وزن الشعر. وخالفت بهذا الاستقراء ابن قتيبة وهو أول من غض من قدر (عير) متعدياً بالباء مؤثراً عليه المتعدي بنفسه وذلك من جراء استقرائه الناقص لهذا الفعل وهو مذكور في كتابه أدب الكاتب ٤١١ وخالفت من تابعه من اللغويين وغيرهم الواردة أقوالهم في المعاجم وغيرها، كالجوهري في الصحاح (عير)، والأزهري - كما في اللسان (عير-)، والحريزي في درة الغواص - كما

في كشف الطرّة عن الغرّة ١٢٤-، والفيروزآبادي في القاموس (عير). على أن الأحوص عدّى (عير) بفي في قوله كما في الشعر والشعراء ٥٠٢:

وإني وإن عيّرت في طلب الصبا لأعلم أنني لست في الحب أوحدا

أراد الباء ولكنه اضطر إلى جعلها (في) لوزن البيت. وإن كان في ذلك ضرورة شعرية فأى ضرورة تضطر الجاحظ إلى أن يقول: عير في؟.

تتمة: أضيف إلى شواهد (عير) المتعدي بالباء النثرية وهي واحد وعشرون شاهداً قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو كما في نهج البلاغة ١٥/٣ (وإن كان الرجل ليتناول المرأة في الجاهلية بالقهر أو الهرأوة فيُعير بها وعقبه من بعده). وعسى أن يقف صانعو المعجم الكبير على هذا الذي أوردته مختصراً.

٨٥- قول في (محلّم):

(٣٢٩/١) وقال عوف بن محلّم، وفتح المحقق اللام المشدّدة من (محلّم) والصواب (محلّم) بالكسر، سواء أكان هو عوف بن محلّم الخزاعي أم محلّم بن عوف الشيباني أم من نسبت إليه عين محلّم بالبحرين أم غيره. قال ياقوت الحموي في (عين محلّم) في معجم البلدان: (بضم أوله وفتح ثانيه وكسر اللام المشدّدة ثم ميم. يجوز أن يكون من الحلم وهو مفعّل يعلم الحلم غيره... ويجوز أن يكون من حلّمت البعير إذا نرعت عنه الحلم. والمحلّم الذي يفعل ذلك. وهو اسم رجل نسبت إليه العين في قول الأزهري. وقال ابن الكلبي: (محلّم بن عبدالله زوج هجر بنت المكنف من الجرامقة). قلت: الخطأ مشاع في ضبط لام محلّم. ففي التكملة والذيل والصلة (٤٦٢/١): (وعسلج قرية بالبحرين ذات نخل

وزروع تَسْقِيهَا شَعْبَةٌ مِنْ عَيْنِ مَحَلِّمْ) هكذا، بفتح اللام المشددة من (محلم) والصواب الكسر، ومحقق الكتاب هو عبد الحليم الطحاوي. وفي تهذيب اللغة (١٦٥/٥ صاح): (في الحديث أن محلم بن جثامة قتل رجلاً). وفتحت اللام المشددة من (محلم)، والصواب الكسر. ومحقق الكتاب هو عبدالله درويش ومراجعته هو محمد علي النجار. والغلط نفسه وقع في المحاسن والمساوي ١٧٥ ومحققه هو محمد أبو الفضل إبراهيم. إن الغلط في تهذيب اللغة وفي التكملة والذيل والصلة في ضبط (محلم) قد ينتقل إلى (المعجم الكبير) فليكن صانعوه على حذر منه.

٨٦- (٣٣٢/١) قال الجاحظ (ولكن لما طال إلقاؤهم النجو والزبل في أفنيتهن سُميت تلك الأشياء التي رموا بها باسم المكان الذي رُميت به)، ولكنه قال بعد ثلاثة أسطر: (ولكنهم لكثرة ما كانوا يلقون نجوهم في أفنيتهن سموها باسمها)، وهو تكرير لا حاجة إليه.

٨٧- (٣٣٥/١) قال الجاحظ (وكلمات النبي صلى الله عليه وسلم لم يتقدمه فيهن أحد، من ذلك قوله: إذا لا ينتطح فيها عنزان). وقوله: (وكلمات النبي) في غير محله، لأن الكلمات غير معهودة، والوجه أن يقول (وللنبي صلى الله عليه وسلم كلمات لم يتقدمه فيهن أحد). فإن قلت: يجوز أن يكون الأصل في العبارة (وكلمات للنبي) ثم وقع عليه التحريف. قلت: هذا يصلح من قوله بعض الإصلاح.

٨٨- (٣٣٧/١) قال الجاحظ: (وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: دقت الباب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: من هذا؟ فقلت: أنا. فقال: ما أعرف أحداً يسمي أنا. كأنه كره قولِي: أنا). قلت: لم يكن داق الباب علي بن

أبى طالب، بل هو جابر بن عبدالله. جاء في صحيح البخاري في الحديث الذي رقمه ٦٠٣٠: (سمعتُ جابر بن عبدالله يقول: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في دين كان على أبي، فدققت الباب فقال: من ذا؟ فقلت: أنا. فقال: أنا، أنا، كأنه كرهها). وكتب الحديث كلها تذكر اسم جابر في هذا الحديث. فالجاحظ مخطئ في اسم داق الباب ومخطئ في نقل نص كلام الرسول صلى الله عليه وسلم. ولا عجب أن يقول ثعلب فيه من أجل ذلك وغيره: (اعذبوا عن ذكر الجاحظ فإنه غير ثقة ولا مأمون) (تهذيب اللغة ٣٠/١). ومن ذلك أنه يروي بيتاً وتكون روايته في البيان والتبيين مختلفة. ويروي بيتاً ثم يرويه في الجزء نفسه أو في جزء آخر برواية أخرى. وروى ثلاثة أبيات ورواها في البيان والتبيين على روي آخر. ونبّه المحقق على أغلب ذلك. فعلى أي رواية من روايته يعتمد طلاب الشواهد اللغوية؟.

٨٩- (٣٤٦/١) قال الجاحظ (وخبّرني النوشرواني قال: قلت للحسن القاضي: أوصى جدّي بثلث ماله لأولاده، وأنا من أولاده. قال: ليس لك شيء. قلت: ولم؟ قال: أو ما سمعت قول الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا وبنائنا بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد

والنص يحتاج إلى عبارة توضيحية تقول: (وكان جدّه هذا لأمه). أو أن العبارة (أوصى جدّي) الأصل فيها (أوصى جدّي لأمي) فسقطت لأمي في النسخ. واستنادي فيما قلته استشهد القاضي بالبيت المذكور.

٩٠- (٣٤٨/١) قال الجاحظ (والترك للشيء لا يكون إلا بالجارحة التي بها الشيء وفي مقداره من الزمان وتكون بدلاً منه وعقباً) هكذا، وهو قول عليه

ضباب الغموض، وأراه مما يسميه الجاحظ علم الكلام. وجاء في تتمته (فواحدة أن يسمّى السجود كقرأً. وإذا كان كقرأً كان جحوداً. وإذا كان جحوداً كان شركاً. والسجود ليس بجحد، والجحود ليس بإشراك، إلا أن تصرّفه إلى الوجه الذي يصير [به] شركاً) هكذا، وهو أيضاً قول عليه ضباب الغموض. ولكي يظهر لنا المحقق أنه فهم هذا كله أضاف من عنده إلى القسم الأخير منه [به] وقال (زيادة يحتاج إليها القول). وقول الجاحظ (فواحدة) هو عدّ مبتور لأنه لم يُلحَق به (وثانية) وكان يحسن منه اجتنابها.

٩١- (٣٥٩/١) قال الجاحظ (والمبتلى والملقى والمحروم والمظلوم مثل باهلة وغني مما لقيت من صوائب سهام الشعراء وحتى كأنهم آلة لمدارج الأقدام). والواو في قوله (وحتى) زائدة ولم أر نظيراً لها في أقوال الفصحاء ولا غيرهم، وهي ليست معطوفة على (حتى) قبلها. وقد كرر ذلك في قوله (٢٠١/٣) في حمام الزاجل: (وبيعت البيضة بخمسة دنانير فيقوم الزوج منهما في الغلّة مقام ضيعة وحتى ينهض بمؤنة العيال). وكرره في قوله (٢٨٠/٥) و(٢٨١): (وإذا كان للنابغة أن يبتدئ الأسماء على الاشتقاق من أصل اللغة كقوله: والنوي كالحوض بالمظلومة الجلد، وحتى اجتمعت العرب على تصويبه).

٩٢- (٣٥٩/١) (آلة ينكب فيها كلّ ساعٍ ويعثر بها كل ماش)، ولا معنى لـ (ينكب) وأراها تحريف (ينقب)، أي ينقب فيها خفّ كل ساعٍ. و(نقب) أي تخرق. وقوله (كلّ ساعٍ) على حذف المضاف، أي خفّ كلّ ساعٍ.

٩٣- (٣٦٠/١) قال الجاحظ (وجلّ معظم البلاء لم يقع إلا بغني وباهلة). ولا أرى وجهاً لإضافة (جلّ) إلى (معظم). فإما أن يقول (وجلّ البلاء) وإما أن يقول (ومعظم البلاء) لأنّ جلّ ومعظم بمعنى واحد.

٩٤- (٣٦٣/١) قال الجاحظ (وربّ قوم قد رضوا بخمولهم مع السلامة على العامة حتى يصب الله تعالى على قمم رؤوسهم حجارة القذف). وهو في قوله (حتى يصب الله على قمم رؤوسهم حجارة القذف) قد جعل نفسه كالخضر عليه السلام عالماً ببعض أسرار القضاء والقدر. فهو لم يعزّ إلى أولئك الناس كفراً ولا تعدياً على أحد، وبدلاً من أن يذم من هجاهم عزا الهجاء إلى تدبير من الله تعالى، وهو عزوّ حقيق بأن يُصرف عنه القلم لما فيه من تسرع بل تترع.

٩٥- (٣٦٦/١) (ولقد ضعضت قريش لما جاءت به من الخصال الشريفة التامة من أركان كنانة سنام الأرض وجبلها وعينها التي تبصر بها وأنفها التي بها تعطس). وفتح المحقق ميم (سنام) ونون (عينها) وفاء (أنفها) وحق ذلك كله الكسر لموضع الجرّ من كنانة لأنها مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة بدلاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، وقد ترك هو آخر كنانة غير مضبوط بالشكل. وسنام وجبل وعين وأنف تابعة له في الإعراب، والقول (وأنفها التي بها تعطس) أرى أن (التي بها) تحريف (الذي به) لأنّ القول في الأنف. وقد يكون ذلك سهواً من الجاحظ.

٩٦- (٣٦٨/١) لمزرد بن ضرار:

نشأت غلاماً أتقى الذمّ بالقرى إذا ضاف ضيف من زرارة راغب

(ومن) في عجز البيت تحريف (في) أراد: إذا ضاف ضيف راغب في فزارة.

٩٧- (٣٧٥/١) قال الجاحظ (وبعد، فما وجدنا كلباً وثب على صبي من تلقاء نفسه، وإنه ليرتد عليه في المهد وهو لحم على وضم فلا يشمه ولا يدنو منه). قلت إذا كان الكلب مدلاً في دار، وولد لأهل الدار طفلاً، وعني به أهله ودلوه، فقد تصيب الكلب الغيرة فيقتل الطفل، وقد حدث في بضع سنوات خلت في إنكلترا ثلاث حوادث في هذا المعنى أو أربع. وقد يعرض الصبيان من الجيران أو المارين في الطريق بغاية الشدة دون أن يتحرش به أحد. وعندهم أن الكلب القاتل أو الذي يحدث جرحاً بليغاً يجب أن يقتل، ويقوم بقتله البيطار.

٩٨- (٣٨٠/١) روى الجاحظ لابن الطثرية:

ولقد طرقتُ كلاب أهلك بالضحي حتى تركت عقورهن رُقوداً
يضرين بالأذنان من فرح بنا متوسدات أذرعاً وخذوداً

ورواية الجاحظ (طرقت... بالضحي) لا تصح، لأن الطرق هو الإتيان بالليل. وأظن أن الشاعر قال (بالدجى) في مكان (بالضحي). فإن قلت: إذا كان الطرُقُ خاصاً بالليل فقيم يقول الشاعر (بالدجى)؟ قلت: ذلك مستعمل عند العرب ومنه قول المرقش الأصغر كما في المفضليات ٢٤٢:

بأطيب من فيها إذا جئت طارقاً
من الليل بل فوها ألدّ وأنصح

ونحو ذلك (أسرى) في قوله تعالى (سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً) (الإسراء/١). فوردت (أسرى) الخاصة بالليل وأعقبها (وليلاً). واستعمل الطرق كثير دون أن يذكر الليل أو الدجى، قال يرثي خندقاً الأسدي:

فلا تبعد فكل فتى سيأتي
عليه الليل يطرق أو يُغادي

أي يأتيه الموت ليلاً أو نهاراً.

٩٩- (٣٨٣/١) لبعضهم:

من دون سيبك لون ليلٍ مظلمٍ وحفيفٍ نافجةٍ وكلبٍ مؤسّدٍ

ثم جاء في الكلب بعد أسطر ص ٣٨٤ (فإن كان الكلب إنما أسره أهله فإنما اللوم على من أسره). وعندني أن (أسره) في الموضعين تحريف (أسده). يقال آسَدَ الكلبَ وأوسده وأسده أي أغراه. ويشهد لما قلت ما في البيت المذكور آنفاً وهو: وكلبٌ مؤسّد:

١٠٠- (٣٨٦/١) لأعشى بني تغلب:

بكيت على زاد خبيث قريته ألا كل عبيّ على الزاد نابح

وأفاد المحقق أن الشعر في العمدة ١٥١/٢ للراعي وأن الرواية فيه: ألا كل عبيّ على الزاد نائح. قلت: الصواب (نائح) كما في العمدة، وهي توافق (بكيت) في أول البيت، فما في الحيوان تصحيف واضح ارتضاه المحقق. وكسر المحقق راء (قريته) بالبناء على ما لم يُسمَ فاعله، والصواب (قريته) بفتح ففتح، والمعنى: أنت تقدّم الزاد لضيفك ونفسك شحيحة به نائحة عليه.



ثالثاً: تعليقات ومناقشات



وقائع مؤتمر " العربية وقرن من الدرس النحوي "

١٨-١٩ من شباط ٢٠٠٣م

د. عباس علي السوسوة
جامعة تعز - اليمن

في رحاب كلية دار العلوم في جامعة القاهرة عُقد المؤتمر الثاني للعربية والدراسات النحوية، وعنوانه " العربية وقرن من الدرس النحوي " وشارك فيه باحثون من عدة دول عربية وباحث من بلجيكا، بأبحاث، وبعضهم أرسل بحثاً ولم يحضر. على مدى يومين دارت أعمال المؤتمر في جلسات سبع ختمت بالتوصيات، وحدثت فيها مداخلات مفيدة؛ وإن كان هناك تداخل في محاور الجلسات وبعض الأبحاث.

(١)

بدأت الأعمال بالجلسة الافتتاحية؛ فكانت كلمة شعبان صلاح رئيس قسم النحو والصرف بالكلية ومقرر المؤتمر، ثم كلمة أحمد محمد كشك عميد كلية دار العلوم ورئيس المؤتمر، ثم كلمة حامد طاهر نائب رئيس جامعة القاهرة. تبع ذلك استراحة قصيرة لتناول المرطبات ثم بدأت الجلسة الأولى بالقاء ملخصات سبعة على النحو الآتي:

١- أحمد مصطفى عفيفي (دار العلوم): النظرية النحوية- المفاهيم والتحديات.

يرى الباحث أن النظرية النحوية مجموعة متجانسة من المبادئ والأسس والقواعد التي ينتظمها مفهوم مستوعب لكلام العرب وأحكامه، قادر على إيصال الدلالات الصحيحة للمخاطب. وأن هذه النظرية النحوية تتسم بالاتساق والقدرة على احتواء المادة الكلامية التي اعتمدت عليها هذه القواعد. غير أن جهود النحاة الأوائل - بسبب اتساع المادة اللغوية- قابلتها تحديات تعوق هذه النظرية وهي:

أ- اضطراب المصطلح النحوي دلاليًا: ومن أبرز ذلك مصطلح (المفرد) فهو في باب المبتدأ والخبر يعني دلالة (ما ليس جملة ولا شبه جملة) وفي باب النداء يعني (ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف).

ب- تعدد الآراء في المسألة الواحدة، من منطلق: اختلاف اللغات، أو اختلاف المذهبين النحويين أو اختلاف بين نحويين من مذهب واحد.

ج- الخلط بين الفترات التاريخية وحركة النمو اللغوي، وأمثلة ذلك كثيرة كالخلاف على أصل كلمة (فم) أثنائية هي أم ثلاثية وإعرابها إعراباً أصلياً أو فرعياً. وكالخلاف على دخول حرف النداء على كلمة (اللهم)، وكالحكم على كلمات بالفعلية تارة وبالحرفية تارة أخرى.

د- دراسة الشواذ داخل المنظومة النحوية.

هـ- تساهل الدراسة النحوية في البعد عن المعنى.

و- طرح افتراضات بعيدة عن الواقع اللغوي.

ز- اتكاء القاعدة على مثال واحد ربما كان مجهول القائل أو مصنوعا صنعة لفظية واضحة.

٢- محمد عبد العزيز عبد الدايم (دار العلوم): النظرية اللغوية العامة في

التراث العربي:

يُنَاقَشُ البحثُ جملة الآراء التي قيلت عن النظرية النحوية التراثية لينتهي إلى تصور خاص عنها. إذ يرى أن ما شاع في الدرس الحديث عن أن النحو العربي يقوم على (نظرية العامل) قول غير صحيح. فالعامل (فكرة) لا (نظرية)، ويرى أن هناك نظريات كثيرة لا واحدة في نحونا العربي لأمرين يقتضيان ذلك هما:

أ- تعدد أعمال الدرس النحوي للغة من وصف وتصنيف وتحليل وتفسير الخ، مما يصعب معه على النحاة العرب أن يقدموا ما قدّموه من درس نحوي شامل متكامل للعربية من دون اعتماد على جملة واسعة من النظريات تناسب كل واحدة الغرض الذي صمّمت له.

ب- تعدد الأنظمة النحوية من الظاهرة اللغوية، الأمر الذي لا يمكن معه لنظرية واحدة مفردة أن تغطيها مهما يكن لها من اتساع وشمول.

٣- عباس السوسوة (جامعة تعز - اليمن): دراسة نحو العربية تاريخياً:

هدف البحث أن يتعرف مكانة الدرس التاريخي لظواهر بناء الكلمة والجملة في العربية الفصحى في القرن العشرين. وقد اتضح للباحث بعد جرد الفهارس: فهارس المطبوعات، وفهارس الدراسات الجامعية، وقوائم النشر، وبالخبرة الشخصية، أن هذا اللون من البحث النحوي منتقد أو يكاد في القرن العشرين. لذلك ينتقد البحث الأعمال التي زعمت لنفسها التأريخ لنحو العربية، ثم يذهب إلى أن بعض الأعمال المفردة التي لم يرد في عناوينها كلمة (تاريخ) فيها دراسات نحوية جزئية، ويعرض لها بالتقييم. ثم يعرض الباحث جهده في هذا الباب، وكيف أنه أفاد من الدراسات المفردة، وأعمال المجامع اللغوية، وبعض الأعمال الجامعية القائمة على المنهج الوصفي، في أبحاثه التاريخية (نشر منها ثلاثة أبحاث في مجلة المجمع الأردني). وعرض بسرعة لنتائج واحد منها.

وقد أظهر بعض المجمعين الذين حضروا الجلسة الاهتمام بالبحث، وشدوا على يدي صاحبه مهنيين وداعين له بالتوفيق؛ إذ كان البحث الوحيد المقدم في المؤتمر، المهتم بالجانب التاريخي.

٤- محمد ربيع الغامدي (جامعة الملك سعود - الرياض): اللغة والكلام في

التراث النحوي العربي:

يرى الباحث أن هناك التقاء بين مصطلحي دوسوسير وطبيعة الدرس النحوي التراثي كما هو عند الخليل وسيبويه. والمصطلحان معنيان بفرز العناصر التي ينبغي أن تدخل في مجال الدرس والتحليل وهو النظام الذهني

المتفق عليه بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة، وما يعد من قبيل الأداء الفردي الذي ربما وافق النظام وربما خرج عنه. وهذا ما فعله النحاة المؤسسون. ويرى الباحث أهمية ذلك في تصور طرق التيسير وإصلاح النحو، إذ شاع في كثير من جهود التيسير في القرن العشرين الدعوة إلى نبذ العلل والعوامل والتقدير، ونحو ذلك، وهذا سوء تقدير لطبيعة الدرس النحوي التراثي.

٥- عوض بن حمد القوزي (جامعة الملك سعود - الرياض): الجهود المبشرة في خدمة التراث.

عرض الباحث لجهود المستشرقين في نشر التراث النحوي، ثم لجهود العرب. وذكر أن بعضهم خدموا التراث بصدق وأمانة، ثم أصبح (التحقيق) مجالاً رحباً يتسع لأهله ولغيرهم من الأدعياء، وتطرق إلى شيوع التسرع في التحقيق الذي نتج عنه سلبيات كبيرة من حيث نشر كتب منسوبة لغير أصحابها وشيوع السرقات، كما تكررت الأعمال دون داع، وقلّ التمحيص وضعفت الدقة في الإنتاج (المحقق)، وذكر الباحث أن التنسيق منعدم بين هذه الجهود، وأنه لا توجد رقابة ثقافية أو رسمية تقول للمسيء أسأت، أو تقول للمحسن أحسنت. وبذلك أصبح التراث ضحية الاجتهادات الفردية التي يطغى عليها الارتجال.

٦- عبد الواحد خيرى (آداب بني ملال - المغرب) مشكل تركيب اسم الإشارة في اللغة العربية.

يرى الباحث أن اسم الإشارة يعين تركيباً إما مدّاً أو مبتدأً بحسب الخصائص الصرفية، فهي لا تحدد الاسم الفاعل أو المفعول - مثلاً - إلا عند

اقترانته بلام التعريف، وأما عند اقتران الاسم بالتونين أو الإضافة فإنَّ تعيينها يوجب استدعاء موقع المبتدأ. وهذه المفارقة الغريبة في نحو أسماء الإشارة سيعالجه بالاعتماد على نحو " التيسير".

٧- عامر صلاح (جامعة قناة السويس): المسائل الصرفية في (بدائع الفوائد) لابن قيم الجوزية.

يرى أن في الكتاب خمسين مسألة صرفية لم تعرض لها الدراسات التي تناولت جهود ابن قيم وأنه سيعرضها، بمقابلتها بما في كتب التراث وكتب المحدثين.

بهذا تكون الجلسة الأولى التي عنوانها " في النظرية النحوية التراثية" قد انتهت وهي برئاسة علي أبو المكارم.

(٢)

بعد الغداء بدأت أعمال الجلسة الثانية برئاسة محمد شفيع الدين السيد، وعنوانها " المصطلح النحوي مفهومه وتطوره". وسيظهر أن العنوان غير مطابق لما جاء في الأبحاث التي قرأ ملخصاتها أصحابها. وهي أربعة:

١- دانيال تيومان (معهد الترجمة - بلجيكا): ترجمة المصطلحات اللغوية الغربية إلى العربية.

ركز الباحث على المحاولات الأولى لترجمة المفاهيم النحوية الغربية إلى العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، خصوصاً محاولات الطهطاوي المصري وسليمان الحرايري التونسي، ثم عرج على نماذج في

القرن العشرين، وأوضح أنها تشتمل على قدر كبير من عدم التوافق، وأن بعضها له مقابلات كثيرة.

٢- فاطمة أبركان (جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء بالمغرب): من الحقول الدلالية إلى الحقول التصورية. (تولى زوج الباحثة قراءته نظراً لغيابها):

ترى الباحثة أن مفهوم الحقل الدلالي يضم اعتباراً عدداً من المفردات يصعب الاستدلال على ارتباطها بعضها ببعض بالنظر إلى الجانب اللساني، وزعمت أنها تتبنى فرضية ورزيكا (١٩٩٠) في الدلالة وفرضية بوهاس (١٩٩٧) في الصوت. وأن الحقل الدلالي ليس له معنى لساني، وأنها ستدافع عن الحقل المعجمي الذي يجمع بين الأصوات والمعاني. وانتقلت من (أساس البلاغة) ح م ر، و خ ض ر، و ر ق ش. وزعمت أن أحمر أصله ح م، وأخضر أصله خ ض!

وقد عقب كثيرون على البحث، وقالوا إن ابن جني سماه "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" وأن مسألة التقاليب أشار إليها الخليل ولم يطبقها، وأن ابن فارس خصص معجمه "مقاييس اللغة" لهذه القضية، وأن الأب مرمجي الروماني أشار إلى الثنائية.

٣- عبد الكريم جبل (كلية العلوم الإنسانية - الإمارات): دلالات صيغ العربية بين جهود القدماء والمحدثين، (فَعْل) أنموذجاً:

يرى الباحث أن توضع أحكام القدماء على محك النقد والتدقيق والإحصاء بغية مزيد من الضبط. ويوضح ذلك بصيغة (فَعْل) التي زعموها

خاصة بالطبائع والغرائز، فقام الباحث باستقراء ما ورد عليها من أفعال في معجم تاج العروس للزبيدي. وقال: إنَّ الأولى أن تكون صفة متأصلة أو تحول الصفة إلى لازمة أو نسبية.

والبحث وإن اتَّسم بالاستقصاء فقد هاجمه المداخلون وقالوا: إنَّ القدماء قد فعلوا ما زعمه الباحث فقالوا " أو كالسجية " وإنَّ القدماء لم يكونوا غافلين عن ذلك إذ قالوا بالكثرة والقلّة. وأما التدقيق فمطلوب دائماً.

(٣)

ثم كانت الجلسة الثالثة برئاسة عبد الحكيم راضي، وأُقيمت فيها ملخصات لخمسة بحوث تمت على هذا النحو؛ وتحت وعنوانها "العربية والنظريات المعاصرة، دراسات وتطبيقات".

١- صلاح الدين صالح حسنين (دار العلوم): البؤرة والتبئير وتحديد المعنى التداولي للجملة:

يطبق البحث النحو الوظيفي الذي يرى أن الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل، ويتناول الجملة من زوايا الدلالة والتركيب والتداول والصوت، ويدرس ثلاثة أنماط للجملة: الاسمية والفعلية والربطية. ويرى أن التبئير يتركز حول العنصر الحامل للمعلومة التي لا تدخل في القاسم المشترك بين المتكلم والمخاطب ومع ذلك فإنَّ المخاطب كان يعلم هذه المعلومة مع ترددٍ في قبولها أو إنكارها، فيأتي التبئير ليدفع هذا التردد، ويؤكد البلاغيون مصطلح (القصر) المعني بدفع التردد.

ويرى أن الجملة المرتبطة بالمبتدأ هي موضوع الحديث عن هذا المبتدأ وأنه يسند إليها بؤرة الحديث. وهذا يعني أن هذه الجملة يجب أن تكون خبرية كي تقبل أو لا تقبل، وإذا تصادف وجود جملة إنشائية فهي منقطعة من المبتدأ. ويرى أن التقديم والتأخير لا يؤثران في البنية التركيبية، فالفاعل هو الفاعل تقدم أو تأخر، وإنما المتغير هو الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب.

٢- عبد الحميد مصطفى السيد (الجامعة الهاشمية بالزرقاء- الأردن)

التركيب النحوية من الوجهة التداولية:

يعالج البحث التركيبي النحوية في العربية من وجهة نظر تداولية بغية الوصول إلى دراسة نحوية تعنى بالتركيب والتحليل ودلالات الجمل بوساطة مقاماتها. وقد انتفع البحث- بقدر ما- بالأنظار اللسانية الحديثة خصوصاً الاتجاه الوظيفي ونظرته التداولية إلى اللغة. واستكنه أنظار النحاة، وتوقف عند أعمال البلاغيين؛ فانتهى إلى أن مباحث النحو يتحقق بها فهم البنية التركيبية ودلالاتها، وأن مباحث البلاغة يتحدد بها أهداف التعبير والتواصل، وبهما معاً يوقف على دلالة التركيبي وأسرارها.

وقد عَقَّب على البحث بأن الذين تناولوا التداولية نبهوا إلى أن هذه الأفكار موجودة في التراث، لكن تشومسكي لم يعد يعول على البنية العميقة، بل إن البنية السطحية فيها كل شيء، وأن القواعد التحويلية قد انتهت.

وعَقَّب آخر بقوله إنَّ للدكتور عثمان أمين كتاباً في فلسفة اللغة العربية وأنه أول من تحدث - قبل تشومسكي بدهر - عن (الجَوَانِيَّة) وعن عميق وغير عميق.

وعقب ثالث بأن أمثال هذه الأبحاث لم تهتم بالسياق غير اللغوي على أهميته. وكان للباحث نفسه ردّ فقال: إن القواعد التحويلية قد قلل منها

تشومسكي ولا يعني هذا أنها انتهت عنده، بل إن قلتها باتجاه السعي إلى نحو عالمي.

٣- محمد صالح توفيق (جامعة القاهرة): المنهج المقارن في دراسة النحو العربي:

يرى الباحث أن يستضيء الباحثون بالمنهج المقارن في درسه للمنهج العربي إلى جوار المناهج الأخرى، ويرى أن إشارة القدماء إلى القرابة بين اللغات السامية تتم عن قوة ثقافتهم ولا تدل على إتقان لغات هذه الأمم، لأنها إشارات محدودة لا تمثل منهجاً. كما وجد أن جانباً من النظرات النحوية القديمة أيدها البحث المقارن الحديث مما يدل على بصيرة قدمائنا رغم إمكانات العصر المحدودة. وعرض الباحث لبعض الأمور كتركيب بعض الأدوات والقول بثنائية بعض الألفاظ.

٤- الاتجاه العدولي في القرآن الكريم: أحمد الليثي: (دار العلوم بالقاهرة):

يتحدث البحث عن العدول والترخص والإعلال والإبدال والعلاقة بين هذه المصطلحات تلاقياً واختلافاً، ثم انتقل إلى صور للعدول في بنية الكلمة من صحيح إلى صحيح ومن معتل إلى صحيح... الخ. ثم انتقل إلى مظاهر للعدول من دلالة مركزية إلى دلالة محيطية، ثم العدول من حرف جر إلى آخر، ومن صيغة إلى أخرى، ومن زمن فعل إلى زمن آخر، ومن تكثير إلى تعريف والعكس، ثم ينتهي البحث متوصلاً إلى نتيجة مفادها: أن الأسلوب القرآني قد يترك المباشرة متجهاً إلى أسلوب آخر يعدل فيه عن هذه المباشرة، وأن هذا العدول وراء أسرار بلاغية نعلم بعضها ويخفى عنا كثيرها. وقد اعترض بعضهم على مصطلح "العدول" في القرآن الكريم وتساءل: كيف

أستطيع أن أطبق السياق غير اللغوي على كلام الله تعالى؟ وأصر الباحث على استخدام المصطلح متسائلاً: أين أذهب بقوله تعالى " أتى أمر الله فلا تستعجلوه؟" وعقب رئيس الجلسة بأن هذا مصطلح علمي، بل أكثر من ذلك، فإن ابن جني قد استخدم كلمة " انحراف " في بيان أشكال العدول في قوله تعالى " فمهل الكافرين أمهلهم رويداً".

٥- السيد علي خضر (جامعة المنصورة): مستويات التحليل النحوي للعربية دراسة في المفاهيم والتطبيقات:

يرى الباحث أن النحو العربي ينتهج تحليل النصوص، ولغرض الدرس يقسم ذلك إلى مستويين: تقليدي وجمالي. فأما الأول فهو الغالب على المؤلفات النحوية التي تجتزئ بشواهد مقتطعة من سياقها العام لتستنبط قواعد مطردة كرفع الفاعل ونصب المفعول... الخ، وهو مستوى يبحث في مكونات الجملة ويميز عناصرها ووظائفها.

وأما المستوى الجمالي فيضيء معاني ودلالات لا يلتفت إليها الأولون متسائلين لم قدم هذا وأخر ذلك ولم نكر هذا ولم نكر ذلك الخ، والتحليل الجمالي محوج إلى المعرفة بملايسات النص (المقام أو السياق). ثم يرى أن المستويين معاً موضوع بحثه ويطبق النوع الثاني على سورة الضحى، من دون أن يتجاوز الإطار العام المسموح به.

وبذلك تكون أعمال اليوم الأول قد انتهت في الساعة السابعة والنصف مساءً.

(٤)

في يوم الأربعاء ١٩ من شباط ٢٠٠٣ في العاشرة صباحاً بدأت أعمال اليوم الثاني للمؤتمر. كانت الجلسة الأولى برئاسة أحمد مختار عمر، وعنوانها " نحو نظرية نحوية معاصرة " وسيرى القارئ الكريم أن بعض الأبحاث لا تتدرج تحت غطاء العنوان. وفيها قرئت ملخصات بحوث أربعة، وكان فيها مداخلات مفيدة.

١- في معاني الإعراب في فصحي التراث، للسعيد محمد بدوي
(الجامعة الأمريكية بالقاهرة):

لم يحضر صاحب البحث وتولى إبراهيم الدسوقي عرضه وشرحه.

يعرض البحث للإعراب الذي احتل بؤرة الاهتمام في النحو القديم، وصار علامة على إتقان اللغة واللحن فيها. وأشار إلى نظرية النظم التي ربط فيها عبد القاهر الجرجاني النظم بمعاني النحو، ثم تفسير المحدثين للعلامات الإعرابية فمنهم من أنكرها كإبراهيم أنيس، ومنهم من علل لها كإبراهيم مصطفى الذي جعل الضمة علماً للإسناد والكسرة علماً للإضافة. وعرض لنظرية تضافر القرائن عند تمام حسان. ثم حاول الخروج بنظرية تجعل من العلامة الإعرابية جزءاً مؤثراً في النظم العربي. فالعلامة الإعرابية لها في الجملة معنيان متوازيان: معنى نحوي/ معنى دلالي. فالضمة والفتحة والكسرة والسكون تقوم بوظيفة دلالية في إطار التدرج الذي يحكم الأنماط الإعرابية في الجملة الاسمية والفعلية والوصفية. وتقع هذه الأنماط بين الثبات والمطلق في جملة المبتدأ أو

الخبر " الأم مدرسة " من جهة والأكثر تقييداً من جهة أخرى، وبينهما درجات هي: الأقل إطلاقاً، وأقل الأقل إطلاقاً، والأقل تقييداً، وأقل إطلاقاً وتقييداً.

فالضمة مرتبطة بالثبات المطلق بدرجات في طرفيه مبتدأ وخبر. والأقل إطلاقاً في طرف واحد، كان وأخواتها، وكاد وأخواتها. أقل الأقل إطلاقاً في طرف واحد إن وأخواتها: (إن الأم مدرسة). أما الفتحة فترتبط بالمقيد المتغير في درجات ظن وأخواتها.

وقد وصف البحث بأنه معقد وغير واضح، وأن تفسير إبراهيم مصطفى -على علاته- أوضح. كما عقب د. تمام حسان بأن العلامة العربية قرينة واحدة من بين قرائن أداء المعنى.

٢- التنظير النحوي التراثي وعلاقته بالنظريات اللغوية الحديثة، لناديا حسكور (جامعة حلب - سورية):

تري الباحثة أن علماء العربية كانوا يملكون مفردات متناثرة لنظرية نحوية كاملة، وأن درسهم امتزجت فيه الغاية العلمية الصرفة بغايات تعليمية. وأن الغايات التعليمية كان لها نصيب في تأليفهم. كجمل الزجاجي وتفاحة النحاس ولمع ابن جني. وأن التمييز بين نوعي التأليف النحوي مهم. فالعلمي منه يحصر أنماط الجمل ويصفها ويفسرها وذلك أمر يهم المتخصصين. أما التربوي فيركز على ما يحتاجه الدارس في حياته ليحقق التواصل المعرفي مع غيره فهماً وكلاماً وكتابة وقراءة. وهذا النحو التربوي تختار مادته من النحو العلمي وتصاغ من جديد طبقاً لأهداف التعليم وظروفه، إذ ليس مجرد تلخيص للنحو العلمي.

وترى الباحثة أن تشومسكي رأى أن التربوي نمط خاص مختار من النحو العلمي طبقاً لمعايير تتوخى السهولة والفائدة، وأنه يخلو من التفصيلات الكثيرة التي في النحو الأول. ومن هنا يمكن لوجهتي النظر التراثية والحديثة أن تصاغ منهما نظرية نحوية عربية.

وقد عقب رئيس الجلسة بأن المسألة ليست مسألة تيسير فحسب، مع احترامه لكل جهود التيسير، بل هي مسألة همة، ومسألة تربوية في المقام الأول.

٣- بعض مظاهر التغير اللغوي في العربية المعاصرة، لوفاء كامل فايد (كلية الآداب جامعة القاهرة):

ترصد الدراسة بعض مظاهر التغير في استخدام العربية المعاصرة، لعدد من الصيغ الصرفية كالأفعال والمصادر، استخداماً يخالف ما هو مرصود في المعاجم القديم كاللسان مثلاً، وهذا الاستخدام قد يكون في البنية أو الدلالة أو التعدي وال لزوم. فهل تردّ هذه الصيغ إلى المعاجم القديمة فيحكم بتخطئتها إن لم يستعملها القدماء؟ أم يُغضّ الطرف عنها، وتستخدم من دون أن تدخل في المعجم الحديث؟ وذكرت الباحثة من ذلك جمع المصادر بالألف والتاء، وكلمات مثل الشراكة والتواجد، وأكدّ على.

وعقب كاتب هذه السطور بأن ما قالته الباحثة يؤيد وجهة نظره في أن البحث النحوي التاريخي مهمل، فها هي الباحثة تنظر في معجمين فقط: اللسان والوسيط، وما بينهما من مؤلفات بالمئات لا تستنطق. وذكر المعقب أن بعضها مستخدم قديماً فالشراكة موجودة في نثر الجاحظ، والتواجد بمعنى الحضور موجود في مقدمة ابن خلدون، وجمع المصادر بالألف والتاء كثير في لغة

المتكلمين والفلاسفة ومن ثقيلهم، وأن التعبير (أكد على) موجود في كتابات العصر العباسي الثاني وما بعده.

وردت الباحثة بأن سبيل بحثها غير سبيل المعقب، شاكرة له تعقيب.

٤- تطور لغة القصة في مصر عبر قرن من الزمان، لشكري بركات إبراهيم (جامعة قناة السويس):

يرى الباحث أن لغة القص في (مرحلة البدايات) عند إبراهيم المويلحي ومحمد المويلحي وعبد الله النديم، كانت تحاكي لغة المقامات، وتتشبث بالألفاظ ذات الدلالات الفضفاضة والألفاظ المترادفة والجمل المتداخلة، ثم كان انتقال في مرحلة (الانتقال إلى الواقعية) عند عيسى عبيد الذي يستخدم الفصحى البسيطة في الوصف والسرد، ويلجأ في الحوار إلى العامية. بعدها تأتي مرحلة (الواقعية) عند أحمد خيرى سعيد ومحمود طاهر لاشين ومحمود تيمور وغيرهم، فلاشين- مثلاً- تكاد عبارته تقترب من عبارة الشعر في الوصف والسرد، أما الحوار فممزوج بعامية. وفي مرحلة (امتداد الواقعية) التي تجاوزت الحرب العالمية الثانية، ويمثلها نجيب محفوظ من ١٩٣٤-١٩٧٨ فبعد استخدامه للفكر استخدم الرمز والفصحى في سرده وحواره. ويرى أن مراحل تطور لغة القص في مصر تنتهي بالمرحلة الرمزية التي يمثلها جمال الغيطاني، الذي يغترف من معجم الصوفية كثيراً، وهذا يكسب لغته الغموض. وهو يخالف في لغة السرد حيث يمزج العامية بالفصحى.

وقد اعترض على الباحث بعدم التسليم بهذه المراحل، وأنها ليست بهذا التدرج الأفقي، وأن المذكورين ليسوا أفضل من تتجسد فيهم خصائص ما زعمه من مراحل وأن كلامه فيه عمومية.

(٥)

بعد ذلك كانت الجلسة الثانية برئاسة محمد حماسة عبد اللطيف، وعنوانها "النحو العربي تجارب وخبرات" وكانت مخصصة لتكريم ثلاثة من رواد الكلية في مجال الدرس النحوي، هم: تمام حسان ومحمد عيد وأمين علي السيد. وقد تغيب الثالث لظروف صحية قاهرة.

بدأ رئيس الجلسة بالحديث عن الغائب فوصفه بالحنان والعطف وسعة الصدر، ووصف محمد عيد بالصرامة رغم الصداقة. ووصف تمام حسان بأستاذ الجميع فهو أستاذ لأمين السيد ومحمد عيد، وقد امتدّ حنانه إليه كما يقال في الريف: إن الجدة ترضع ابنتها وترضع ابن بنتها أيضاً، والحفيد هنا رئيس الجلسة، وذكر أن كلية دار العلوم معطاء في العلم وقد اختير منها قبل أيام أعضاء لمجمع اللغة العربية الدكاترة: عبد الحميد مذكور ومحمد حسن عبد العزيز ومحمد بلتاجي حسن ومحمد حماسة عبد اللطيف وصلاح فضل. ثم طلب رئيس الجلسة منهما أن يتحدثا عما يعنّ لهما، فبدأ تمام حسان بقوله: إنني أحسُّ في هذا الموقف بالحرج، وقد قال محمد حماسة كلاماً أشكره عليه، لكنني أبرأ منه جملة وتفصيلاً، فما أنا إلا طالب علم مُسِن، وخلقني الله تعالى لأعمل والبحث وظيفتي في هذه الدنيا.

ثم تحدث عن تلمذته في جامعة لندن لفيرث، وكيف كان أستاذهم حانيا عليه وعلى زميليه محمود السعران وعبد الرحمن أيوب. ثم كيف انتقل في دار العلوم

من قسم علم اللغة إلى قسم النحو والصرف والعروض، ثم تحدث حديثاً مستفيضاً عن إبداع المعنى، يخرج بنا عن مجرد العرض لوقائع المؤتمر.

بعد ذلك تحدث محمد عيد عن تجربته في تأليف (النحو المصفى) ودوافع تأليفه ثم خطته في تأليف الكتاب الذي أخرج من ثمانية عشر مصنفاً.

وبعد الكلمتين قام عميد الكلية بتسليم الدروع التكريمية للثلاثة المحففى بهم. وبذلك اختتمت أعمال الجلسة، وذهب قسم من المؤتمرين لتناول الغداء.

(٦)

رأس الجلسة الثالثة محمد فتوح أحمد، وفيها قرئت ملخصات خمسة أبحاث على النحو الآتي:

١- ربيع خلف (دار العلوم): دور قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة في تطوير الدرس النحوي:

يهدف الباحث إلى دراسة هذه القرارات في المسائل الصرفية والنحوية وتعرف مضمونها ودوافع إصدارها، وأهدافها، ومصطلحاتها. لكن هذا الأثر المزعوم ظل وقفاً على أروقة المجمع، وفي ظني أنها لم تخرج عن نطاقه.

٢- سامي سليمان أحمد (كلية الآداب - جامعة القاهرة): البداية المجهولة لتجديد الدرس النحوي في العصر الحديث (القرن الثامن عشر وكتاب "بحث المطالب"):

يرى الباحث أن البداية الحقيقية لتجديد الدرس النحوي كانت في بداية القرن الثامن عشر حين قدم جرمانوس فرحات (١٦٧٠-١٧٣٢م) كتابه " بحث المطالب " عام ١٧٠٧م. وتتجلى معالم هذا التجديد في الظواهر الآتية:

أ- وضع نسق جديد يبدأ بالوحدات الصغرى وينتهي بالكبرى، إذ يبدأ بدراسة الحروف والحركات، ويتبعها بدراسة التصريف في إطار الفعل والاسم، ثم ينتقل إلى دراسة موضوعات النحو.

ب- تنظيم كثير من أبواب النحو وفق منطق العلاقات التي تربطها بعضها ببعض، وهذا ما يتضح في تنظيمه قسمي المرفوعات والمنصوبات.

ج- التدقيق في صياغة المصطلحات المحددة لجوانب المادة النحوية وموضوعاتها وعناصرها، وهذا ما يتضح إذا قورن عمله "بالتحفة المكتبية" لرفاعة الطهطاوي الصادر عام ١٨٦٩.

د- إيجاز التعريفات مع الوفاء بالدلالة على ما تشير إليه من مفاهيم، وإبراز دور الدلالة في المصطلح النحوي.

هـ- عدم الالتفات إلى المسائل الخلافية والآراء المتشعبة، والنص على إضافات مهمة كان يقدمها في نهاية عرضه للموضوعات بعنوان: "تنبيه".

و- الاكتفاء بعدد محدود من الشواهد المتواترة في كتب القدماء، والالتكاء على استمداد كثير من الشواهد من الكتاب المقدس.

٣- عبد الرحمن بن حسن العارف (جامعة أم القرى - مكة المكرمة):
تقويم الحركة اللغوية في القرن العشرين:

عرض الباحث لهذه الحركة في جميع جوانبها: الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية وما أصابها من نمو، وبين أثر اللسانيات الغربية على توجهات النحو المعاصر وطروحاته، ولم تكن الصناعة المعجمية واللسانيات التطبيقية بعيدة عن رصد الباحث.

٤- محمد أحمد خضير (كلية الآداب جامعة القاهرة): كتاب إحياء النحو وأثره في التيسير:

يرى الباحث أن " إحياء النحو " الصادر عام ١٩٣٧م لإبراهيم مصطفى كان له أثر إن بالسلب وإن بالإيجاب. فكان كتاب محمد أحمد عرفة (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) الذي رفض فكرة الكتاب ووقف يدافع عن فكرة العامل، وكانت مساندة المجمع اللغوي لإبراهيم مصطفى، وتبنت وزارة المعارف كثيراً من آراء الكتاب وفرضت تدريسها في المدارس، ثم انحسر هذا التأييد. كما تأثر به بعضهم من دون أن يشير إليه مثل محمد عبد الجواد أحمد في " قواعد النحو البدائية" وتأثر به بعضهم وأشار إلى ذلك مثل أحمد عبد الستار الجوارى في "نحو التيسير" ويرى الباحث أن التيسير في هذه المحاولات- ومعها محاولات شوقي ضيف وأمين الخولي- ارتبط بعدة أسس هي: الاعتماد على المعنى بدلاً من العامل، وربط العلامات الإعرابية بالمعنى، وحل مشكلات الإعراب الفرعي والتقديرى والمحلي، والتقليل من التفرع. وإذا كان أثر ابن مضاء القرطبي واضحاً جلياً في صاحب الإحياء- من دون أن يشير هو إلى ذلك- فإننا نجد من يتأثر بالإحياء من دون إشارة إليه.

٥- علي توفيق الحمّد (جامعة اليرموك- إربد، الأردن) من رواد التجديد اللغوي في القرن العشرين، السكاكيني: قراءة في فكره اللغوي:

يعرض البحث جملة من آراء خليل السكاكيني (ت ١٩٥٣م) كما جاءت في كتابه "مطالعات في اللغة والأدب" المنشور بالقاهرة عام ١٩٢٥م. ويبين خروجه على المؤلف في تفسير عدد من الظواهر اللغوية، فمن آرائه الطريفة:

أ- ضرورة أن يعرف اللغوي لغات قديمة وحديثة، وأن يحيط بتاريخها وفلسفتها.

ب- دراسة حروف الهجاء على مستويي: الرسم والصوت.

ج - دلالة الحركات العربية وتوزع الحركات على اللغات بتأثير من البيئة! وهناك دراسة للقرائن اللفظية والمعنوية في العربية.

(٧)

في السابعة مساء تلا مقرر المؤتمر التوصيات التي شارك فيها المؤتمرون وهي:
أولاً: الدعوة إلى إعادة قراءة تراثنا النحوي بأناة، لاستخلاص النظريات التي تحكمه وتلمس عناصر القوة والأصالة فيه، والبعد عن التسرع إلى تخطئة علمائنا.

ثانياً: يؤكد المؤتمر مشروعية الإفادة من النظريات اللسانية المعاصرة في تحليل أنظمة العربية بوعي، ومن دون انسياق وراء كل جديد لجذته.

ثالثاً: الأخذ بالمنهج المقارن في دراسة النحو العربي، لحل المشكلات النحوية التي ثار حولها خلاف يعوق الدرس النحوي أحياناً.

رابعاً: مراجعة المصطلحات اللغوية (صوتية وصرفية ونحوية) وتدقيقها وتوحيدها ما أمكن، بتفقيتها من الترادف والاشتراك.

خامساً: تنبيه الباحثين إلى الفرق بين الهدف التعليمي والهدف العلمي من التأليف النحوي، بما يحقق التوازن بين حق النظر العلمي الدقيق ومستوى المتعلم الذي يقصر عن مقتضى هذا النظر أحياناً.

سادساً: إعادة صياغة النحو التعليمي بحيث تتعدد مستوياته وفقاً للمتلقين، والتدرج في تعليم العربية بحيث يُختار لكل مرحلة ما يناسبها من المادة اللغوية والأدبية.

سابعاً: يوصي المؤتمر بوضع ضوابط محدّدة لتحقيق المخطوطات تحقيقاً علمياً دقيقاً، بحيث لا يدخل ميدان التحقيق إلا من لديه الكفاية اللازمة، حفاظاً على تراثنا من العبث.

ثامناً: يؤكد المؤتمر أهمية الحد من تكرار الجهود في الدراسات النحوية الجامعية وغيرها، والعمل على توحيدها عن طريق إصدار دليل دوري يشتمل على ما أنجز من دراسات لغوية ونحوية في العالم، وما هو قيد الإنجاز، ويتعاون على إصداره عدد من الجامعات العربية الكبرى.

تاسعاً: يوصي المؤتمر بتشكيل لجنة تجتمع كل عام لمراجعة الأعمال والمصطلحات اللغوية، لتكون عوناً للمجامع اللغوية العربية؛ وذلك بتقديم ثمره جهودها لهذه المجامع والكليات المعنية بدراسة العربية.

عاشراً: يدعو المؤتمر إلى عقد ندوات ومؤتمرات أخرى في الوطن العربي، لحل المشكلات التي تواجه العربية في ميدان البحث العلمي وميدان التعليم.

حادي عشر: يوصي المؤتمر بتقوية الصلات بين المؤتمرين، عن طريق المراسلات؛ لتعرف اهتماماتهم البحثية، ومعرفة الجديد في أبحاثهم، وفتح باب التعاون بينهم.

ثاني عشر: يدعو المؤتمر إلى التخطيط اللغوي؛ بتحديد الأولويات اللازمة لخدمة العربية نحواً وصرفاً ومعجماً، حتى لا يكون البحث اللغوي مجرد مبادرات فردية؛ إذ الأولى أن تكون الأعمال اللغوية مؤسسية.

ثالث عشر: المطالبة الجادة بالدعم القانوني والتنفيذي والمالي الذي يضمن حماية اللغة العربية، والأخذ بها في الحياة التعليمية والعامة والمتخصصة(الجامعية).

رابع عشر: يدعو المؤتمر إلى إنشاء موسوعات لغوية مؤسسية تسعى إلى استصفاء الأفكار اللغوية الموثقة في الكتب القديمة والحديثة، بما يغني الباحثين عن التثنت، وبما يحقق تأصيل الفكر اللغوي الذي أصبح في كثير من مؤلفات المحدثين مثلاً للاختلاط.

خامس عشر: يدعو المؤتمر إلى التفكير الجاد في أمر نشر العربية في الخارج، بإعداد مواد تعليمية متخصصة في هذا الشأن.

في السابعة والنصف مساءً انتهت أعمال المؤتمر، بعد أن حدثت لقاءات تعارف بين باحثين من دول عربية مختلفة، ووعود بالتواصل نرجو لها أن تتحقق.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

**تعليق على البحث الموسوم بـ "الوظائف النحوية بين المركزي
والهامشي/مثل من وظيفة الحال " للدكتورة لطيفة إبراهيم النجار**

د. علاء الدين حمويه

البحث نُشر في مجلة المجمع الأردني/ العدد(٦٥)/تموز- كانون الأول ٢٠٠٣م.

أثرت، كي نكون على بينة من أمرنا من الخطوة الأولى، أن أبدأ من حيث انتهت الباحثة الفاضلة، إذ تقول: " ولكننا إذا أردنا أن نجعل الأبعاد الدلالية التي تُعبّر عنها الوظائف النحوية منطلقنا الأول في الوصف والتعديد، فلا شك أن هذا الوصف سيختلف، وسيصبح للوظائف النحوية صوراً {كذا} أخرى لم ينص عليها النحاة، وهذا أمر مرهون بإعادة وصف العربية وفق ترتيب للضوابط يختلف عما تعارف عليه النحاة العرب".

إن التفكير في إقامة نظرية نحوية غير التي بين أيدينا حق مشروع لكل باحث مُحقق في هذا العلم، وقولتها هذه رددت في نفسي ما كان يقوله أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ شيخ العربية في أيامه-رحمة الله عليه:- إن الذي نملكه مما يُسمى بعلم النحو والصرف نظرية، والنظرية مهما كانت قوتها فإنها لا ترقى إلى منزلة الحقيقة العلمية، ولكن هذه النظرية التي ورثناها نكتسب قوتها واحترامها من أنها كانت وما زالت النظرية الوحيدة التي تُفسّر لنا الظواهر اللغوية: نحوها وصرفها تفسيراً مقبولاً ومتماسكاً، ولكل باحث مُحقق في هذا العلم أو أكثر الحق في استنباط نظرية أخرى، وإذا تمّ ذلك فإنّ للمحققين من أهل هذا العلم حقّ النظر فيها لتقويمها، فإنّ وجدوا أنّها تُفسّر لنا الظواهر اللغوية: النحوية والصرفية تفسيراً أفضل مما عندنا فلا يسعنا إلا أن نتركه، ونتبع ما

جاءنا من الخير، وإن تساوتنا فلنا الخيار، وإن قصرت الأخيرة عن الأولى
تمسكنا بما عندنا. انتهى معنى كلامه رحمه الله.

ويحسن بكل من أراد أن يبدأ بهذا الأمر الجليل والجلل أن يترك توجيه النقد
للنظرية التي لا نملك إلى يومنا هذا سواها، والتي أثبتت مكانتها؛ إذ أفاد منها
عددٌ غير قليل من الباحثين اللغويين المحدثين في الغرب والشرق.

وليت الباحثين المعنيين بهذا الأمر والساعين إلى التغيير يبدؤون من حيث
بدأ سلفهم، فيستقروا هذه اللغة استقراءً جديداً في حقبة زمنية يتوافقون على
تحديدها، ثم يضعون لأنفسهم ضوابط منهجية يرتضونها للتحقيق في هذا العلم،
كما فعل ذلك أجدادهم، وهذه الضوابط المنهجية التي تواضع عليها النحاة كان
أستاذنا - رحمه الله - يسميها بالأصول المنهجية ويرى أنها ضوابط تفرضها
بدائه العقل السليم للتحقيق في هذا العلم. وهذا شأن كل باحث؛ يبدأ بحثه بذكر
منهجه، كما فعلت الباحثة الفاضلة في ص ٩٠، وشأن كل أصحاب علم، فلا بد
من قواعد تضبط المنهج.

وللأسف الشديد لاقت هذه الأصول المنهجية هجوماً من بعض المعتنين بهذا
العلم من المعاصرين، فاتهم النحو بالتبعية للمنطق... ولتعم الفائدة أذكر أن
أستاذنا - رحمه الله - كان يُسمي القواعد العامة التي استنبطها النحاة من
استقراءهم لكلام العرب بالأصول الوضعية.

وللباحثة الفاضلة كما لغيرها الحق في أن يجعل ما شاء مُنطلقه إذا كان هذا
المنطلق مُدلاً بعد استقراء واسع على أنه مُطرّد في تفسيره للظواهر اللغوية.
ولكن النظرية لا تقوم على رجل واحدة؛ لذلك علينا العودة إلى ما طرحته

الباحثة الفاضلة لنناقشه بهدوء ومن دون تعصب أو انفعال؛ لأن الأمر يهمنا جميعاً، ويتعلق بجزء مهم من ثقافتنا في هذه الأيام، ويتصل قبل كل شيء بلغتنا. وسأقتصر من أمثلتها على الشواهد وعلى ما مثَّلت به من أبيات لشعراء من خارج عصر الاستشهاد، شهد لهم بالفصاحة.

ذكرت الباحثة الفاضلة في ص ٩٣ أن الملحظ الدلالي للحال عند النحاة على اختلاف أزمنتهم " يشترك في تكوينه ثلاثة عناصر: - الفعل (وهو العامل في الحال) والفاعل أو المفعول (وهو ما اصطلح على تسميته بصاحب الحال) والحال. وعلى الرغم من أن سيبويه، وهو يعرض لوظيفة الحال، أتجه إلى ربطها مباشرة بالفعل في قوله: (هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل، وليس بمفعول كالثوب في قولك: كسوت الثوب { زيدياً }، وفي قولك: كسوت زيدياً الثوب؛ لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل، ولكنه مفعول كالأول) فإن أغلب حدود النحاة وشروحهم التي توضح الملحظ الدلالي لهذه الوظيفة تتجه إلى التركيز على العلاقة بين الحال وصاحبها كقول ابن السراج مثلاً: (والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه)...وأما ربطهم الحال بالفعل (العامل) فيأتي في سياقات أخرى كبيان ما يصلح أن يعمل في الحال من العوامل اللفظية والمعنوية أو بعض التفسيرات التي توضح أبعاداً خاصة في هذه الوظيفة وأشكالاً بنيوية معينة تأتي عليه...".

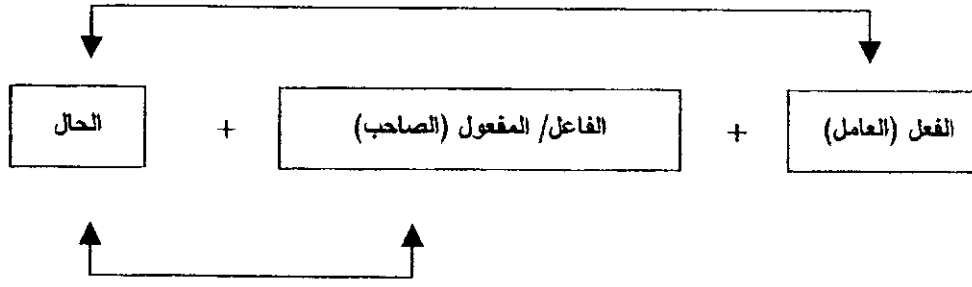
الملاحظ أولاً أن الفاضلة اختزلت العامل في الحال بالفعل، وصاحبها بالفاعل والمفعول. وأعتقد أن اختزال العامل بالفعل متعمد؛ لأن ما يعمل في الحال من غير الفعل ليس الزمن جزءاً من معناه، وهي اعتبرت الحال مقيدة

لزمان الفعل كما سنرى؛ ولأن المفعول لأجله لا يعمل فيه إلا الفعل، والحال يعمل فيها الفعل، وشبهه (المصدر والمشتقات)، وما فيه معنى الفعل كاسم الإشارة، وأدوات التشبيه، وأدوات الاستفهام... الخ وهذا له انعكاس على ما في البحث كما سيأتي.

والملاحظ ثانياً أن مراد سيبويه في النقل المذكور تبيان الفرق بين ما ينتصب؛ لأنه حال وما ينتصب؛ لأنه مفعول به ثانٍ للأفعال التي تنتصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر. وقد يطلق سيبويه في كتابه لفظ الفعل ويريد الفعل، أو شبهه، أو ما فيه معناه، أو جميعها.

وترى الفاضلة أن "تنوع الدلالات التي تأتي عليها الحال هي التي دفعت بعض النحاة إلى عدم ارتضاء الحد الذي وضعه النحاة لها؛ ولذا حدّها الرضي في شرحه على الكافية بقوله " فالأولى أن نقول: الحال على ضربين: منتقلة ومؤكّدة، ولكل منهما حدّ لاختلاف ماهيتهما. فحدّ المنتقلة: جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في [ذلك] الكلام بالفاعل أو بالمفعول أو بما يجري مجراهما... وحدّ المؤكّدة: اسم غير حدث يجيء مقررًا لمضمون الجملة". ثم قالت: " ويبدو من حدود النحاة وحديثهم في بيان الملحظ الدلالي العام لوظيفة [الحال] أن هذا الملحظ يتراوح عندهم بين بُعدين: الأول: يربط الحال بصاحبها. والثاني: يربط الحال بعاملها، فهي بيان لهيئة صاحب وتقييد لزمان العامل كما يتضح ذلك من خلال الرسم التوضيحي:

تقييد زمن العامل



بيان هيئة الصاحب

الملاحظ أولاً أن التعريف الذي لم يرتضه الرضي هو تعريف ابن الحاجب: "الحال: ما يُبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى". وليس تعريف كل السابقين له، فانتقده، ثم أورد الحد الذي يراه مناسباً.

والملاحظ ثانياً أن قولها: "وتقييد لزمن العامل" مع توضيح ذلك بالرسم ليس بسديد. فالحال تقييد حدث العامل لا زمنه، وهذا ما أشار إليه الرضي حين ناقش تعريف ابن الحاجب، فقال: "فليس في الحد معنى الحال وبيان ماهيته، لأنه ربما يتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقاً، لا في حالة الفعل، فيُظنّ في (جاء زيد ركباً) أن (راكباً) هيئة لهذا الفاعل مطلقاً، لا في حال المجيء، فيكون غلطاً." (شرح الكافية للرضي/ تحقيق حسن يوسف عمر ج ٢ ص ٨) والباحثة الفاضلة تعلم ألا شيء يُقيّد زمن الفعل في العربية إلا ظرف زمان محدد كقولنا: (جئتُك فجرًا أو ظهرًا...)، أو: (أتيتُك غداً طلوع الشمس أو خفوق النجم...)، أو: (ائتني عصراً أو عشاءً...). أما الحدث فيقيده حدث مثله، نحو: (جئتُك ضاحكاً) فالضحك يُقيّد المجيء في حال حصول الفعل.

أما قولهم: إن الحال تشبه الظرف فلأنهما يُقدران بـ (في)، ولكن (في) تكون في الظرف لمجموعه لا لجزء مفهومه. نحو: (دخلتُ الحمام)، أي: دخلت

في الحمام، فليس بعض الحمام أولى بـ (في) من بعض. أما قولنا: (جاء الطالب ماشياً) فمعناه: جاء الطالب في حال مشي، فمعنى (في) مختص بجزء مفهوم المذكور. (يُراجع شرح ابن مالك على تسهيله ٢/٢٣٩- دار الكتب العلمية- بيروت).

ويلاحظ من الموازنة السابقة أنهم يقدرون (في) مع الحال كما تقدّر مع ظرف المكان؛ لذلك مُثّل بـ (دخلت الحمام)، ونحن نعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجئة إلا إذا أفاد، والحال- كما نكروا- خبر في الأصل، وصاحب الحال يكون جئة. ويُنظر لهذا الأمر النَّقْلُ قَبْلَ السَّابِقِ؛ إذ نقلت الفاضلة تعريف ابن السراج للحال، وفيه قوله: "...المخبر به عنه" وأنبئة هنا إلى أن لفظ "به" تحريف، وأن الصواب: "بها"؛ لأنه قال في أول التعريف: "والحال إنما هي...".

ولو كانت الحال تقيّد زمن العامل فماذا تقيّد في قوله تعالى " (تلك بيوتهم خاوية)"، وقوله: (فما لهم عن التذكرة معرضين)، وقول امرئ القيس: "كأن قلوب الطير رطباً ويابساً"، وقول الشاعر: "أيها الربع مبكياً بساحته"، وقولنا: (أقدام الطالب مبكراً)، و(مالك حزينا؟)، و(ها هو الطالب مقبلاً)؟.

ويستثنى مما سلف قولهم: (جئتُ والشمسُ طالعةً) ونحوه، وسيأتي الحديث عنه.

ننتقل إلى مناقشة ما تراه الفاضلة تداخلاً بين الحال والمفعول لأجله. الملاحظ أن العرب نصبت بعض المصادر التي تقيّد التعليل، وهي التي سماها النحاة المفعول لأجله والمفعول له، واشترطوا لنصبها شروطاً استقروها من كلام العرب، وهذا النصب في حقيقته على نزع الخافض، أي على نزع اللام، لذلك

جاز في كل ما انتصب على هذا النحو أن تعود إليه اللام، فيجر بها، قال ابن مالك في ألفيته:

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَه الْمَصْدَرُ، إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا كـ (جُدَّ شُكْرًا وَدِنْ)
وَهُوَ بِمَا يَعْْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقِتًا وَفَاعِلًا، وَإِنْ شَرَطَ فَقَدْ
فَاجِرُهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشَّرْطِ كـ (لِزُهْدٍ ذَا قَنَعِ)

لذلك قرّر النحاة أن اللام هي الأصل، لأنها جائزة فيما تحققت فيه الشروط، وواجبة فيما لم تتحقق فيه الشروط. فاستقرواؤهم لكلام العرب قادم إلى أن هناك ألفاظاً قد يُنزع منها الخافض، فتنتصب، وأن بعض هذه الألفاظ يكون النزع منها مخصوصاً بالسمع نحو: "تمرون الديار" ونحوه، وبعضها مطرد كاطراد النزع من المصدر المؤول، نحو: "أشهد ألا إله إلا الله" ونحوه. ولاحظوا في المنصوب على نزع الخافض (نزع اللام) أنه مطرد في إفادة التعليل فسموه المفعول لأجله، وقعدوا له قواعد وصلوا إليها باستقراء كلام العرب، وهي التي مرّت في قول ابن مالك، ولم يجعلوا هذا المصدر منصوباً على المصدرية (مفعول مطلق) مراعاة للدلالة. فكل لفظ تحققت فيه الشروط مع جواز عودة اللام هو مفعول له عندهم، وكل لفظ لم تتحقق فيه الشروط وجبت فيه اللام (أو أحد حروف الجر التي تفيد التعليل)، وهو مجرور بها، ودلالة اللام التعليل.

قال ابن يعيش (٥٨/١): "ليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للأخر، ولكن الشبه إذا قوي أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يوجب فكلاً كان الشبه أخص كان أقوى، وكلما كان أعم كان أضعف.."

واعتماد الدلالة وحدها مصدراً للتقعيد يؤدي إلى اختلاط الكلام، وضياع بعض الجزئيات الدلالية التي تُفرّق بين أمور دقيقة في السياقات اللغوية، فالحال مثلاً- كما يقول الزمخشري في المفصل- تشبه المفعول، وهي أيضاً- كما يرى- تشبه الظرف. فما من شيء في هذه اللغة إلا ويشبه شيئاً آخر في الدلالة على نحو ما، فبعضهم يرى أن الحال في حقيقتها خبر (كان)، فقولنا: " أتى الطالب مسرعاً" معناه: أتى الطالب في حال كونه مسرعاً، وخبر (كان) له شبه دلالي بالمنصوب على المفعولية توسعاً، فالقول السابق يمكن أن تكون دلالاته: أتى الطالب حالة كونه مسرعاً، والمنصوب على المفعولية توسعاً له شبه دلالي بالمنصوب على المفعول به الصحيح. و(إلا) في الاستثناء لها دلالة على الحال، فقولنا: (جاءني الطلابُ إلا سعاداً) دلالاته: جاءني الطلابُ مُسْتَنْتَهِيٌّ منهم سعداً، و(مستثنى) منصوب على الحال، وقد تكون دلالة (إلا) على الصفة كقول الشاعر:

وكلّ أخ مفارقه أخوه لعمر أبـيك إلا الفرقدان

التقدير: كل أخ غير الفرقداني مفارقه أخوه، ولا يعترض معترض على هذا بحرفية (إلا)؛ لأنها جاءت اسماً في قوله تعالى: (لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا) والمفعول له يشبه المفعول المطلق، فلم يترجم له الكوفيون واعتبروه منصوباً على المصدرية، ولم يترجم له ابن مالك في شرحه على تسهيله. ولا شك أن الذين أفردوا له باباً انتبهوا لما فيه من دلالة... إذا لا بد مع ملاحظة الدلالة ملاحظة الفروق التي تقوم عليها اللغة في التفريق بين أنواع الدلالات، وكذلك لا بد من ملاحظة صور البنى اللغوية التي تجمع بين كل نوع من أنواع الدلالات.

فاللغة سياق موروث محفوظ في عقل الأمة الجمعي، ومعان يُعبّر عنها بسياقات محددة لا يمكننا أن نحملها ما لا تحتمل. وبعبارة أخرى كان النحاة يراعون أمرين:

الأول: التركيب اللفظي للغة (السياقات)، يصفونه بلا تدخل؛ لأنه موروث ومحفوظ.

الثاني: الدلالات المعنوية، وقد تكون اللفظة محتملة لأكثر من معنى إعرابي في بعض السياقات التي لا يستطيع أحد أن يحدد قصد المتكلم بها؛ لأنه لم يكن مشافهاً له، وهي قليلة إذا ما قيست بعموم السياقات.

ولا شك أن الباحثة الفاضلة تتفق مع النحاة في أن قولنا: (جئتك رغبةً في علمك) و: (جئتك لرغبة في علمك) يدلان على التعليل، وأن قولنا (رغبةً) منصوب لأنه مفعول لأجله، وأن (الرغبة) مجرور بالحرف، وأن النصب في الأول والجر في الثاني هو وصف لما استنبطوه من استقراء كلام العرب الفصحاء مع إقرارهم بدلالة التعليل في التركيبين. فكيف يكون الأمر إذا اعتمدنا الدلالة فقط؟

وإذا عدنا مرة ثانية إلى ما نحن فيه نلاحظ أنهم اشترطوا كون المفعول له مصدراً؛ لأن كونه مصدراً يكون على أقل حذف، فقولنا: (جئتك رغبةً في علمك) لا يحتاج إذا أردنا إعادته إلى الأصل إلا إلى إعادة اللام، فنقول: جئتك لرغبة... ولو قلنا: (جئتك راغباً في علمك) على اعتبار (راغباً) مفعولاً له، لما جاز تقدير اللام، وكنا نحتاج إلى تقدير أطول، فنقول: جئتك لتحصل لي رغبة في علمك.

وكذلك الأمر مع الشرطين الآخرين: اتحاده بالعامل زمنياً وفاعلاً، فمع تحقق الشروط يقلّ الحذف، ويكثر مع عدم تحققها. (يراجع التخمير لصدر الأفاضل ج ١ ص ٤١٩/ تحقيق عبد الرحمن العثيمين - ط ١ دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٩٠).

ولذلك لا تجوز إلا الحالية في قول البحتري: "لاترُزني مزاولاً..." وقول المتنبّي: "أسارقك اللحظ مستحياً..." . والدلالة أيضاً توجب لهما الحالية؛ إذ يُضعف التعليل حدث المُعلّل والمُعَلّل، فالمعنى في الأول: لا يكن منك رُوْزٌ لي وأنت مزاول لاختباري بعد هذي البلوى فتتكرُ مَسِي. فالحال - كما ذكرنا - مقيدة لحدث العامل وقت وقوعه، أما التعليل فيكون بعد وقوع حدث العامل المُعلّل، وقد يقع. وقد لا يقع والاستحياء في بيت المتنبّي ملازم لمسارقة اللحظ، ولو كان الاستحياء علةً لمسارقة اللحظ لفسد المعنى.

وحدث الحال يُقَيّد حدث العامل كما ذكرنا، ولو عكسنا لجاز ذلك مع اختلاف يسير في المعنى بين (المُقَيّد) و(والمُقَيّد)، فنقول مثلاً في قول المتنبّي: أستحيي مسارقاً لك اللحظ...، وفي قول البحتري: لاتراولني لاختباري رائزاً... أما المفعول له فهو علة للحدث الذي قبله، فلا يجوز أن نعكس فنجعل المُعلّل مُعلّلاً، فلا يمكن أن أقول: (رغبتُ في علمك مجيئاً).. وهذا يجعلنا نرجح المفعول له في "عبثاً" من قوله تعالى: {أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون} (ينظر البحث ص ٩٥).

ما إجازتهم وقوع المصدر حالاً فَلَتحقق ما أسلفناه؛ ولأن المصدر قد يؤول مشتق، بل إن بعض الجامد قد يؤول بمشتق في كلام العرب؛ ولأن المصدر بوصف به لغايات بلاغية، والحال وصف بشكل من أشكال الشبه الدلالي العام.

ويجوز في لغة العرب أيضاً أن يقع المشتق موقع المصدر بالنظر إلى الدلالة، نحو: "قم قائماً" في رأي بعضهم، ومنه قول الفرزدق: "ولا خارجاً من في زور كلام" (ينظر سيبويه ١/١٧٣، وابن يعيش ٢/٩٥، والخزانة ٢/١٠٨، ٢٧٠/١).

وقبل أن نترك هذا الموضوع لا بد من الإشارة إلى تفريق الباحثة الفاضلة بين الأفعال القلبية والأفعال العلاجية في بيان الهيئات؛ إذ ذهبت إلى أن الثانية يناسبها أن تكون مبينة للهيئات، أما الأولى فبيان الهيئة فيها يأتي ضمناً مستتجاً.

ولنعد إلى بعض أمثلتها، قول المتنبي: "أسارك للفظ مستحياً" وقول بشامة:

"إذا ما أراغ يريد الحويلاً" وقول البحتري: "أتسلى عن الحظوظ وآسى"

وأضيف إليها قول المتنبي في رثاء جدته:

تَغَرَّبَ لا مُسْتَعْظِماً غير نفسه ولا قَابِلاً إلا لخالقه حكماً

ولا سَالِكاً إلا فؤادَ عَجاَجةٍ ولا واجِداً إلا لمكرمة طعماً

ثم لنتساءل عن الفرق في بيان الهيئة بين ما أخذ من فعل قلبي وهو كل ما أشير إليه بخط تحته وبين ما أخذ من فعل علاجي في قوله: "ولا سَالِكاً إلا فؤاد عجاَجة".

ثم قالت: " وقد يبدو التداخل الدلالي بين الحال والمفعول لأجله - إذا جاءت الحال وصفاً مشتقاً - ضعيفاً، يمكن التجاوز عنه، وخاصة إذا كانت الأمثلة عليه قليلة قابلة للتأويل الذي يردها إلى دلالتها الأصلية، وهي بيان هيئة صاحبها. ولكن هذا التداخل يقوى ويشتدّ عندما يُعبّر عن وظيفة الحال بجملة فعلية مضارعية؛ إذ يأتي ملحظ التعليل في مقدّمة الأبعاد الدلالية التي يُعبّر عنها بالجملة الفعلية المضارعية، ولكن هذه الجملة تعرب حالاً، ولا يُنظر في احتمال كونها تعليلاً؛ لأن التداخل الدلالي لا يكفي وحده، فلا بدّ من اشتراك في الشرط الصرفي أو التنوع البنيوي للوظيفة، والمفعول لأجله لا يأتي جملة عند النحاة، وهكذا يبدو أن تمسك النحاة بكون المفعول لأجله لا يكون إلا مصدراً جعلهم لا يمتنعون إلى ملحظ العلة في كثير من التراكيب التي عبّر فيها عن هذا الملحظ بالجملة".

قادمهم استقراؤهم إلى أن المصدر على نوعين: صريح ومؤول، والمؤول: هو المنسب من (أن) والفعل، إذا كانت جملة الموصول الحرفي فعلية، وإلى أن (أن) قد تضمّر في مواضع حدّوها، ومنها إضمارها جوازاً بعد لام التعليل، وإلى أن لام التعليل لا تحذف في لغة العرب إذا أضمرت (أن)، فإذا ذكرت (أن) جاز إبقاء اللام وحذفها، ونُصب المصدر المؤول على نزع الخافض، وهذا من المواضع المطردة في نزع الخافض كما أسلفنا، فلنا أن نقول: (جئتُك لأن أدرسَ النحو)، و: (جئتُك لأدرسَ النحو)، و: (جئتُك أن أدرسَ النحو). وبعد هذا التذكير نعود لنناقش بعض ما مثّلت به الفاضلة، وهو الذي قوّى في نفسها التداخل الدلالي بين الحال (الجملة الفعلية التي فعلها مضارع) والمفعول له (التعليل)، ونذكّر أيضاً بما أشرنا إليه من أن التعليل يُضعف الحدث في (المعلّل)

و(المُعَلَّل)، وأن حدث المُعَلَّل قد يقع، وقد لا يقع، كما في قولنا: (شربتُ الدواء شفاءً لدائي).

• قوله تعالى: {إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ} المعنى في الآية على الحال المُقَدَّرَة؛ لأنه تعالى عالم بحال مَنْ خَلَقَهُ، وأنه يعيش إلى زمن الابتلاء(الاختبار)، وهو زمن التكليف، ولو كانت الدلالة فيه تعليلاً، لكان الذي مات صغيراً قبل سن التكليف مُبْتَلِيً، ولو كان الابتلاء علّةً في هذه الآية للخلق، فما الحكمة مِنْ خَلْق مَنْ مات قبل سن التكليف؟
ومن خلق مَنْ لا عقل له؟

ولو قلنا في غير القرآن طبعاً: (إنا ابتلينا الإنسان نخلقه من نطفة أمشاج) لصح بالشكل الذي أشرنا إليه سابقاً، ولو كانت دلالاته التعليل لما صح.
• قول بشامة بن عمرو:

بَعَيْنٌ كَعَيْنٍ مَفِيضِ الْقِدَاحِ إِذَا مَا أَرَاغٌ يُرِيدُ الْحَوِيلَا

مفويض القداح (هو الذي يقَلَبُ قِدَاحَ المَيْسِرِ، ويدفعها ليظهر الرابح) يحاول الاحتيال مرّة بعد مرّة وبطرق متعدّدة، فعينه يَقِظَة تراقب القوم بمهارة، هذه هي حاله الملازمة له وقت لعب الميسر. أمّا الذي يفعل ذلك وهو غير مُتَمَرِّسٍ تَمَرُّسٍ مَفِيضِ الْقِدَاحِ فَإِنَّهُ يَرْتَبِكُ، وفرصة نجاحه تكون ضعيفة، فمع هذا الأخير يحسُن التعليل، ومع الأول تحسُن الحالية. وأراغ: حاول والحويل: الاحتيال، وهل يكون كلاماً لو قَدَّرناه: إذا حاول لإرادة الاحتيال.

ولو عكسنا مع الحالية فقلنا: إذا ما أراد الحويل مريغاً، لكان صحيحاً بالشكل الذي أشرنا إليه، ولو كانت دلالاته التعليل لما صح.

* قول المزدرد:

فَطَوَّفَ فِي أَصْحَابِهِ يَسْتَنِيهِمْ فَأَبَّ وَقَدْ أَكَدَتْ عَلَيْهِ الْمَسَائِلُ

إذا عدنا إلى القصيدة نلتبس الدلالة نجد أن الموصوف في هذا البيت هو صائد، يصيد بقوسه وأكُلبه، وأنه فقدَ كلبين، فساعت حاله، ووسوس له الشيطان أنه مُفْتَقِر، فطَوَّفَ في أصحابه طالباً عطاءهم، فعاد غير ظافر منهم بشيء. فَطَلَبُ ثَوَابِ أَصْحَابِهِ بِدَأْ مَعَ تَطَوُّفِهِ، وَلَوْ كَانَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى التَّعْلِيلِ لَضَعْفَ التَّطَوُّافِ، وَلِظَهْرِ الرَّجْلِ كَالْمُتَرَدِّدِ فِي اسْتِنَابَتِهِمْ.

وهذا يجوز فيه: فاستناب أصحابه يُطَوَّفَ فيهم، ولو كان تعليلاً لما جاز.

* قول المرقش الأكبر:

إِذَا عِلْمٌ خَلْفَتُهُ يُهْتَدَى بِهِ بِدَأْ عِلْمٌ فِي الْآلِ أَعْبَرُ طَامِسُ

وصف المرقش في قصيدته أعلام الفلاة في بيتين، هذا ثانيهما، والذي قبله:

وَأَعْرَضَ أَعْلَامَ كَأَنَّ رُؤُوسَهَا رُؤُوسُ جِبَالٍ فِي خَلِيجِ تَغَامَسُ

جملة " يُهْتَدَى بِهِ " صفة لقوله: " عِلْمٌ "، لا حال من الضمير في قوله: " خلفته "؛ لأن الحالية تُفسدُ المعنى المراد. فالجبل واحد من جبال عَرَضَتْ لَهُ فِي الْفَلَاةِ، وَهَذَا الْجَبَلُ مُهْتَدَى بِهِ قَبْلَ أَنْ يُخَلِّفَهُ الشَّاعِرُ، وَالْعَرَبُ تَهْتَدِي فِي صَحْرَائِهَا بِالْجِبَالِ؛ لِذَلِكَ سُمِّيَ الْجَبَلُ عِلْمًا، فَلَوْ كَانَتِ الْجُمْلَةُ حَالِيَةً لَكَانَ الْعِلْمُ مُهْتَدَى بِهِ بَعْدَ أَنْ تَرَكَهُ الشَّاعِرُ، وَهَذَا مَعْنَى غَيْرِ صَحِيحٍ؛ إِذِ الْمَعْنَى: إِذَا عِلْمٌ

مُهْتَدَىٰ بِهِ خَلْفَتَهُ ظَهَرَ لِي فِي السَّرَابِ عَلَّمَ آخِرَ . وَهَذَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ بَيْنَ
الْجُمْلَتَيْنِ: " يُهْتَدَىٰ بِهِ " وَ " خَلْفَتَهُ " جَائِزٌ اِقْتِضَاهُ تَصْحِيحَ وَزْنَ الشَّعْرِ .

• قَوْلُ عَمْرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ:

خَرَجْتُ غَدَاةَ النَّفْرِ أُعْتَرِضُ الدُّمَىٰ فَلَمْ أَرَ أَحْلَىٰ مِنْكَ فِي الْعَيْنِ وَالْقَلْبِ

النفر: نفر الحجيج من منى.

وَاضِحٌ أَنَّ الْاِعْتِرَاضَ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَلَازِمٌ لِلْخُرُوجِ، فَغَدَاةُ النَّفْرِ يَشْتَدُّ الزَّحَامُ
فِي مَنْى، وَالدُّمَىٰ تَمَلُّا الْمَكَانَ، فَالْحَالِيَّةُ تَفِيدُ كَثْرَةَ الْاِعْتِرَاضِ وَقُوَّةَ الْخُرُوجِ،
وَهَذَا يَنَاسِبُ قَوْلَهُ: " فَلَمْ أَرَ أَحْلَىٰ مِنْكَ فِي الْعَيْنِ وَالْقَلْبِ " . أَمَّا التَّعْلِيلُ فَيُضْعَفُ
الْخُرُوجُ، وَيَقْلَلُ الْاِعْتِرَاضُ، وَيَجْعَلُ الْمَعْنَى سَقِيمًا . وَلَوْ عَكَسْنَا فَقَلْنَا: اِعْتَرَضْتَ
الدُّمَىٰ حَالِ خُرُوجِي غَدَاةَ النَّفْرِ لَجَازَ بِالشَّكْلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَلَوْ كَانَتْ الدَّلَالَةُ
التَّعْلِيلَ لَمَا جَازَ فِيهِ هَذَا .

* قَوْلُ الْبَحْتَرِيِّ:

حَضَرَتْ رَحْلِي الْهَمُومُ فَوَجَّهَتْ نَتُّ إِلَىٰ أْبْيَضِ الْمَدَائِنِ عُنْسِي
أَتَسَلَّىٰ عَنِ الْحِظْوِظِ وَأَسَىٰ لِمَحَلِّ مَنْ آلِ سَاسَانَ دَرَسِي

الهموم: الناقة الحسنة المشي. العنس: الجمال السمينة التامة.

السِّيَاقُ يُؤَكِّدُ الْحَالِيَّةَ فِي الْجُمْلَتَيْنِ: " أَتَسَلَّىٰ " وَ " أَسَىٰ " ، فَهُوَ وَجَّهَتْ رَكْبَهُ هَذِهِ
الْوَجْهَةَ مُتَسَلِّيًا وَأَسَىٰ مِنْذُ بَدَأَ التَّوَجُّهَ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْعَرَبِ فِي الرَّحْلَةِ، وَلَيْسَ

مراده: أنه وجَّهها هذه الوجهة ليتسلى وليأسى، وقد يكون تسلى وآسى، وقد لا يكون.

ولو عكسنا فقلنا: فتسليت عن الحظوظ، وآسيت لمحل من آل ساسان درَس مُوجَّهاً إلى أبيض المدائن عُنسي، لصح بالشكل الذي شرحناه آنفاً، ولو كان تعليلاً لما صح.

وبعد كلام طويل قالت الباحثة الفاضلة: " ويزيد المسألة وضوحاً أن النحاة وضعوا شرطاً لانتصاب المصدر على أنه مفعول لأجله، فلا يُعرب المصدر مفعولاً لأجله إلا إذا صح تقديره باللام؛ لأن اللام معناه العلة والغرض، ونحن إذا أعدنا النظر في الأمثلة السابقة وجدنا أن تقدير اللام فيها محتمل، ولا يناقض التركيب...".

أوضحت أن اللام تدخل على المصدر المؤول، لا على الفعل، وأنه لا يجوز الجمع بين حذف اللام وإضمار (أن)... الخ كما أوضحت قبل ذلك أن هذا النوع من المصادر حقيقته النصب على نزع اللام... الخ.

ثم ختمت حديثها عن هذا الجزء من البحث بقولها: " وعليه فإن التداخل الدلالي بين الوظيفتين في مثل هذه التراكيب واضح جداً، ولكنه مع ذلك غائب في مصنفات النحاة، ذلك أن ضوابط الوصف والتعديد عندهم تتعدد، ولا تقتصر على البعد الدلالي وحده، وهذا ما سنوضحه في خاتمة البحث".

أظن أنني أسلفت ما يجعل الباحثة الفاضلة تعيد النظر في كلامها هذا. واعتقد أنه لا بدّ للباحثة الفاضلة أن تعرب "ذلك" أو المصدر المؤول "أنّ

ضوابط الوصف...تتعدد" من كلامها السابق مفعولاً لأجله؛ لأن دلالة التعليل فيه واضحة جداً. فما إعراب ما يبقى من جملتها؟

نتنقل إلى الجزء الذي تحدثت فيه الفاضلة عن (التداخل بين الحال والمفعول فيه أو بين الحال والمفعول معه).

في هذا الجزء أوردت الباحثة ثلاث مجموعات من الأمثلة:

أما المجموعة الأولى فتحتوي جملاً تبتدئ بالواو، وهي خالية من ضمير يربطها بصاحب الحال، وأرتأت أن هذه الجمل تداخلت فيها الدلالة بين الحال والمفعول فيه.

ونقلت عن ابن هشام قوله في مغنيه: "...وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة".

الملاحظ أولاً أن صدر الأفاضل ليس من تلاميذ الزمخشري (يراجع التخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي/تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين- ط1/دار الغرب الإسلامي/ج1ص132 الحاشية رقم 8)

والملاحظ ثانياً أن قوله "معه" من قوله: "مفعول معه...المفعول معه" تحريف، وأن الصواب: "فيه" في الموضعين.

قال صدر الأفاضل: "الأصل أن يُعلم أن من حكم الجملة إذا عريت عن ذكر يرجع منها إلى ذي الحال أنها لا تصلح حالاً إلا بالواو، فلو قلت: (رأيتُ الأمير وقد اصطفَ الجيش) لم يجز حذف الواو البتة؛ لأنه ليس في هذه الجملة ذكراً يعود إلى ذي الحال، كما في قولك: (خرج يعدو به فرسه)، ولو قلت: (يعدو الفرس) كان محالاً، هذه ألفاظ عبد القاهر الجرجاني، وعندني أن تكون

هذه الواو واو الظرف، ألا ترى أنك إذا قلت: (جئْتُ والشمسُ طالعةً) فمعناه: جئْتُ وقت طلوع الشمس، وأنا في هذه المسألة غير ثابت القدم، أقدم رجلاً، وأؤخِرُ أخرى". (التخمير ج ١ ص ٤٤٢). ثم أورد ما يقوِّي ظرفية هذه الجملة في نفسه.

وقبل أن نناقش هذه النوع من الجمل الحالية لا بد من التعرض لوقوع الظرف جملة. إن الاستقراء قاد النحاة إلى أن الظرف شبه جملة، فإذا أثبتنا أن الظرف يقع جملة نكون قد أثبتنا له حكمين في آن واحد. ودلهم استقراؤهم على أن الظرف لا يقترن بالواو. وأضيف أن الظروف أوعية تقع فيها الأحداث، وليست أحداثاً، والأوعية لا تكون جملاً لخلوها من معنى الحدث، وأضيف أيضاً أن هذه الجملة لو كانت ظرفاً لكان حقها أن تقع في مواقعها: (خبر، صفة، حال، صلة موصول). ولذلك منعوا وقوع الظرف جملة، وحملوا الجملة التي نتحدث عنها على الحالية لملازمة الواو لها، فاستقراؤهم دلهم على أنه لا يمكن الجمع بين حذفين: حذف الضمير وحذف الواو.

والحق في أمثال هذه الجمل أنها أحوال، ولكنها عبّرت عن (هيئة عامة)

- كما سمّاها أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ رحمه الله - فلم تحتج إلى صاحب، ولما كانت لا صاحب لها، لم تحتج إلى ضمير؛ إذ لا صاحب يعود إليه الضمير. فجملة (الشمسُ طالعة) من قولنا: (جئْتُ والشمسُ طالعة) تدل على (هيئة عامة) حال وقوع المجيء، وهي لا تخص فاعل المجيء وحده.

أما من ناحية الدلالة فالظرف بالشبه الدلالي العام يتداخل مع الحال، فلو قلنا: (جئتكَ طلوعَ الشمسِ) قد يقدره بعضهم: جئتكَ في حال طلوع الشمس، ولو قلنا: (جئتكَ مُبكراً) لأمكننا أن نقول: إن الحال بالشبه الدلالي العام تداخلت مع الظرف، وأن المعنى: جئتكَ وقتَ بكوري. وهذا يجعل الكلام يتداخل، ويحرمانا الكثير من الدلالات الجزئية التي انتبه لها النحاة، وفرقوا بينها في مصطلحاتهم. وإنه لعمل عظيم: الاستقرار، فالاستنباط للأصول العامة والقواعد الخاصة بكل باب مع التمييز بين دقائق الدلالات، فوضع المصطلح المناسب.

أما المجموعة الثانية فتحتوي جملاً مشابهة لأمتثلة المجموعة الأولى في خلوها من الضمير وابتدائها بالواو، وارتأت الفاضلة أنها تتداخل فيها الحال مع المفعول معه، ولا فرق في الدلالة على (الهيئة العامة) بين جمل المجموعتين، وإن كانت جمل المجموعة الأولى تدل على أوقات محددة مستفادة من الدلالة المعجمية لبعض ألفاظها ومن الوصف أو المصدر الذي بعدها: "نجم الشتاء خقوق"، "قرن الشمس منفتق"، "لون الليل داج"، "تالي النجوم طلوع"، "شمس النهار غروب"، "والعيوق مقعد رابي الضرباء" أما جمل المجموعة الثانية فالوقت فيها غير محدد لخلوها مما ذكرناه في جمل المجموعة الأولى. ولكنها جميعها تدل على (هيئة عامة) صاحبت حدث العامل حال وقوعه.

أما من ناحية الدلالة فكما رأيت الباحثة الفاضلة تداخلاً في دلالة جمل المجموعة الثانية بين الحال والمفعول معه فلباحث آخر أن يرى تداخلاً بين المفعول معه والحال، فيقول: إن الواو في قولنا: (جاء البردُ والطيالسة) هي واو الحال، وأن التقدير: جاء البردُ مقترناً بالطيالسة. وهذا كله - كما ذكرنا آنفاً - من قبيل الشبه الدلالي العام.

أما جمل أمثلة المجموعة الثالثة، والتي ارتأت الباحثة الفاضلة أن الحال فيها مرتبط بالصاحب والعامل، وقد تتضمن الدلالة على الزمان، ومثّلت لها بأمثلة منها قول المتنبي:

سَعَوْا للمعالي وهم صَبِيَّةٌ وسادوا وجادوا وهم في المَهود

فواضح أن دلالة الزمان في " وهم صبيّة" يشي بها المعنى المعجمي للفظ (صبيّة)، وأن دلالة الزمان في " وهم في المهود" يشي بها الحرف (في) مع الدلالة المعجمية للفظ (المهود). وعلى ذلك تسير بقية أمثلتها في هذه المجموعة.

وإذا أدخلنا مثل هذه الدلالات المعجمية للألفاظ- كما فعلت الباحثة في جمل المجموعتين الأولى والثالثة- في الدرس النحوي فإن الخرق سيتسع كثيراً على الراقع. وتكون الباحثة قد نقّضت ما ألزمت به نفسها إذ قالت: " ولكننا إذا أردنا أن نجعل الأبعاد الدلالية التي تُعبّر عنها الوظائف النحوية منطلقنا الأول في الوصف والتفعيد... إلخ".

وأرجو في الختام أن يفتح هذا التعليق نقاشاً مثمراً، يدفع إلى محاولات جادة تُهيئ لقيام نظرية نحوية عربية حديثة تفي بطموح الباحثين المعاصرين، كما أرجو للباحثة الفاضلة كل التوفيق في أبحاثها القادمة.

رابعاً: أخبار جمعية



٢٠٠٧ عام اللغة العربية

إن النهوض بالأمة حضارياً ينطلق من رؤية شاملة لبناء الأمة،
والعناية بكل مكونات نهضتها (الفكرية والثقافية والسياسية والعلمية
والعقدية..)، إذ إن انهيار أي منها يؤدي إلى انهيار المشروع النهضوي
للأمة أو يعطل مسيرته أو يقف دون تحقيق تكامله.

واللغة العربية تمثل جوهر هذا المشروع ، إذ لا يمكن تحقيق
هذه النهضة دون نهضة لغوية أصيلة وشاملة.

فاللغة العربية فكر وهوية، وقبل كل شيء لغة القرآن الكريم
والحديث النبوي الشريف، لغة العروبة والإسلام، وتتفرد عن جميع
لغات بني البشر بأنها لغة خالدة بخلود الذكر الحكيم..

واللغة العربية تواجه تحديات كثيرة داخلية من حيث كونها لغة،
وخارجية من حيث السياسات اللغوية المعادية للغة العربية السليمة، الظاهر منها
والباطن، في شتى المجالات الاجتماعية والسياسية والفكرية والعلمية والتعليمية.
وإن هذه التحديات العدائية الشرسة لتدعونا جميعاً إلى طرح قضايا العربية
السليمة للبحث والدراسة، ووضع برامج لمعالجة المشكلات التي تواجهها العربية
من حيث كونها لغة بحاجة دائمة لتيسير تعلمها واكتسابها ونشرها، وكذلك
لمواجهة استعمالها وتبوعها في المؤسسات الخدمية والإعلامية والعلمية
والتعليمية والأكاديمية، ويتطلب ذلك إبراز أهمية اللغة العربية ودورها في وحدة
الأمة، واستنهاض مرتكزاتها الأساسية لدى أبنائها ، وبخاصة علاقتها وارتباطها
بالعقيدة الإسلامية، وبيان أهميتها، ودورها في صياغة الحضارة الإنسانية
والمحافظة عليها، وربط قديمها بحديثها ، وبالتالي فإن احترام اللغة العربية

يصبح واجباً على كل أبنائها؛ لأن اللغة العربية السليمة تمثل هوية الأمة وفكرها وعنوان وحدتها. فهي الوسيلة الوحيدة للتواصل والاتصال والتفاهم بين أبنائها. وإن الواجب ليحتم علينا جميعاً أن نشير في نفوس أبناء العروبة انتماءهم إليها، واحترامهم إياها، والإيمان بقدرتها على العطاء والتواصل والتعبير عن الفكر العلمي والتقنيات الحديثة وعمما يجد في مختلف مجالات الحياة.

وإن وضع اللغة العربية السليمة في الوقت الحاضر وهي تخوض إلى جانب الأمة معركة السيادة والهوية في أقطارها المختلفة، ليتطلب وضع سياسة لغوية واضحة وصريحة، وإصدار تشريع ملزم للتنفيذ بحيث يضبط ذلك كله، ويواجه ما تلحقه سياسة الثنائية اللغوية والازدواجية اللغوية من الحيف والجور بإحلال اللغات الأجنبية محل اللغة العربية السليمة في التعليم الجامعي والبحث العلمي والتقنيات الحديثة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إحلال العاميات المختلفة محل العربية السليمة في مختلف مجالات الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية.

وانطلاقاً من ذلك كله، وبمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس مجمع اللغة العربية الأردني، فقد قرر مجلس المجمع في جلسته المنعقدة في السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٤٢٧هـ الموافق السادس عشر من شهر نيسان ٢٠٠٦م اعتبار عام ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م عاماً للغة العربية في الأردن، تقوم فيه الوزارات والمؤسسات العامة لا سيما وزارات التربية والتعليم العالي والثقافة والإعلام والاقتصاد، وجميع مؤسسات المجتمع المدني، بالأنشطة والوسائل والآليات المناسبة لإبراز مكانة اللغة العربية في المجتمع، والاعتزاز باستعمالها في جميع مجالات الحياة لاستعادة دورها الطبيعي في مشروع الأمة النهضوي والحضاري.

وتحقيقاً لهذا القرار ألف المجمع لجنة تحضيرية للإعداد للفعاليات اللغوية والثقافية عام ٢٠٠٧م برئاسة رئيس المجمع الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة، وعضوية:

الأستاذ الدكتور إسحق أحمد فرحان

الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري

الأستاذ الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني

الأستاذ الدكتور عبد اللطيف عربيات

الأستاذ الدكتور عبد الحميد الفلاح الأمين العام للمجمع

اجتمعت اللجنة عدة اجتماعات، ناقشت فيها الفعاليات اللغوية والثقافية التي تساعد في إنجاح هذا القرار، وخلصت إلى الآتي:

أولاً: مجمع اللغة العربية الأردني

تنصب جهود مجمع اللغة العربية الأردني على إبراز هذا الحدث ، وذلك من خلال الآتي:

أ- إرسال مذكرات إلى جميع الجهات المعنية لبيان أهمية إعلان عام ٢٠٠٧م عاماً للغة العربية، وبيان دور العربية في تنمية المجتمع سياسياً وثقافياً وعلمياً وفكرياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً.

ب- إرسال مذكرة إلى دولة رئيس الوزراء بشأن " قانون اللغة العربية " الذي تقدم به مجمع اللغة العربية الأردني منذ عام ١٩٩٠م، ولما يُحل إلى المجلس النيابي.

ج- عقد لقاءات واتصالات مع الجهات الرسمية والعامّة من أجل توضيح الهدف والغاية من اعتبار عام ٢٠٠٧م عاماً للغة العربية، ومناقشة ما تطرحه مؤسساتهم والعاملون فيها من مشكلات لغوية، والعمل على تحديد هذه المشكلات ووضع الحلول المناسبة لها.

د- عقد لقاءات مع مديري التربية والتعليم وبعض المشرفين التربويين والمعلمين للاتفاق على وضع برامج ذات مستوى عال، لجذب اهتمام المعلمين والطلبة باللغة العربية، واستعمالها بصورة سليمة، في ما يعلمون ويتعلمون ويقرأون ويكتبون ويتحدثون، في غرفة الصف وخارج غرفة الصف، وأن تسود سياسة أن كل معلم هو معلم لغة، وكذلك تنشيط الإذاعة المدرسية، ومجلات الحائط في المدرسة، وأن يشرف معلمو اللغة العربية على تلك المناشط، وأن يحرصوا على استعمال اللغة العربية السليمة، وكذلك العمل على وضع برامج للمسابقات الإبداعية في الشعر والخطابة وكتابة المقالات والقصة القصيرة، وتقديم مكافآت مادية ومعنوية للمبدعين، وكذلك الإعلان عن مسابقات لتقديم شعار أو رسومات من إبداعات الطلبة، تعبر عن أن اللغة العربية تمثل هوية الأمة، ورمز وحدتها، ولغة عقيدتها، والعمل على تأسيس ناد للخطابة باللغة العربية في كل مدرسة.

هـ- إقامة معارض لكتب المجمع في الجامعات والمحافظات والألوية على مستوى المملكة وفق برنامج خاص بذلك، وأن يقوم المجمع بإهداء منشوراته هذه إلى الجهات التي أقام بها معرضه، أو إلى المكتبة العامة في كل محافظة من محافظات المملكة.

تفعيل لجان المجمع الدائمة:

تعمل لجان المجمع الدائمة على زيادة أنشطتها، والحرص على تنفيذ خطط عملها السنوية لعام ٢٠٠٧م في كل مجالات اختصاصها، ومنها:

١. لجنة الإعلام:

- تعمل لجنة الإعلام على عقد ندوات ولقاءات تفاعلية وإذاعية في عام ٢٠٠٧م وتعمل على وضع خطة متكاملة لتنفيذها، على أن يبدأ العمل فيها مطلع عام ٢٠٠٧م.
- التنسيق والتعاون مع إحدى الصحف المحلية اليومية لإفساح المجال إلى أن تقدم مقالات أسبوعية عن أهمية اللغة العربية الدينية والقومية والعلمية في بناء المجتمع العربي والإسلامي، ودورها في المشاركة الفاعلة في الحضارة الإنسانية قديمها وحديثها، والعمل على احترامها وإحلالها مكانها اللائق بها في مختلف مجالات حياة أمتنا العلمية والعملية.
- إصدار مطبوع بعنوان " مجمع اللغة العربية الأردني في ثلاثين عاماً ".

٢. لجنة الندوات والمحاضرات:

تعمل لجنة الندوات والمحاضرات على وضع خطة عمل لها لعام ٢٠٠٧م، تبدأ مطلع عام ٢٠٠٧م، وتتضمن:

أ- عقد ندوات ومحاضرات، داخل المجمع وخارجه، بالتعاون مع أقسام اللغة العربية في الجامعات الرسمية والخاصة، في مجال خدمة اللغة العربية، وطرح المشكلات التي تواجه اللغة العربية من الداخل والخارج، وتحديد هذه المشكلات، واقتراح الحلول المناسبة لها في إطار تعلم اللغة العربية وتعليمها وإشاعة استعمالها، وإتقان مهاراتها.

ب- أن يوجه الموسم الثقافي للمجمع لعام ٢٠٠٧م إلى إبراز أهمية اعتبار عام ٢٠٠٧م عاماً للغة العربية، وأن يصدر كتاب هذا الموسم على اعتبار أنه كتاب خاص أو ممتاز بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس مجمع اللغة العربية الأردني.

٣. لجنة المجلة :

تعمل لجنة المجلة على إصدار عدد خاص أو ممتاز من أعداد المجلة عام ٢٠٠٧م بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس المجمع.

٤. لجنة التأليف والترجمة:

تعمل اللجنة على تنفيذ مشروعاتها الواردة في خطة عملها لعام ٢٠٠٦م لتصدر هذه المشروعات عام ٢٠٠٧م بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس المجمع.

٥. لجنة التراث:

تحرص لجنة التراث على الانتهاء من تحقيق كتاب الفلاحة الأندلسية لابن العوام وإصداره بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس المجمع.

٦. تعمل لجنة المصطلحات على إصدار معجم متخصص في المصطلحات في أي حقل تراه مناسباً لإصداره بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس المجمع.
٧. عقد مؤتمر التعريب الحادي عشر في مجمع اللغة العربية الأردني عام ٢٠٠٧م، وذلك بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ثانياً: السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء)

السلطة التنفيذية هي الجهة الرسمية المسؤولة عن تطبيق دستور المملكة الأردنية الهاشمية، والقوانين والأنظمة الضابطة للمؤسسات الرسمية والعلمية والتعليمية والأكاديمية، ولذا ترسل مذكرة إلى دولة رئيس الوزراء بهذا الحدث المهم، يبين فيها ما تواجهه اللغة العربية من تهميش لدورها في كثير من هذه المؤسسات الرسمية والعامّة، وإبعادها عن دورها الرئيسي في صياغة فكر الأمة، واعتبارها وسيلة التواصل والاتصال الرئيسية بين أبنائها، والمحور الرئيسي في تحديد هويتها ووحدتها، ولذا فإن العناية بها والحفاظ عليها ورعايتها ليجب تفعيل "قانون اللغة العربية" الذي تقدم به المجمع لدولة رئيس الوزراء سنة ١٩٩٠م، أسوة بما هو معمول به في كثير من دول العالم التي تحترم لغتها وتحافظ على هويتها. وأن يوجه دولة رئيس الوزراء تعميماً إلى جميع مؤسسات الدولة الرسمية والعامّة للعمل على تعيين محررين لغويين لرفع المستوى اللغوي للرسائل والمكاتبات الرسمية، وأن يلتزم المسؤولون الرسميون باستعمال اللغة العربية السليمة في المجالس

الرسمية والمحافل الرسمية والدولية وفي المؤتمرات والندوات واللقاءات وبرامج التوعية السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والخدماتية وغيرها.

ثالثاً: السلطة التشريعية:

مجلسا (الأعيان والنواب) ودورهما في الرقابة على الحكومة، وتطبيق الدستور فيما يتعلق بالمادة الثانية من الدستور، ونصها: "دين الدولة الإسلام، ولغتها العربية"، وحثهما على اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصدار قانون اللغة العربية الذي تقدم به المجمع بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٩م إلى الحكومة. وتفعيل التشريعات والقوانين والأنظمة الخاصة، بحماية اللغة العربية والمحافظة عليها، وإحلالها مكانها اللائق بها في مؤسسات الدولة الرسمية والعامّة، التعليمية والأكاديمية، وأن يلتزم جميع أعضاء مجلس الأمة باستعمال اللغة العربية السليمة تحت قبة مجلس الأمة.

رابعاً: مؤسسات الدولة الرسمية والعامّة والتعليمية والأكاديمية:

أ- وزارة التربية والتعليم

تعمل هذه الوزارة على اتخاذ الإجراءات والفعاليات لتحقيق الآتي:

١. التعميم على المدارس لبيان أهمية قرار مجلس مجمع اللغة العربية الأردني باعتبار عام ٢٠٠٧م عام اللغة العربية في الأردن، وإبراز أهمية اللغة العربية لغة القرآن الكريم في الثقافة العربية والحضارة العربية الإسلامية.

٢. تنشيط الكلمات الصباحية اليومية في جميع مدارس المملكة، في الموضوعات التي تعالجها، بلغة عربية سليمة، بإشراف معلمي اللغة العربية.

٣. ندب جميع المعلمين في الموضوعات المدرسية المختلفة، باستخدام اللغة العربية السليمة (وتجنب اللهجة العامية) في التدريس اليومي في جميع الموضوعات.

٤. ندب جميع المدارس لإصدار مجلة مدرسية دورية، تصدر بلغة عربية سليمة، وتمول من صندوق التبرعات المدرسية، وتعنى بقضايا اللغة والأدب والعلوم الحديثة، وتوزع على أوسع مدى.

٥. عمل ركن خاص باللغة العربية في مكتبة المدرسة، يعنى بالكتب والمجلات اللغوية والأدبية التي تصدر حديثاً عن اللغة العربية، وقضاياها وأساليب تدريسها.

٦. إنشاء جائزة رمزية (مئة دينار مثلاً) باسم جائزة اللغة العربية، لأفضل مقال أو بحث توضع له مواصفات خاصة، في كل مدرسة لأفضل طالب يفوز بالجائزة.

ب- وزارة التعليم العالي والجامعات الرسمية والخاصة:

أن تعمل وزارة التعليم العالي على الآتي:

١. حث الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة على خدمة اللغة العربية والحفاظ عليها، وإحلالها مكانها اللائق بها، وفق ما نصت عليه قوانينها وأنظمتها، وعقد الندوات والمؤتمرات وتوجيه طلبة الدراسات العليا في أقسام اللغة العربية إلى أن

توجه بحوثهم إلى ما يواجه اللغة العربية من تحديات ومشكلات لغوية معاصرة.

٢. وضع جائزة مالية رمزية (ثلاثة آلاف دينار) في كل جامعة لأحسن كتاب علمي يترجم إلى اللغة العربية خلال عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧م، يصرف من موازنة البحث العلمي في الجامعة.

٣. إعطاء مكافأة مالية مقدارها ثلاثة آلاف دينار لكل أطروحة دكتوراة في المجالات العلمية، يترجمها صاحبها إلى اللغة العربية وينشرها.

٤. تخصيص جائزة وزارة التعليم العالي سنوياً (ثلاثة آلاف دينار) لأفضل كتاب مؤلف أو مترجم إلى اللغة العربية في العلوم المعاصرة خلال السنوات الثلاث الماضية.

ج. وزارة الثقافة:

١. تعقد وزارة الثقافة مؤتمراً عاماً للغة العربية يدعى إليه المتخصصون في اللغة العربية بالتعاون مع مجمع اللغة العربية الأردني وأقسام اللغة العربية في الجامعات الأردنية لبيان دور اللغة العربية وتعريب التعليم الجامعي في المشروع النهضوي المعاصر للأمة.

٢. إصدار كتاب سنوي يشمل قائمة بأسماء الكتب التي تنشر سنوياً في الأردن عن اللغة العربية، وكذلك أطروحات الماجستير والدكتوراة.

٣. عمل جائزة باسم وزارة الثقافة سنوياً لأحسن كتاب باللغة العربية يعالج موضوعاً مميزاً تختاره وزارة الثقافة، ويخدم الثقافة العربية ودورها في الحياة المعاصرة.
- د. وسائل الإعلام:
١. تلتزم وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة باستعمال اللغة العربية السليمة فيما تبث وتذيع وتشر ، وبإبراز دورها في رفع مستوى الأداء اللغوي لدى سامعيها ومشاهديها من أبناء العربية بما تقدمه من برامج مختلفة بلغة عربية سليمة.
 ٢. التعميم على المذيعين والمذيعات في الإذاعة والتلفزيون بالاهتمام باللغة العربية السليمة فيما يقدمونه من نشرات إخبارية وتحليل للأخبار ، والندوات الثقافية.
 ٣. تصميم دورات لغوية في الإذاعة والتلفزيون بالتعاون مع مجمع اللغة العربية الأردني، لرفع مستوى الأداء باللغة العربية واستخدامها في جميع الميادين التعليمية والثقافية والاقتصادية.
 ٤. الالتزام بالإعلانات والدعايات في الإذاعات المسموعة والمرئية باستخدام اللغة العربية السليمة وليس باللغة الأجنبية أو اللهجات العامية.
 ٥. إنشاء جائزة سنوية رمزية لأفضل مذيع باللغة العربية الفصيحة.
- هـ. وزارة الصناعة والتجارة ودورها في الالتزام بالتشريعات الخاصة باحترام اللغة العربية في أسماء المحال التجارية

والشركات والأسواق التجارية الكبرى وغيرها في المملكة الأردنية الهاشمية.

و- وزارة البلديات والشؤون القروية وأمانة عمان الكبرى ودورها في الالتزام بالتشريعات بشأن تسمية ما يتبعها من مؤسسات ومحال تجارية باللغة العربية.

ز- وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ودورها في خدمة اللغة العربية وإعلاء شأنها، وحث أبنائها على تعلمها لارتباطها بعقيدة الأمة، وأن تعلمها يمثل مطلباً من مطالب العقيدة، وذلك من خلال رسالة المسجد القائمة على الخطابة والوعظ والإرشاد والتدريس والعمل على رفع مستوى الأداء اللغوي لدى العاملين فيها، وبخاصة خطباء الجمع ومديرية الوعظ والإرشاد.

خامساً: مؤسسات المجتمع المدني:

تقوم مؤسسات المجتمع المدني، من أحزاب ، ونقابات ، وهيئات وجمعيات، ورابطة الكتاب واتحاد الكتاب ورابطة الأدب الإسلامي وغيرها في الأردن بدورها في الاهتمام باللغة العربية السليمة من حيث:

١. المخاطبات والرسائل

٢. إصدار النشرات والكتيبات باللغة العربية السليمة، وإن كان لا بد من اللغة الإنجليزية فتأتي ثانياً بعد اللغة العربية في الترتيب، وفي جميع الأحوال تكون الصدارة للغة العربية.

٣. عمل ندوات ومحاضرات عن أهمية اللغة العربية في مجال عمل مؤسسات المجتمع المدني، والمشاركة الفاعلة في أنشطتها الثقافية والأدبية والعلمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لإبراز عام ٢٠٠٧ عاماً للغة العربية.

وإن مجمع اللغة العربية الأردني ليعرب عن استعداده لبذل كل جهد ممكن بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة، من أجل جعل عام ٢٠٠٧ عاماً متميزاً للغة العربية، لغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، لغة الحضارة العربية الإسلامية، والله الموفق لكل خير.

المؤتمرات والندوات والمحاضرات

- المؤتمر السنوي الخامس لمجمع اللغة العربية في دمشق شارك الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة رئيس المجمع في المؤتمر السنوي الخامس لمجمع اللغة العربية في دمشق في المدة من ٢٠-٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٦م. وقد كان موضوع المؤتمر "اللغة العربية في عصر المعلوماتية" وقد اشتمل المؤتمر على أربعة محاور هي:

- اللغة العربية ومجتمع المعرفة.
- اللغة العربية وتقانة المعلومات.
- اللغة العربية والفجوة الرقمية.
- المحتوى العربي على الشبكة (الإنترنت).

وقدم الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة رئيس المجمع في هذا المؤتمر بحثاً بعنوان (مجمع اللغة العربية "الموحد" ومجتمع المعرفة في القرن الحادي والعشرين).

أعضاء عاملون في مجمع اللغة العربية

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس مجمع اللغة العربية الأردني بتعيين عشرة أعضاء عاملين في المجمع، وذلك استناداً لأحكام المادة (٩/أ) من قانون مجمع اللغة العربية الأردني.

والأعضاء هم:

- ١- معالي الأستاذ الدكتور خالد الكركي.
- ٢- الأستاذة الدكتورة سري سبع العيش.
- ٣- الأستاذ الدكتور عبد القادر عابد.
- ٤- الأستاذ الدكتور يوسف بكار.
- ٥- الأستاذ الدكتور سمير ستيتية.
- ٦- الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم حور.
- ٧- الأستاذ الدكتور فتحي ملكاوي.
- ٨- الأستاذ الدكتور سمير الدروبي.
- ٩- الأستاذ الدكتور جعفر عبابنة.
- ١٠- الدكتور عودة أبو عودة.

رسائل الدكتوراه والماجستير

حرصاً من المجمع على التعاون والتنسيق مع المؤسسات العلمية والأكاديمية، وعلى رأسها الجامعة الأردنية، فقد تمت في قاعة الندوات والمحاضرات في المجمع مناقشة الرسائل الآتية:

- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالبة فاطمة محمد العليمات وعنوانها "أعمال مجمع اللغة العربية الأردني اللغوية والنحوية" بإشراف الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، وذلك يوم ٢٠٠٦/٧/٢٠م.
- رسالة مقدمة من الطالب علاء الدين زكي موسى، وعنوانها "الصورة الفنية في شعر كشاجم"، بإشراف الدكتور ياسين عايش، وذلك يوم ٢٠٠٦/٧/٢٥م.
- رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة فاطمة محمد العمري، عنوانها "الخطاب والمقاصد: الإعلان الصحفي أنموذجاً" بإشراف الدكتور نهاد الموسى، وذلك يوم ٢٠٠٦/٨/٩م.
- رسالة مقدمة من الطالبة سهير إبراهيم سيف، عنوانها "الظاهرة اللغوية ومناهج وصفها وتفسيرها. الحذف في العربية أنموذجاً"، وذلك يوم ٢٠٠٦/٨/١٠م.
- رسالة مقدمة من الطالب قتيبة يوسف الحباشنة، عنوانها "الروائي سياسياً: مؤنس الرزاز أنموذجاً"، بإشراف الأستاذ الدكتور محمود السمرة، وذلك يوم ٢٠٠٦/٨/٣م.

- رسالة مقدمة من الطالب عبدالله عمر الخطيب، عنوانها "النسيج اللغوي في روايات الطاهر وطار"، بإشراف الدكتور ياسين عايش، وذلك يوم ٢٠٠٦/٨/١ م.
- رسالة مقدمة من الطالب فهد معجب العتيبي، عنوانها "بناء الجملة الفعلية في سورتي الأنبياء والحج"، بإشراف الدكتور عبد الكريم الحيارى، وذلك يوم ٢٠٠٦/٨/٦ م.
- رسالة مقدمة من الطالبة سناء الشعلان، عنوانها "الأسطورة في روايات نجيب محفوظ"، بإشراف الدكتور إبراهيم خليل، وذلك يوم ٢٠٠٦/٨/٧ م.
- رسالة مقدمة من الطالب محمد إبراهيم خالد الخوجة، عنوانها "تجليات المكان في السرد الحكائي العباسي" بإشراف الدكتور ياسين عايش، وذلك يوم ٢٠٠٦/٨/٨ م.
- رسالة مقدمة من الطالبة دعد الناصر، بعنوان "المقامات: دراسة في النص الثقافي والبنية السردية" بإشراف الأستاذ الدكتور محمود السمرة، وذلك يوم ٢٠٠٦/٨/١٠ م.
- رسالة مقدمة من الطالب عماد الزين، عنوانها "أبو السعود ومنهجه في النحو من خلال تفسيره إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، الأجزاء العشرة الأولى من القرآن الكريم أنموذجاً" بإشراف الدكتور ياسين عايش، وذلك يوم ٢٠٠٦/١٠/٢٩ م.
- رسالة مقدمة من الطالب عبدالله الخلايلة، عنوانها "تواصب الفعل المضارع بين التنظير والاستعمال" بإشراف الدكتور إسماعيل عمارة، وذلك يوم ٢٠٠٦/١١/٥ م.

- رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة عالية أنور الصفدي بإشراف الدكتور إبراهيم خليل، وذلك يوم ٦/١٢/٢٠٠٦م.
- رسالة مقدمة من الطالب محمد علي الهروط، عنوانها "حقيقة الخلافات النحوية من خلال كتاب الإنصاف، بإشراف الدكتور محمود الجفال، وذلك يوم ٢٦/١٢/٢٠٠٦م.
- رسالة مقدمة من الطالب يوسف عبد الرحيم ربابعة، بعنوان "ظاهرة البناء في النحو العربي"، بإشراف الدكتور جعفر عبابنة، وذلك يوم ٢٠/١٢/٢٠٠٦م.
- رسالة مقدمة من الطالبة هيا الحوراني، عنوانها "أثر عبادة الأنثى في شعر الغزل الجاهلي والأموي" بإشراف الدكتور جاسر أبو صفية، وذلك يوم ٢٨/١٢/٢٠٠٦م.
- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالبة ناديا صالح أبو عودة، بعنوان "الطبيعة في الشعر الأندلسي في ظل بني الأحمر" بإشراف الدكتور حمدي منصور، وذلك يوم ٢٨/١٢/٢٠٠٦م.

كلية الشريعة:

- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالبة صفية الشرع وذلك يوم ٢٣/٧/٢٠٠٦م.
- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب أحمد عابور وذلك يوم ٢٦/٧/٢٠٠٦م.
- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب محمد ميساوي وذلك يوم ٣١/٧/٢٠٠٦م.
- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب أشرف بني كنانة وذلك يوم ١٠/٨/٢٠٠٦م.
- رسالة ماجستير مقدمة من الطالب عبدالله بابهيون وذلك يوم ٢٧/٧/٢٠٠٦م.
- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب حسام بابي وذلك يوم ٢٧/٧/٢٠٠٦م.
- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب حسين حاجنة وذلك يوم ١٣/١١/٢٠٠٦م.
- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب أحمد أبو سرحان وذلك يوم ٥/١٢/٢٠٠٦م.
- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب سيف الشامسي وذلك يوم ١٧/١٢/٢٠٠٦م.
- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب أيمن زعاترة وذلك يوم ١٤/١٢/٢٠٠٦م.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

إلى الأخوة الكتاب :

يرجى مراعاة ما يلي :

- ١ - أن تقتصر البحوث على اللغة العربية ، والتراث العربي الإسلامي : العلمي والأدبي والفني ، وشؤون التعريب ، ومراجعة الكتب المحققة وما إليها ، والمناقشات والتعليقات المتعلقة بهذا وأمثاله .
- ٢ - أن يتأكد الكاتب من سلامة اللغة ، وحسن الترقيم ، والتوثيق قبل إرسال بحثه للنشر .
- ٣ - أن تتسم البحوث النقدية بأسلوب النقد العلمي الهادئ ، الخالي من الانفعالات الحادة التي قد تسيء إلى المؤلف أو الباحث .
- ٤ - أن تكون البحوث المرسلة للنشر في نسختها الأصلية ، وخاصة بالمجلة .

رئيس التحرير



مركز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

*Journal
Of The Jordan Academy Of Arabic*



No. 71

Jumada 11-Thu AL- Qadah 1427H

Vol XXX

July - December 2006